جمال بدوى

نظرات في تاريخ مصر

دار الشروق

نظرات في تاريخ

مصر

الطبعة الأولى
١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م
الطبعة الثانية
١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م

© دار الشروق

القاهرة : ١٦ شارع جواد حسني - هاتف . ٣٩٣٤٥٧٨ - ٣٩٢٩٣٣٣
فاكس : ٣٩٣٤٨١٤ (٠٢) تلكس : 93091 SHROK UN
بيروت : ص . ب : ٨٠٦٤ - هاتف : ٣١٥٨٥٩ - ٨١٧٧٦٥ - ٨١٧٢١٣
برقيا : داشروق - تلكس SHOROK 20175 LE

مصر الجديدة

كانت ضاحية مصر الجديدة ، أول امتداد صحى مدروس للتوسع العمرانى الذى شهدته مدينة القاهرة ، فى مطلع القرن العشرين . فجاء تأسيسها على نمط الضواحى التى أقيمت حول العواصم الأوربية ، لامتصاص الزيادة الطبيعية فى عدد سكانها ، وتلافى حدوث انفجارات داخلية فى بنية المدن القديمة . . ويقوم مفهوم الضاحية فى عرف علماء العمران على أساس أن تكفل الضاحية لسكانها المسكن الصحى النظيف ، وتوفر لهم كل احتياجات المعيشة الطبيعية من علاج وتعليم وترفيه ، بحيث لا يهبطون قلب المدينة إلا مرة واحدة فى اليوم ، عن طريق ترام سريع (مترو) ، يحمل سكان الضاحية فى الصباح إلى أعمالهم ويعود بهم بعد انتهاء العمل . . ومعنى ذلك أن التفكير فى إنشاء ضاحية مصر الجديدة جاء مصاحبا لظهور الترام فى شوارع القاهرة عام ١٨٩٦ ، وما أثاره هذا الترام من طفرة اجتماعية وعمرانية هائلة .

وفى عام ١٩٠٥ ، أسست شركة بلجيكية لإنشاء حى جديد فى المنطقة الصحراوية التى تقع شمالى القاهرة . . والأمر الجدير بالتسجيل والتقدير أن هذه الشركة الأجنبية ـ ومعها الحكومة المصرية ـ اتجهت إلى تعمير الصحراء ، ولم يخطر ببالها أن تعتدى على المناطق الزراعية المتاخمة للقاهرة ، والتى كانت مصدر الغذاء الرئيسى لسكانها . . والمؤسف أن ما حرصت عليه الشركة الأجنبية هى والحكومة الوطنية ـ كان مجال تفريط من جانب الحكومات المصرية بعد ثورة يوليو ١٩٥٢ حيث تركت الحبل على الغارب لظهور الأورام السرطانية فوق الأرض الزراعية فى مدينة الأوقاف والهرم وعلى امتداد النيل من بنها إلى حلوان . .

واختارت الشركة البلجيكية منطقة صحراوية ، كان لها وجود تاريخى فى العصر البطلمى ، وهى منطقة (هليوبوليس) التى قامت على أرضها جامعة فلسفية تخرج فيها أساطين الفكر اليونانى : أبقراط وأفلاطون وأرسطو وجالينوس ، فضلاً عن نوابغ العلماء فى الطب والسياسة والبلاغة والحكمة . . وكان إطلاق اسم هليوبوليس (أى مدينة الشمس) على الضاحية الجديدة بهدف إضفاء الصبغة التاريخية عليها . . ولكن الأهالى استثقلوا الاسم فأطلقوا عليها من تلقاء أنفسهم اسم : مصر الجديدة .

ويدأت الشركة مشروعها العمرانى على مساحة ٢٥ كيلو متر مربعا ، أى ما يوازى حوالى ٦٠٠٠ فدان ، اشترتها من الحكومة المصرية بسعر جنيه واحد للفدان ثم قامت بتقسيمها وطرحها للبيع لمن يريد بسعر أربعين قرشا للمتر الواحد ، على أن تتكفل الشركة بأعمال بناء العمارات والفيلات ، ويسدد الملاك الجدد ثمن الأرض والبناء على أقساط متهاودة بفائدة ٣٪ للأرض و ٥٪ للبناء . . ولقيت الشركة إقبالا منقطع النظير ، لدرجة أنها حين طرحت أسهمها للاكتتاب العام تهافت المصريون والأجانب على شرائها ، حتى تمت تغطية ثمن الأسهم ٨٣ مرة ، منها ٤٥ مرة فى الإسكندرية ، وأربع مرات فى إنجلترا وبلجيكا ، والباقيات فى القاهرة . . وبلغت قيمة الأموال التى جمعتها الشركة أكثر من مليونين ونصف مليون جنيه ، وشرعت الشركة فى تشييد المساكن وتأجيرها ، وإغراء أهالى القاهرة على سكن الضاحية الجديدة عن طريق الإعلانات فى الصحف . وهذه صيغة إعلان نشرته الصحف فى شهر سبتمبر ١٩٠٩ :

« واحة عين شمس ـ هليوبوليس » للإيجار بجانب الجامع الجديد ، والترامواى الذى سينشأ قريبًا ، بيوت على الطراز التركى ، مؤلفة من ثلاث غرف ، أو أربع وفسحة وفرن ، الأجرة من ٦٠ إلى ١٤٠ قرشا .

ويبرز لنا الباحث المعروف ، محمد سيد كيلانى ، فى كتابه (ترام القاهرة) مراحل نشوء هذه الضاحية الجميلة . . فقد بدأ تسيير الترام السريع (المترو) سنة ١٩١٠ ليربطها بقلب العاصمة ، بالإضافة إلى خط الترام (الأبيض) الذى كان ينتهى عند العباسية ، وخط آخر إلى الزيتون . . وكان ثمن التذكرة فى المترو من

ميدان الخازندار إلى مصر الجديدة سبعة مليمات للدرجة الثانية ، وعشرة مليمات للدرجة الأولى ، ثم زاد بعد الحرب العالمية الأولى إلى عشرة مليمات للدرجة الثانية و١٥ مليما للأولى . . ثم يقدم لنا وقائع الاحتفال الذى أقامته الشركة بمناسبة افتتاح مسجد مصر الجديدة برئاسة الأمير حسين كامل نائبا عن الخديو عباس الثانى وبحضور جمهور من كبار العلماء والموظفين والأعيان الوطنيين والأجانب وبعض السياح والسائحات . . وبعد تلاوة القرآن الكريم ، وقف بوغوص باشا نوبار ، نائبًا عن رئيس مجلس إدارة الشركة البارون أو مبان ، وألقى خطبة شرح فيها الغرض من إنشاء مدينة صحية فى ضواحى القاهرة وسط الصحراء ، تتمتع بجفاف الهواء وتتوفر لها كل أسباب المعيشة والرفاهية والاحتياطات الصحية ، وتتصل بالقاهرة بقطارات سريعة تمكن سكانها من الوصول إلى مقار أعمالهم فى بضع دقائق . . (!!) .

وقال بوغوص باشا نوبار : « مع أن العمل فى هذه الضاحية لم يبدأ إلا من نحو أربع سنوات ، فإنه قد ظهرت فى عالم الحقائق مدينة عصرية تسطع فى أرجائها شموس الكهرباء ، ورفعت فيها القصور السامقة وتوفرت فيها أنواع الرياضات ، واجتمع لهذه المدينة الحافلة بالسكان ما يربو عدده على ثلاثة آلاف (!!) وهذا العدد يزداد كل يوم زيادة مطردة ، ونظرًا إلى أن أغلب سكان مصر الجديدة هم من المسلمين الذين أحلهم فى هذا البلد ما وجدوه فيه من أسباب الراحة . رأينا أن نقدم لهم شيئا أجل من هذا كله ، فأقمنا لهم مسجدا يؤدون فيه فرائض دينهم وهو المسجد الذى نفتتحه اليوم ، وتجاوزنا عن إدارته إلى ديوان الأوقاف » .

ولم تغفل الشركة عناصر الترفيه والترويح عن سكانها ، فأقامت لهم مدينة للملاهى أطلقت عليها اسم « لونابارك » ، وجمعت فيها كل ما هو عجيب ومثير حتى تقاطر عليها أهل القاهرة ، فكانت وسيلة ذكية لجذبهم وإطلاعهم على معالم المدينة الجديدة وإقناعهم بسكناها بدلا من التكدس فى الأحياء القديمة . . وينقل محمد سيد كيلانى وصف صحيفة « المقطم » للدهشة التى علت وجوه المصريين وهم يتنقلون من فرجة إلى فرجة ومن لعبة إلى لعبة . . فكان قوم يمشون فى كهوف وهم يهتزون اهتزازا شديدًا ، بقوة خفية ، قيل إنها الكهربائية ، فيضحكون من رؤية بعضهم البعض ، ويضحكون سائر الناظرين إليهم ، وقوم يمشون على شبه نول

الحائك ، فيتحرك بهم إلى الأمام ، وطورًا إلى الوراء ، كأنهم يرقصون وما هم براقصين، وقوم يمشون أمام مرايا مستوية ومقعرة ومحدبة ، فتريهم صورهم مشوهة تشويها مضحكا ، فتارة يكونون صغارا كالقزم ، وتارة طوالا كالجبابرة . . وكلما مروا أمام مرآة ضحكوا وقهقهوا . . وأضحكوا الذين حولهم أيضا . . » .

ولما كانت الأجواء المصرية المشمسة قد شجعت عالم الطيران الفرنسى لويس بيير موليا على أبحاثه ، فقد حرصت شركة مصر الجديدة على تخليد ذكراه فى نصب تذكارى ، ولم تغفل أن تخلد معه ذكرى رائدى الطيران العربيين : الجوهرى وعباس ابن فرناس ، ونقشت على قاعدة النصب تلك الأبيات التى نظمها شاعر النيل حافظ إبراهيم :

إن يركب الغرب متن الريح مبتدعا
ما قصرت عن مداه حيلة الناس
فإن للشرق فضل السبق نعرفه
للجوهرى وعباس بن فرناس
قد مهدا سبلا للناس تسلكها
إلى السماء بفضل العلم والباس

سلطان المادحين

لا أذكر أننى ذهبت إلى الإسكندرية دون أن تقودنى قدماى إلى تلك البقعة الطاهرة من أرضها ، حيث تتلاصق المساجد العنيقة وتنطلق المآذن السامقة كأنها القلاع الساهرة على حماية المدينة . . فهذا مسجد مولاى أبى العباس المرسى سيد الثغر وحارسه بلا منازع ، وإلى جواره مسجد تلميذه ومريده سيدى أبى عبد الله شرف الدين محمد بن سعيد بن حماد بن محسن البوصيرى ، الذى يعرفه العامة باسم «الأباصيرى» .

ولا أذكر أننى دخلت مسجد البوصيرى دون أن تكتحل عيناى بقراءة « بردته » المسطورة بماء الذهب على جدران المسجد ـ ولا أذكر أننى قرأت البردة أو سمعتها إلا انسابت من عينى الدموع . . وأرتج القلب واهتز الوجدان . . احتراما وتعظيما وخشوعا لمقام سيدى وسيد البشر أجمعين محمد بن عبد الله صلوات الله وسلامه عليه .

البردة : تلك المنظومة التى فتح الله بها على صاحبها فى لحظة من لحظات التجلى ، فدخلت قلوب المؤمنين فى كل أرجاء الأرض ، وشعشعت فى نفوسهم كما يشع النور فى جنبات الظلام . . من منكم يسمع البردة دون أن يهيم اشتياقا إلى الملأ الأعلى ، ويحن حنينا إلى عالم الطهر والنور . . نحن لسنا بإزاء أبيات من الشعر مرصوصة وهزيلة كما تبنى البيوت فى أيامنا . . ولكننا بإزاء عاشق عفيف جرفه الحب الإلهى ، فغاص فى بحر الحقيقة وعاد لينثر أمامنا هذه اللآلئ المشعة حبا وجمالا . . رجل كانت متعته الوحيدة فى هذا العالم مدح الرسول ، والتقرب إلى الله بهذا الحب المستكن فى شغاف القلب :

هو الحبيب الذى ترجى شفاعته　　لـكل هـول من الأهـوال مقتحم
ومبلــغ العــلم فيــه أنــه بشــر　　وأنــه خيــر خلــق الله كلهــم

ولا تحسبن البردة هى القصيدة الوحيدة التى صاغها البوصيرى فى مدح المصطفى صلى الله عليه وسلم . فهو صاحب « الهمزية » التى مطلعها :

كيـف تـرقـى رقيـك الأنبيــاء　　يا سمـــاء مــا طــاولتهـا سمـاء

وكان يعلم أن كعب بن زهير قد حظى بالشرف الأسنى عندما ألقى قصيدته الشهيرة أمام الحضرة النبوية الشريفة ، والتى مطلعها (بانت سعاد فقلبى اليوم متبول) ، فتهفو نفس البوصيرى إلى هذا المقام الشريف . وتشرئبَ روحه إلى الطلعة المحمدية فينشئ قصيدة على الوزن والقافية نفسيهما اللذين صاغ بهما كعب قصيدته ويسميها (ذخر المعاد فى معارضة بانت سعاد) ويقول فى مطلعها :

إلى متى أنت باللذات مشغول　　وأنت عن كل ما قدمت مسئول
فى كل يـوم ترجـى أن تتـوب غدا　　وعقـد عـزمـك بالتسويف محلول

وتمضى الأيام ، وينتظر الرجل لحظة التجلى ، كى يطفئ لواعج الظمأ الذى يكوى فؤاده . . ولكن الأيام تمضى ولا يدرك مناه . . فيعلم أنه لا يزال مشغولا بأمور الحياة . . وأن عزيمته لا تزال فى حاجة إلى مجاهدة ورياضة . . فلا ييأس . . وإنما يزداد قربا وتوسلا من الحبيب بقصيدة مطلعها :

أمـدائح لى فيـك أم تسبيـح　　لـولاك ما غفـر الذنـوب صفـوح

ومرة أخـرى ، يطول ليل الرجل ، ويتضـاعف عذابه ، وتثقل الهموم قلبه ويعلم أنه لا سبيل إلى غايته إلا بالتجرد عن متاع الدنيا . . فيهاجر إلى الله بقلبه ووجـدانه . . عندئذ تتجلى له أنوار الحقيقـة . . ويشعر البوصيرى بأنه ولد من جديد . . ويطلق البوصيرى على قصيدته « البردة » تشبها بما فعله كعب ، وتطلعا إلى القرب من الذات النبوية . .

يقول الرواة إن البوصيرى نظم قصيدته ، بعد أن أصيب بالشلل ، واستشفع بها إلى النبى وإلى الله أن يعافيه . . وكرر إنشادها . . ثم نام . . فرأى النبى صلى الله

عليه وسلم يمسح على وجهه بيده المباركة ، وألقى عليه البردة . . فانتبه . . فإذا بالحياة تدب فى جسمه المشلول . .

لقد كان الإمام البوصيرى موصول الصلة بالسماء . . ولكنه لم يكن مقطوع الصلة بدنيا الناس . . فبعد تخرجه فى الأزهر عمل موظفا بجهاز جباية الضرائب فى مدينة بلبيس ، كبرى مدن الشرقية ، فى القرن السابع الهجرى . . وهى وظيفة تغرى من يشغلها بأن يصبح من أصحاب الثراء العريض بين عشية وضحاها . . ولكن البوصيرى ـ الشاعر الصوفى الرقيق ـ كان يحمل بين جنبيه قلبا يقظًا وضميرًا حيا ويدا عفيفة . . فنشأ من كل ذلك حجاب بينه وبين المال الحرام . !

ولكن يبدو أنه كان من الصعب على موظف صغير يتمتع بهذا السمو الخلقى أن يمكث طويلا بين حيتان البيروقراطية المصرية التى تستحل الرشوة والاختلاس وترى فى نهب أموال الدولة عملاً مشروعا ، لا يوقع صاحبه فى دائرة الإثم والتجريم . . فترك البوصيرى جهاز الضرائب ، وتقلب بين عدد من الوظائف الحكومية ، عساه أن يجد الوظيفة التى تكفل له حياة شريفة فى إطار القيم التى يعتنقها . . ولكن موجة الفساد الإدارى التى انتشرت فى العصر المملوكى ، لم تحقق له أمنيته . . فترك سلك الحكومة ، واتجه إلى العلم والفقه ، بعد أن سجل تجربته فى هذه الأبيات :

خبرت طوائف المستخدمينا فلم أر فيهمو رجلا أمينا
فكتاب الشمال همو جميعا فلا صحبت شمالهم اليمينا
فكم سرقوا الغلال وما عهدنا بهم فكأنما سرقوا العيونا

* * *

ولكن الشاعر الزاهد لم يجد مبتغاه فى مجتمع العلم والعلماء . . واصطدم بتلك الزمرة الفاسدة من أدعياء العلم وتجار الدين ، واكتشف أن هذا المجتمع لا يختلف كثيرًا عن سابقه . . فضاقت نفسه بضعاف النفوس من ذوى الضمائر الميتة الذين يسخرون علمهم لمن يدفع ، ويؤولون نصوص الشرع خدمة لأصحاب الجاه والمال .

عندئذ أدركه اليأس من إصلاح الحال ، فهاجر بدينه إلى الإسكندرية ليجد الملاذ

والأمان والسكينة عند أستاذه ورائده أبى العباس المرسى . . وكانت تلك بداية الطريق الصحيح لمن أراد أن يعيش طاهرا فى مجتمع الذئاب .

وللبوصيرى قصائد طريفة ، فى وصف أدعياء العلم لا تخلو من روح الفكاهة والسخرية . . وإليك نموذجا منها :

تنسك معشر منهم وعدوا ... من الزهاد والمتورعينا
وقيل لهم دعاء مستجاب ... وقد ملئوا من السحت البطونا
وما أخشى على أموال مصر ... سوى من معشر يتأولونا

وأنت تلمس فى هذه الأبيات روح السخرية والتنكيت التى كانت ظاهرة واضحة عند كل شعراء مصر الصوفيين . . لقد كانوا على درجة رفيعة من الزهد والورع والتقوى والصلاح . . ولكنهم لم يتخلصوا من مصريتهم الأصيلة فى حب الدعابة والمرح . . وليس أدل على ذلك من تلك القصيدة الطريفة التى نظمها الشاعر الصوفى العظيم عبد العزيز الدرينى ، وحكى فيها متاعبه وأوجاعه لزواجه من امرأتين ، ظنا أنه سينهل من بحر العسل . . ولكنهما اجتمعتا عليه وأذاقتاه طعم الحنظل :

تزوجت اثنتين لفرط جهلى ... عسى بزواجهن تسر عينى
فقلت أعيش بينهما خروفا ... أنعم بين أكرم نعجتين
فجاء الحال عكس الحال دوما ... عذابا مؤلما بين اثنتين
رضا هذى يحرك سخط هذى ... نقار دائم فى الليلتين
إذا ما شئت أن تحيا سعيدا ... من الخيرات مملوء اليدين
فعش عزبا وإن لم تستطعه ... فواحدة تكفى عسكرين

أدب البصـل

تفتحت عيناى على صورة شيخ وقور تزين جدران بيتنا . كان الرجل بهى الطلعة . . وسيم الملامح . . مفتول الشارب . . توحى نظراته بالارتيـاح والثقة فكأنك أمام عم أو خال أو جد . . ولقد ظننت فى البداية أنه أحد الأقرباء . . فلما بلغت مرحلة الصبا ، عرفت أنه لا يمت إلينا بصلة الدم . . ولكن بصلة العقل والروح . . فقد كان أبى من عشاق المنفلوطى . . فلما دخلت المدرسة الابتدائية واجهت الصورة نفسها فى كتاب المطالعة ، وتحتها عبارات تذوب رقة وعذوبة ، عن الرحمة والتراحم والبؤس والبؤساء . . وكان علىّ أن أحفظها حتى أستخدمها فى صياغة دروس الإنشاء ، فقد كانت الوصية الأولى عند أساتذة اللغة العربية فى كل أنحاء مصر : اقرأ المنفلوطى ، ثم اكتب على منواله . . وكلما تقدمت فى مراحل التعليم ، ازددت قربا من المنفلوطى . . فقرأت « النظرات » ، ثم « العبرات » ، ثم بقية السلسلة الراقية التى صاغها السيد مصطفى لطفى المنفلوطى : الفضيلة وماجدولين ،وفى سبيل التاج . . حتى بات المنفلوطى جزءًا لا يتجزأ من كيانى الثقافى .

وإذا سألتنى عن سر عظمة المنفلوطى ، قلت لك : إنها تتمثل فى قدرته على بث القيم الخلقية الرفيعة ، والآداب السامية ، والمثل العليا ، فى أسلوب محبب إلى النفس ـ وتلك وظيفة الأدب كما كنا نتعلمها ـ فأنت أمامه لا تشعر بأنك بإزاء واعظ أو استاذ ، ولكنك بجوار صديق عزيز يمس أوتار قلبك بأصابع حانية . . فلا تلبث ينابيع الخير أن تتفتح فى نفسك لتستقبل معانى الحق والفضيلة والجمال . . مثلما تتفتح الزهرة لتحتضن أشعة الشمس .

وأنت حين تقرأ المنفلوطى ، فإنك فى الواقع لا تقرأ كلاما مرصوصا أو عبارات جامدة . . وإنما تسمع ألحانا شجية تنبعث من قيثارة مستكنة فى أعماقك . . فتحرك فى نفسك إحساسا بالسمو والارتقاء . . فإذا بك تصعد إلى آفاق علوية . . وإذا بك قد تجردت من نوازع الحقد والجشع والظلم والأنانية . . وإذا بك قد استحلت كائنا نورانيا يشع بالجمال والطهر والعفاف . .

وظلت رفقتى للمنفلوطى ، حتى بعد أن تخرجت فى الجامعة . . وتعرفت إلى أدباء من الشرق ومن الغرب . . لكل منهم طعمه ومذاقه . . وأسلوبه ومنهاجه . . ومع ذلك بقى المنفلوطى مستقرا فى أعماقى . ألوذ به كلما أجهدنى المسير . . ولسعتنى شدة الحياة . . فأرتشف من نبعه الصافى بضع قطرات تملأ النفس بشرا وأنسا .

وكان أشد ما يؤلمنى ، تحامل النقاد على الأدب المنفلوطى . . واتهامه بإشاعة روح الضعف والتخاذل والخور فى نفوس الشباب . . وكان على رأس هؤلاء الناقدين الأستاذ العقاد . . فقد كان من المؤمنين بفلسفة القوة . والمبشرين بفكرة البطولة وقد أزعجه أن رأى كراريس الإنشاء عند تلاميذه ـ وقت أن كان مدرسًا ـ لا تخلو إحداها من « ميزاب دمع أو مأتم شجو وأنين » تأثرًا بأدب المنفلوطى . . وقد بلغت السخرية عند العقاد أن طلب من طباخ المدرسة أن يجمع مخزون البصل عنده ، ثم يقدمه إلى التلاميذ أثناء حصة الإنشاء ليستخدموه فى استدرار الدموع بدلا من أدب المنفلوطى . . « فالبصل أولى بمهمة تصريف الدمع من كراسة الإنشاء » على حد تعبير العقاد .

ولم يكن العقاد فريد عصره فى التحامل على المنفلوطى ، واتهامه بالإفراط فى البكاء وإشاعة الأحزان فى نفوس قرائه . . فقد شارك فى الحملة كثيرون ، ساءهم أن يكون للمنفلوطى هذا التأثير الكبير عند الشباب ، وأن يكون أدب المنفلوطى حجر الأساس فى تذوق الأدب .

وكان المنفلوطى يتقبل هذه الحملات الظالمة ـ كعهده ـ صابرا راضيا . . ولا يملك حيالها دفعا . حتى إذا مات لم يجد أحدا يشيع جثمانه . . فقد شاء القدر أن يلقى وجه ربه فى يوم عصيب . . وهو يوم الاعتداء على حياة زعيم الأمة سعد زغلول

فى ١٢ يوليو ١٩٢٤ . . فقد اتجهت جموع الشعب نحو محطة القاهرة لتطمئن على حياة زعيمها ، ونسيت أديبها الكبير . . وقد لفتت هذه المفارقة نظر أمير الشعراء أحمد شوقى ، فأنشد مخاطبا المنفلوطى :

اخترت يوم الهول يوم وداع
ونعاك فى عصف الرياح الناعى
هتف النعاة ضحى فأوصد دونهم
جرح (الرئيس) منافذ الأسماع
من مات فى فزع القيامة لم يجد
قدما تشيع أو حفاوة ساع

قصيـــدة الاستقبـــال

عاد الخديو عباس حلمى الثانى ، من رحلة الحج عام ١٩٠٢ ، فوجد فى استقباله قصيدة مجهولة المؤلف من أعنف شعر الهجاء ، وأقوى ما قيل فى التهجم على الأسرة العلوية التى اعتبرها الشاعر نكبة على مصر والمصريين ، وأخذ يعيرها بأصلها الوضيع فى (قولة) ، وينهال على عباس تهكما إذ طمح فى أن يكون خليفة للمسلمين ! وذاعت القصيدة على ألسنة الناس ، وباتت حديث المقاهى والمنتديات بعد أن قرءوها على صفحات مجلة (الصاعقة) التى كان يصدرها الصحفى أحمد فؤاد ، المشهور بالصاعقة ، نسبة إلى صحيفته التى تخصصت فى أقذع ألوان الهجاء والسخرية .

يقول كاتب القصيدة التى دخلت تاريخ الأدب الحديث باسم قصيدة «الاستقبال» ، مخاطبا الخديو بعد قدومه من الأقطار الحجازية :

قدوم ، ولكن لا أقول سعيد	وملك وإن طال المدى سيبيد
يذكرنا مرآك أيام أنزلت	علينا خطوب من جدودك سود
رمتنا بكم « مقدونيا » فأصابنا	سهام بلاء وقعهن شديد
فلما توليتم طغيتم ، وهكذا	إذا أصبح « القولى » وهو عميد
أعباس ترجو أن تكون خليفة	كما ود آباء ورام جدود
فيا ليت دنيانا تزول وليتنا	نكون ببطن الأرض حيث تسود

وثارت ثائرة الخديو ، وطلب من سلطات التحقيق أن تباشر مهامها ، فألقت القبض على صاحب المجلة ، فقال إنه لا يعرف اسم مؤلف القصيدة ، وادعى أنه نقلها سمعا عن الأديب الكبير مصطفى لطفى المنفلوطى . . وبعد القبض على

المنفلوطى نفى أنه ناظم القصيدة . ولكنه لم يكشف النقاب عن اسم صاحبها . . وإزاء هذه المعلومات المبتورة لم تجد النيابة بدا من تقديمهما إلى المحاكمة ، فكان نصيب كل منهما السجن ستة شهور مع النفاذ .

ولم يقنع عباس الثانى بهذه النهاية ، وانصرف همه إلى معرفة المؤلف المجهول . . وكان عباس كأى حاكم شرقى يعتمد على الجواسيس الذين ينقلون إليه همسات الناس فى مخادعهم . . كما كان بارعا فى تدبير الدسائس والمؤامرات ، وهو الذى وصفه اللورد كرومر بأنه كان أستاذًا فى هذا الفن . . وأطلق عباس عيونه فى سوق الأدب ، حتى عرف أن كاتب القصيدة ، هو السيد توفيق البكرى ، شيخ مشايخ الطرق الصوفية ، ونقيب الأشراف ، وزعيم بيت السادة البكرية ، أحد بيوت العلية الذين يحظون بشرف الانتساب إلى الخليفة الأول أبى بكر الصديق رضى الله عنه ويضعون أنفسهم فى منزلة تضارع منزلة البيت المالك نفسه ، إن لم تعل عليه .

وكان توفيق البكرى أديبا وشاعرا وباحثا ، يجمع بين الثقافة العربية الرصينة والثقافة الغربية الحديثة . . وقد تلقى تعليمه المبكر فى المدارس الأجنبية ، جنبا إلى جانب عباس حلمى ، وغيره من أمراء البيت العلوى ، وإن كانت هذ الزمالة القديمة لم تمنع سليل بيت الصديق من أن يطمح إلى ما هو أكبر من المناصب الدينية الرفيعة . . ويرنو إلى عرش مصر . . وكان قصره الفخيم بالخرنفش مثابة يؤمها علية القوم ، وسفراء الدول الأجنبية ، وعلى رأسهم المعتمد البريطانى . . يحرصون على غشيانه ، فى المناسبات والأعياد الدينية ، حرصهم على الذهاب إلى قصر عابدين . . ولقد أدت كل هذه الملابسات بنقيب الأشراف إلى أن يعامل صاحب العرش معاملة الند للند ، وليس معاملة التابع لسيده . . وكان عباس من جانب يرقب بحذر مطامح النقيب وما يمثله من خطر على عرش تنوشه سهام الاحتلال من جانب ودسائس الخلافة من جانب آخر . . ولكن ماذا عساه أن يفعل مع رجل هذه مكانته ؟ !

* * *

لقد كان من العسير على الخديو عباس ، أن يعامل عميد البيت البكرى معاملة السوقة حين يتطاولون على الذات العلية . . فهؤلاء ينتظرهم سيف القانون . .

أما هذا السيد السند ، فلا مناص من أن يكون جزاؤه متكافئًا مع منزلته السامية . . وكانت جعبة عباس عامرة بشتى ألوان الدسائس التى تناسب كل المستويات . . فكان حظ النقيب دسيسة مفادها الحط من كرامته ، وتلويث سمعته الخلقية عند أتباعه ، وإسقاط هيبته الدينية عند من يراهنون به فى مجال السيادة والشرف ، سوا فى عاصمة السلطة الشرعية (إستانبول) أو عاصمة السلطة الفعلية (لندن) . . وجادت قريحة الخديو بفكرة خبيثة ، فأوعز إلى أحد أدباء القصر أن يستدرج البكرى إلى كتابة قصيدة فى أحد موضوعات الغزل الفاحش . وإليكم تفاصيل المؤامرة ، كم يرويها شيخنا عباس محمود العقاد :

كان حفنى ناصف ، أقرب الأدباء صلة بالسيد البكرى ، ينشده ويستمع إليه . . فلما ذهب يزور السيد ، وأقبل هذا ينشده من جديد نظمه ، تعمد حفنى أن يستثيره وقال له : أيها السيد ! إنك ممن لا ينبغى لهم الشعر ، فدعه لنا ، وحسبك فخار الشرف والجاه ! وحمى غضب السيد ، فتحداه أن يجاريه فى نظمه إن استطاع . . وقبل حفنى التحدى على شريطة أن يكون موضوع القصيدة شخصيا لا يستعار من ناظم آخر ، فى باب من الغزل المحظور . . فكتب البكرى أبياتا فى المعنى المقترح بخطه ، وكتب حفنى أبياتا فى معناها . . ثم أخذ أبيات البكرى فأظهر الاعتراف برجحانه عليه فى فن الشعر ، فوق رجحانه عليه فى الحسب والنسب! وذهب إلى النافذة يوهم السيد أنه يمزق الورقتين ويلقيهما حيث تلقى المهملات . . ولكنه مزق ورقته ، وأبقى الورقة الأخرى فى جيبه . . ثم أسرع بها إلى القصر ليسلمها إلى الخديو ، فأسلمها الخديو إلى لورد كرومر فى أول لقاء بينهما . . فكانت آخر العهد بدعوة السيد البكرى إلى حفلات الوكالة البريطانية . . وآخر عهد بزيارة العلية من رجال الدولة لقصر الخرنفش .

دنشـــواى الصغـــيرة

ينفرد حادث دنشواى (١٣ يونية ١٩٠٦) بمكانة خاصة فى تاريخ الكفاح المصرى ، بسبب الفظائع التى ارتبطت به ، والبشاعة التى تم بها تنفيذ أحكام الجلد والشنق فى الفلاحين المصريين ، على مشهد من أهليهم فى أحد أجران القرية البائسة . . فظل دوى الحادث يتردد فى أنحاء مصر والعالم حتى أفاق المجتمع الدولى على وحشية الاحتلال البريطانى . واستخدامه أحط وسائل القمع والتنكيل بالفلاحين العزل . . وكان حادث دنشواى من الأسباب الرئيسة التى عجلت برحيل جبار الاحتلال إيفلين بيرنج ـ الشهير باسم لورد كرومر ـ عن مصر فى العام التالى مباشرة . وصدق فيه قول أمير الشعراء أحمد شوقى :

أيامكم أم عهد إسماعيلا ؟ — أم أنت فرعون يسوس النيلا ؟
أم حاكم فى أرض مصر بأمره ؟ — لا سائلاً أبدا ولا مسئولا !
يامالكا رق العباد بباسه — هلا اتخذت إلى القلوب سبيلا !
لما رحلت عن البلاد تشهدت — فكأنك الداء العياء وبيلا

ولكن تاريخ مصر الحديث ، ينطوى على حادث شبيه بحادث دنشواى ، دون أن يكون له حظ شهرته . . ربما لأن حادث دنشواى الصغيرة وقع بعد خمس سنوات فقط من كارثة الاحتلال ، وهى الفترة التى بلغ فيها الاحتلال ذروة عنفوانه ، وخمد بالتالى صوت المقاومة الوطنية . . وربما لأن الأحكام التى صدرت عقب حادث دنشواى الصغيرة ، خلت من أحكام الإعدام ، وهو الفارق الرئيس بين الحادثتين وباستثناء هذا الفارق ، فقد تطابقت وقائعهما جملة وتفصيلا .

وقد بدأت أحداث دنشواى الصغيرة ، فى أصيل يوم ٢٧ مارس ١٨٨٧ ، عندما

توجه ضابطان من جيش الاحتلال من لواء ويلز لصيد السمان فى الحقول المتاخمة لأهرامات الجيزة . . وأثناء الصيد أصاب الرش بعض الأهالى الذين تصادف مرورهم على ظهور الجمال . . فتوجهوا نحو الضابط المعتدى ، فحاول منحهم بعض البقشيش ، ولكنهم رفضوا محاولة الاسترضاء ، ودارت بين الطرفين مشادة حامية هجم أثناءها الفلاحون على الضابط لانتزاع البندقية من يده ، ولكن دفعة من الرش انطلقت واستقرت فى رأس أحد الفلاحين فأردته قتيلا . . وسرعان ما طار الخبر إلى أهالى قرية « الكنيسة » ، فهرع أهل القرية إلى موقع الحادث ، وانقض أهل القتيل على الضابطين ، فأطلق أحدهما بندقيته فأصابت أشخاصا آخرين ، ولكن الأهالى تغلبوا عليهما واقتادوهما إلى القرية ، حيث انهالوا عليهما ضربا . . ثم تدخل الخفراء لحماية الضابطين ، حتى وصول رجال البوليس ، وأطلقوا سراحهما .

وبمجرد وصول أنباء الحادث إلى علم السلطات البريطانية ، توجه كولز باشا نائب مفتش عـام البوليس ، على رأس مفرزة من رجال البوليس العلنى والسرى وقاموا باعتقال ٤٥ شخصا من مشايخ وأهالى القرية ، اشتبه فى اشتراكهم فى الحادث . . وعقد نوبار باشا رئيس الوزراء ووزير الداخلية اجتماعا طارئا ، حضره وزير الخارجية ، ومدير الجيزة ، وشفيق بك منصور نائب المدعى العام لدى المحاكم الأهلية ، للتشاور فيما ينبغى عمله لاسترضاء سلطات الاحتلال . . واستقر الرأى على أن يعهد بالقضية إلى محكمة مخصوصة ، تشكل من مدير الجيزة ، ونائب المدعى العام ، وضابط إنجليزى كان يشغل منصب الملحق العسكرى .

ويعلل الدكتور محمد جمال الدين المسدى فى كتابه عن (دنشواى) إحالة القضية إلى محكمة مخصوصة بعدة أسباب : منها عدم الثقة فى إمكان خضوع المحاكم الأهلية للضغط ، وإصدار أحكام فيها ترضية كافية لسلطات الاحتلال . . كما كان يفترض أن تتعرض تلك المحاكم لمسئولية الضابطين عن الحادث ، مما يجعل المحاكمة عامل إثارة ضد الاحتلال البريطانى فى مصر . . يضاف إلى ذلك أن سلطات جيش الاحتلال ، كانت تصر على أن تلقى الخناقات بين المصريين وأفراد جيش الاحتلال معاملة خاصة ، تكفل السرعة والشدة فى توقيع العقاب .

ورغم أن تقرير الطبيب الشرعى عن تشريح جثة الفلاح القتيل ، قد أسفر عن

وجود سبع عشرة (رشة) فى رأسه ، مما يدل على أنه أصيب من مسافة قريبة جدا . . إلا أن السلطات لم تبحث فى مسئولية الضابطين القاتلين ، ولم توقع عليهما أى عقاب . . وانتهت المحاكمة بإدانة ستة من الأهالى وثلاثة من مشايخ القرى ؛ فحكم على المشايخ بالسجن والغرامة ، وعلى الأهالى بالسجن والجلد عددا يتراوح بين ٢٥ و٥٠ جلدة بواسطة (القطة الإنجليزية) ، وهى تختلف عن الكرباج المصرى المصنوع من الجلد المزدوج ، ويضرب به على الرجلين والإليتين . . أما القطة فلها تسعة أفرع فى كل منها عقدة والضرب بها على الظهر . . وقد وصف مراسل جريدة (ستاندرد) البريطانية وقائع تنفيذ الأحكام على النحو التالى :

« فى الساعة الثالثة من بعد ظهر الخميس ، اتجهت فصيلتان من لواء ويلز الذى ينتمى إليه الضابطان اللذان وقع عليهما الاعتداء ، إلى القرى التى ينتمى إليها المحكوم عليهم ، واصطفوا لمشاهدة تنفيذ الأحكام . . كان هناك أيضًا بليغ بك على رأس البوليس السوارى المصرى ، والنقيب فريمان على رأس بعض رجال البوليس الحربى البريطانى ، وهم مجموعة من الرجال فارعى الطول ، تم اختيارهم من بين فرق الفرسان المختلفة . . وقد قيد المحكوم عليهم إلى العروسة المعروفة ، ونفذ فيهم أحكام الجلد سجانون إنجليز أشداء من سجن الجيزة . . وكان التنفيذ علنا على مشهد من الفلاحين بالقطة الإنجليزية . . وبعد أن تم جلد بعض المحكوم عليهم عند إحدى القرى ، تحرك الجميع إلى قرية أخرى ، وجلد عدد آخر من المحكوم عليهم أمام أهالى القرية . . وبعد أن تم تنفيذ أحكام الجلد ، ألقى قائد لواء ويلز كلمة قصيرة قال فيها : إن الإنجليز حضروا إلى مصر لحماية الأوربيين بالإضافة إلى حماية الوطنيين ، وإنهم بذلوا دماءهم فى سبيل هذا البلد وتملؤهم الرغبة فى حفظ النظام فيها . . لذلك فلو وقعت اضطرابات أخرى ، فإن المتسببين فيها سيلقون عقابا أشد مما لقيه المحكوم عليهم » .

وعقب مراسل الصحيفة الإنجليزية على الحادث بقوله : إنه بمجرد بدء موسم الصيد ، يهرع الأوربيون من مختلف الجنسيات إلى الحقول ، ويتلفون مزروعات الفلاحين . . وقد تكررت شكوى الفلاحين من ذلك دون جدوى ، لأن الامتيازات الأجنبية تحول دون عمل شىء . . وهذا ظلم صارخ . . ثم أضاف : « وقد سمعت

اليوم أن بعض مشايخ القرى قالوا إنهم سيشنقون بدون رحمة أول أوربى يسىء التصرف ، وهو يصطاد ، وذلك ، انتقاما لما حدث للأهالى . . » .

ويبدو أن تقسيم الحظوظ ، يطبق على حوادث التاريخ ، كما يجرى على البشر فقد اندثر حادث دنشواى الصغيرة من ذاكرة التاريخ ، ولم يحفل به أحد من الباحثين باستثناء الدكتور المسدى ، وبقى حادث دنشواى الكبيرة ماثلا فى الأذهان محفورًا فى وجدان المصريين ، يذكرهم دائما بالتضحيات الجسيمة ، التى بذلوها دفاعا عن أموالهم وكرامتهم وأعراضهم .

نشـأة الأحـزاب المصـرية

كان فى مصر ـ قبل ثورة ١٩١٩ ـ ما لا يقل عن عشرة أحزاب سياسية توالى ظهورها بدءًا من عام ١٩٠٧ ، ولو أن الساحة المصرية قد شهدت محاولات مبتسرة لتشكيـل أحزاب سياسية فى غضون الثورة العـرابية مثل (جمعية مصر الفتاة) و(الحزب الوطنى) القديم ، وكلاهما كان يضم نخبة المثقفين والضباط الذين حملوا فى قلوبهم حلم الثورة والإصلاح . . ولكن هذه التشكيلات المبكرة لا ينطبق عليها وصف الحزب السياسى بالمفهوم الليبرالى ، على النحو الذى عرفته أوربا الحديثة باعتبار الحزب « جمعية تم تنظيمها على أساس تحقيق مبدأ معين أو بلوغ غاية سياسية بعينها ، وذلك بواسطة السيطرة على الحكم بالوسائل الدستورية » .

هذا المفهوم الليبرالى للأحزاب السياسية ، لم تعرفه مصر عمليا إلا فى مطلع القرن الحالى ، وإن كانت الظاهرة التى تستلفت النظر ، هى أن كبار هذه الأحزاب ولدت فى أحضان الصحف الوطنية التى كانت تصدر بالفعل قبل سنوات من نشأة الأحزاب . . وكانت الصحف قد ضربت جذورها فى التربة المصرية ، وهيأت الأرض لاستقبال النبت الجديد . . وبذلك كانت الصحف بمثابة الرحم الذى تخلقت فيه نطفة الأحزاب السياسية ، حتى حان وقت مخاضها ، مما يؤكد أهمية الدور التاريخى للصحافة المصرية فى ظهور الأحزاب .

فصحيفة (المؤيد) ، التى أصدرها الشيخ على يوسف ، عام ١٨٨٩ ، أفرزت حزب (الإصلاح على المبادئ الدستورية) الذى لم يظهر إلى الوجود رسميا إلا فى ٩ ديسمبر ١٩٠٧ . . وصحيفة (اللواء) التى أصدرها الزعيم الشاب ، مصطفى كامل عام ١٩٠٠ ، سبقت إعلان قيام (الحزب الوطنى) بسبع سنين . . وكذلك

(الجريدة) التى نطقت باسم كبار ملاك الأراضى ، وجماعة المثقفين المتغربين كانت الوجه الوحيد المعبر عن (حزب الأمة) ، الذى لم يتعد نفوذه الصالون الأنيق المخملى الذى كان يتردد عليه قادة الحزب .

وإذا كان من المستحيل نشوء الأحزاب السياسية من فراغ ، فقد وقعت أحداث هامة ، جعلت من ظهور الأحزاب ضرورة تاريخية للقيام بدورها فى مرحلة زمنية معينة . ويضع المؤرخون حادث (طابا) فى عام ١٩٠٦ علامة البداية لولادة الأحزاب المصرية ، عندما حاولت تركيا سلخ طابا عن السيادة المصرية ، فتدخلت إنجلترا لإحباط المحاولة وإبقاء الحال على ما هو عليه ، ومع ذلك وقف الرأى العام المصرى إلى جانب تركيا ضد إنجلترا . . !!

وكان هذا الموقف الغريب ـ فيما يرى أستاذ الصحافة الدكتور عبد اللطيف حمزة ـ دافعا لعدد كبير من المثقفين المصريين إلى إصدار صحيفة مصرية ، تنطق بلسان مصر وحدها ، دون أن يكون لها ميل خاص نحو تركيا ، أو إحدى السلطتين الشرعية (الخديو) والفعلية (الاحتلال) ، وأن تكون ملكا لشركة من الأعيان أصحاب المصالح الحقيقية ، الذين ظن كرومر أنهم راضون عن الاحتلال . . وهكذا ولدت (الجريدة) كرد عملى على حادث طابا . . وبعدها بأيام ولد حزب الأمة فى ٢١ سبتمبر ١٩٠٧ . ولكن الدكتور يونان لبيب رزق ، أستاذ التاريخ الحديث ، يرى أن اتخاذ حادثة معينة كأساس لظهور فترة جديدة من الحياة السياسية تختلف عن الفترة السابقة ، إنما هو إغفال لطبيعة التطورات التى تمخضت أخيرًا عن هذا التغيير، أو جهل بها ؛ وبناء على ذلك ، يرى أن نشأة الحياة الحزبية فى مصر كانت فى النهاية نتاجا وتعبيرا عن تطورات اجتماعية وتغييرات فكرية واضحة . وهو لا ينكر أهمية حادث طابا كسبب مباشر فى ظهور الأحزاب ولكنه يضيف إليه أحداثا سياسية واقتصادية ، منها خطاب الوداع الذى ألقاه لورد كرومر فى حفل تكريمه ، بعد عزله عن منصب العميد ؛ فقد كشف فى خطابه عن حقيقتين كان لهما أثرهما فى تحريك نوازع القلق فى نفوس المصريين : فلأول مرة أعلن ممثل الاحتلال أن الاحتلال باق إلى الأبد ، وأن الحكومة البريطانية ستبقى مسئولة عن إدارة الشئون المصرية . . وكان من الطبيعى أن تستثير هذه

المفاجآت حماس أولئك الذين لم يكونوا مقتنعين بأهمية قيام أحزاب سياسية ، وأعرب الشيخ على يوسف فى خطاب علنى عن أن أهم أسباب إنشاء حزب الإصلاح ، ما ورد فى خطاب كرومر .

ومن الحوادث التى كانت سببا فى التعجيل بظهور الأحزاب ، تلك الخطبة النارية التى ألقاها مصطفى كامل فى ١٤ سبتمبر ١٩٠٧ ووجه فيها أعنف الكلمات إلى رئيس وزراء بريطانيا ، وتساءل عما إذا كانت إنجلترا « تصر على العناد ، وتجاهد ضد أمة تفيض بالحياة ومصممة على نيل حريتها » . . وكان من أثر هذه اللهجة العنيفة أن أثارت مخاوف كبار ملاك الأراضى ، وقد اشتموا فيها رائحة الثورة العرابية ، وما تحمله من مخاطر على مصالحهم التى ترسخت فى ظل الاحتلال ، مما دفعهم إلى سرعة التحرك . . ولم يمر أسبوع على ذلك الخطاب ، حتى أعلن هؤلاء الأثرياء قيام حزب الأمة ، لمواجهة تطرف مصطفى كامل .

ولم تكن الدوافع الاقتصادية بعيدة عن العوامل السياسية فى نشأة الأحزاب المصرية ؛ ففى عام ١٩٠٧ ، أمسكت الأزمة الاقتصادية بخناق البلاد بسبب جفاف السيولة النقدية ، مما أدى إلى إفلاس بعض المؤسسات المالية إلى جانب الخراب المالى الذى أصاب كثيراً من الملاك الزراعيين الذين ضاربوا فى البورصة . . وقد أراد هؤلاء المضاربون أن يضعوا مسئولية الأزمة على كاهل صاحب (اللواء) ، واتهامه بالإثارة والتهييج ، مما أدى ـ فى رأيهم ـ إلى انعدام الثقة باقتصاد البلاد .

وكرد فعل لهذه الأزمة وملابساتها ، ظهر (حزب الأحرار) ، لصاحبه محمد وحيد الدين بك الأيوبى ، فى ١٨ مارس ١٩٠٨ ، فكان بمثابة « الصورة السلبية » للحزب الوطنى من حيث النشأة والكيان والبرنامج والتصرفات . . كان مصطفى كامل يهاجم كرومر بشراسة ، فظهر الأيوبى ليرد على هجوم مصطفى كامل ويصفه بأنه « جرثومة التعصب والفتن » . . ومن حيث البرنامج ، فقد اشتمل برنامج الحزب على ست نقاط تدعو كلها إلى المسالمة الكاملة للمحتلين الإنجليز وبقائهم فى البلاد بهدف الاستفادة منهم (١١) .

وفيما يتعلق بكيان هذا الحزب العجيب ، يقول الدكتور يونان إن الحزب لم يكن له كيان على الإطلاق ، ولم يكن له جماهير أو أعضاء ، باستثناء رئيس الحزب وحيد بك

الأيوبى ووكيله محمد بك نشأت . . وبالرغم من أن بعض الصحف قدرت وقتئذ مجموع أعضاء الحزب بعشرين عضوا فقط !! إلا أن صاحب الحزب أنكر أن للحزب أعضاء على الإطلاق فيما عداه ووكيله نشأت بك . . وكان بعض الناس قد طلبوا الانضمام إلى الحزب ، فأجابهم وحيد بك بأن كل من يريد الانضمام إليه ، ما عليه إلا أن ينضم إلى الحزب بقلبه ووطنيته الصحيحة الرشيدة ، ويسعى فى نشر مبادئ الحزب خدمة لوطنه (!!) .

هذا نموذج لبعض الأشخاص الذين أصابتهم (حمى) تشكيل الأحزاب فى مطلع القرن ، على حد تعبير الدكتور أحمد زكى الشلق ، حيث بلغت هذه الحمى حدا جعل كل مجموعة من الأفراد يلتفون حول مصلحة فئوية أو مهنية يقيمون حزبا . . ومن المؤكد أنك سوف تبتسم حين تقرأ فى صحيفة (الأخبار) بتاريخ ١٩٠٨/٧/١٥ عن قيام حزب للدفاع عن حقوق قرية « الفكرية » مركز « أبو » قرقاص . .

حزب النبلاء والحزب الجمهورى

شهدت السنوات الأولى من القرن العشرين ، مولد حركة البعث الجديد التى عمت أرجاء البلاد بعد طول رقاد . . لقد انتفضت مصر الخالدة من سباتها ، ومزقت أستار الخمول التى سادتها فى أعقاب الاحتلال البريطانى فى ١٨٨٢ . . وكان الظن أن مصر استسلمت نهائيًا لقدرها ، وأن سطوة الاحتلال قد قضت على عناصر القوة والمقاومة الكامنة فى الشعب واستنام الإنجليز إلى هذه الفكرة الخاطئة ، وأطلق كرومر صيحته المشهورة بأن الاحتلال باق إلى الأبد . ولكن هذا الداهية - الذى قضى فى مصر حوالى ربع قرن ، قام خلاله بإعادة تشكيل الحياة المصرية بما يضمن دوام الاحتلال - خانه ذكاؤه ، فلم ينظر إلى النار التى كانت تتوهج تحت الرماد ، ولم يفطن إلى التفاعلات التى كانت تتخمر فى قاع المجتمع المصرى ، فكان من أثرها ظهور قوى اجتماعية جديدة ، وتيارات فكرية حديثة ، عبرت عن نفسها عن طريق الأحزاب السياسية والصحف والنوادى وغيرها .

لقد شهدت هذه الفترة الخصبة فى مطلع القرن العشرين ، صداما علنيا بين القديم والحديث ، ومعارك سافرة بين القوى الرجعية التى تتشبث بمصالحها وامتيازاتها الموروثة ، والتيارات الجديدة التى كانت تسعى إلى كسب أرض جديدة وتحلم بقيام نظام سياسى واجتماعى حديث ، يختلف فى تركيبه عن صورة المجتمع فى القرن التاسع عشر .

وكانت الأحزاب السياسية ، هى المظهر العملى لهذه المعركة المحتدمة بين القديم والحديث . . كان كل منهما يعبر عن نفسه عن طريق التشكيلات الحزبية ، ومعها الصحف التى كانت بمثابة منابر للرأى فى شتى الاتجاهات . فلم يكن غريبا أن

يظهر حزب يمثل الشراذم التركية والشركسية ، وقد شعرت بأفول نجمها وزوال سلطانها أمام الأرستقراطية المصرية المتنامية . . وفى نفس الوقت يظهر حزب جرىء يدعو إلى إلغاء نظام الحكم الملكى والدعوة إلى النظام الجمهورى ، دون اكتراث بعرش الأوتوقراطية العتيد ، ويتربع على عرشها عباس حلمى الذى اكان امتداداً لنظام الحكم المطلق الذى ساد مصر منذ مئات السنين .

* * *

كان (حزب النبلاء) هو الارتعاشة الأخيرة فى جسم الأرستقراطية التركية ، قبل أن تلفظ أنفاسها الأخيرة مع اندلاع ثورة ١٩١٩ . . ففى سبتمبر ١٩٠٨ أعلن حسين حلمى زاده وصديقه محمود طاهر حقى عن تأسيس هذا الحزب ، برئاسة الأول وسكرتيرية الثانى ، وهما من خلاصة الترك جنسا ومزاجا وهوية ، وقد أفزعهما ما تعرض له بنو جنسهما من انكماش إزاء النزعة المصرية المتعاظمة فلم يجدا من وسيلة سوى الإعلان عن تشكيل حزب يحمل اسم (النبلاء) تعبيراً عن مصالح هذه الفئة المستغلة التى توارثت الامتيازات بحكم انتمائها إلى الطبقة الحاكمة وارتباطها المباشر برأس الدولة . . بل إن السبب المباشر لقيام هذا الحزب هو تلك الحملة الشعواء التى شنتها صحف الحزب الوطنى على الخديو عباس ، والتى بلغت ذروتها بمقالات نشرها الزعيم محمد فريد فى اللواء تحت عنوان « ماذا يقولون ؟ » ، وبما نشره أحمد حلمى فى جريدة (القطر المصرى) من مطاعن فى أسرة محمد على . وبرغم أن أحمد حلمى نشر هذه المطاعن نقلا عن حريدة (العدل) التركية ، إلا أن النقل لم يحل دون تقديمه إلى المحاكمة ، والحكم عليه بالحبس لمدة سنة ، فكان أول صحفى مصرى يسجن بتهمة العيب فى الذات الملكية . . ولما كان الخديو هو زعيم الأرستقراطية التركية ، فقد كان من الطبيعى أن يهب بعض الترك للدفاع عنه وعن الدولة العلية (الأم) ، التى يدين لها جميعهم بالولاء والانتماء ، عن طريق كتابة المقالات الحماسية فى صحيفة (المؤيد) .

وإذا كان صحيحا أن حزب النبلاء ، كان حزبا بلا جماهير ، وبلا وجود حقيقى فى الساحة السياسة ، إلا أن مجرد الإعلان عن قيامه يمثل دلالة تاريخية عن حالة الأرستقراطية التركية ومحاولتها المستميتة لإثبات وجودها قبل أن تجرفها دوامة الوطنية المصرية .

أما الحزب الجمهورى فهو النقيض الطبيعى لحزب النبلاء . . وقد وردت أول إشارة عن قيام هذا الحزب ، فى جريدة إلا جبشيان جازيت ، عندما ذكرت أن جماعة من الوطنيين يبحثون إنشاء حزب يدعو إلى الجمهورية . وتلقفت النبأ جريدة (الأخبار) لصاحبها أمين الخازن السورى ـ وكانت فى الصف المعادى للخديو عباس ـ وأعلنت عن ترحيبها الشديد بقيام الحزب ، « على أساس أن الحكومة الجمهورية أقرب الحكومات إلى مبادئ العدل والإنصاف ، وأكثرها مراعاة لكرامة الإنسان » . . وكان هذا الترحيب مشجعا لمؤسس الحزب ـ محمد غانم ـ للكشف عن نفسه وبعث إلى (الأخبار) بعدة مقالات أوضح فيها أفكاره ، فنجح فى استمالة بعض أنصار الأحزاب الأخرى إليه .

وفى رأى مؤرخى الأحزاب السياسية المصرية ، أن هذا الحزب تكون أساسا من مجموعة من المثقفين الذين تأثروا بالثقافة الفرنسية . . ويبدو ذلك واضحا من شعارهم الذى استمدوه من شعار الثورة الفرنسية : « حرية ـ إخاء ـ مساواة » . وبلغ من اعتدادهم بالثورة الفرنسية أنهم كانوا يشاركون الجالية الفرنسية احتفالها بعيد ثورة ١٤ يوليو فى حديقة الأزبكية . . وكان أصحاب هذا الحزب يرون أن تدرج الأمة الطبيعى يمر بثلاث مراحل : أولاها نيل الدستور . وثانيتها الاستقلال التام الخالص من محاولات التسلط الخارجى سواء أكانت بريطانية أم تركية . وثالثتها أن تبلغ الحركة الوطنية قمة نضجها فتعلن الجمهورية « وهو أرقى المطالب وأعزها على النفس الوطنية العالية » .

ويصف الدكتور يونان لبيب رزق الحزب الجمهورى ، بأنه كان حزبا راديكاليا بكل ما تحمله هذه الكلمة من دلالة التغيير . . ويستدل على ذلك بعدة شواهد منها : أن الحزب اتخذ موقفا عدائيا صريحا من حكم أسرة محمد على ، ولم يجبن عن الهجوم عليها هجوما شديدا ، فى الوقت الذى كانت فيه الأحزاب الأخرى تحرص على أن يكون خلافها مع الخديو ضمن حدود معينة لا تصل إلى حد الاتهامات . . كان محمد غانم يهاجم محمد على هجوما عنيفا ، ويصفه بأن « همه فى جميع أعماله كان طلب المنفعة لشخصه ، وحصر الملك والثروة فى ذريته ، فنجح فى سعيه ، وترك عائلة متشعبة الفروع ذات ملك واسع وثروة طائلة ، ولكنها لم تأخذ الحيطة لصيانة

هذا الملك ، وأصبحت فى الحالة التى نراها الآن » . ويهاجم أحد أعضاء الحزب واسمه « محفوظ » الخديو إسماعيل ، ويؤكد أنه اغتصب مليونا وربع المليون فدان من مجموع أراضى مصر ومساحتها ٥ ملايين فدان .

ويرى الدكتور يونان أن الحزب الجمهورى ، هو الحزب الوحيد الذى لم يخرج من دائرة « الأعيان والمثقفين » ، وأن مؤسسى الحزب كانوا من جماعات المثقفين الذين ليست لهم انتماءات طبقية بجماعات الأعيان . وكانت صحيفة (الأحرار) لصاحبها وحيد بك الأيوبى تفتح صدرها لكتاب الحزب الجمهورى ، وهم يهاجمون الأسرة العلوية ، فلما امتد هجومهم إلى الاحتلال البريطانى ، أوصدت الصحيفة الباب فى وجوههم .

وكان هذا الإغلاق ـ فى رأى الدكتور محمد أنيس ـ بمثابة خنق ، لا لحرية الحزب الجمهورى فقط ، بل لوجوده أيضًا . وكما يبدو ، فإن الموقف ، سواء من جانب الاحتلال أوالخديو أو الدول الكبرى ، لم يكن يحتمل قيام مثل هذا الحزب الذى ظهر قبل أوانه بنصف قرن ، كما أن الموقف الداخلى نفسه فى مصر لم يكن يسمح بنمو مثل هذا التيار . . ولكل هذه الأسباب تقوقع الحزب داخل مجموعة من المثقفين سرعان ما أطيح بهم .

« جعـانين يافنـدينـا »

فى ٢٥ مارس ١٩٠٩ ، شهدت حديقة الأزبكية بالقاهرة أول مؤتمر جماهيرى من نوعه فى تاريخ المجتمع المصرى الحديث . . فقد احتشد (الفعلة) من عمال البناء والنقش والنجارة والحدادة والسباكة والبلاط ، للبحث عن حل لمشكلة الكساد والبطالة التى سادت حركة البناء ، بسبب الأزمة الاقتصادية الخانقة التى اجتاحت البلاد ودفعت بالطبقات الكادحة إلى مزيد من الفقر . . وفى هذا الاجتماع الصاخب، ترددت لأول مرة كلمة (الاشتراكية) ، كحل للأزمة الراهنة . . وكانت كلمة الاشتراكية ، حتى ذلك الوقت ، محصورة فى نطاق الكتابات الصحفية التى ينشرها بعض المثقفين المتأثرين بالفكر الاشتراكى ، من أمثال : شبلى شميل ، ونقولا حداد ، وسلامة موسى . . وكان طرح الحل الاشتراكى فى هذا المؤتمر دلالة على انتقاله من مجال الفكر إلى مجال الواقع العملى . . كذلك طرح رؤساء العمال اقتراحا بتشكيل لجنة من بينهم « لتدبير أعمال للعاطلين » ؛ فكان ذلك إرهاصا بظهور أول تنظيم للعمال . . وانتهى المؤتمر بخروج العمال من حديقة الأزبكية ، فى تظاهرة طافت شوارع القاهرة ، وهى تهتف « جعانين يافندينا » !!

وأفندينا . . هو اسم التدليل لخديو مصر عباس حلمى . .

* * *

كان مؤتمر عمال المعمار فى حديقة الأزبكية ، هو أول مظهر احتجاجى عملى قامت به فئات عمالية ، خارج جدران العنابر والمصانع والفابريكات ، التى أخذت فى النمو ، فى مطلع القرن ، ونشأت معها بروليتاريا مصرية ذات مصالح ومطالب تتعلق بالأجور وساعات العمل ، التى بلغت فى بعض المنشآت ١٥ ساعة يوميا . .

فلما زادت حدة المشاكل مع تفاقم الأزمة الاقتصادية وسلبية الحكومة ، لم يجد العمال من وسيلة للتعبير عن مطالبهم سوى الإضراب .

وكانت قيود الامتيازات الأجنبية ، تشل يد الحكومة عن التدخل لمصلحة العمال المصريين ، وإلزام أصحاب الأعمال بتنفيذ القوانين المصرية التى تحمى العمال .

وكان من شأن هذه الفورة العمالية الوليدة ، أن تطرح على الساحة السياسية فكرة إنشاء حزب للعمال ، يرعى حقوقهم فى وقت ازدحم فيه سوق العمل السياسى بالأحزاب من شتى النحل . . عندئذ تشجع شاب من أبناء التجار اسمه السيد محمد ، وأعلن عن قيام « حزب العمال بالقطر المصرى والسودان » ، ووصفه بأنه «جامعة عمومية ، تجمع أواصرها كل طوائف ونقابات العمال ، وتكون هذه الجامعة عصمة أدبية اجتماعية لحقوقهم » . . ولم يقدم الرجل برنامجا تفصيليا ، يضع هذه العبارات الإنشائية موضع التنفيذ . . كما أن الظروف لم تسمح له بذلك . . فقد تعرض الحزب لحملة كتمت أنفاسه ، وهو لم يزل فى المهد . . وكان اللافت للنظر أن الحملة لم تأت من جانب السلطة ، ولكن من جانب القيادات العمالية ؛ فقد استنكر بعض زعماء العمال أن يتصدر أحد أبناء التجار قيادة الحركة العمالية ؛ وقال بعضهم إن هذا الحزب لا يمثل إلا صاحبه ؛ وأبدى دهشته من التفكير فى قيام حزب يطمح إلى جمع جميع العمال تحت لوائه فى الوقت الذى عجزت فيه ثلاث جمعيات عمالية عن اجتذاب الطبقة العاملة إليها ، وكان يعنى بذلك : جمعيات عمال المطابع ، ولفافى السجائر ، والترزية . . وبذلك وئدت أول محاولة لإنشاء حزب ينظم الطبقة العاملة فى مصر .

ويبدو أن حزب العمال ، الذى دعا إليه « السيد محمد » ، لم يكن هو الحزب العمالى الوحيد الذى ظهر فى هذه الفترة المبكرة ؛ إذ يحكى لنا الدكتور عبد العزيز رفاعى فى كتابه (الديمقراطية والأحزاب السياسية) قصة حزب آخر ، اسمه « حزب المقاصد المشتركة » . وتبدأ قصته بدعوة وجهها محمد أحمد الحسن فى صحيفة الأهرام يوم ١١ يوليو ١٩٠٨ إلى أرباب المهن والصناع اليدويين ، لسماع خطبة عمومية سيلقيها سيادته فى حديقة الأزبكية ، موضوعها وجوب انضمام أصحاب الحرف المصرية والأجنبية على اختلاف طبقاتها إلى حزب واحد مشترك ، ليتكون منه جماعة

قوية مسموعة الرأى فى الأعمال النافعة ، وإقامة جريدة « الوضاح » للتعبير عن حال الحزب .

وكان العمل المجيد الوحيد ، الذى قام به حزب المقاصد المشتركة ، هو إصدار بيان احتجاج على حكومة بطرس غالى بسبب إصدارها قانون المطبوعات المقيد للحريات الصحفية فى ٢٥ مارس ١٩٠٩ ، فنشر الحزب بيانا فى الأهرام قال فيه : بالنيابة عن حوالى ٥٠ ألفا من العمال ، نحتج على ظهور قانون المطبوعات القاتل للحرية ، ونطلب إلغاءه فورًا . إن مجلس الحزب سيعقد اجتماعا يشكل تظاهرة كبرى تكون احتجاجا فعليا إذا لم تتدارك الحكومة الأمر وتحترم صوت الشعب ، وإن العمال ربما طافوا جميعا على بيوت النظار وقصر الإمارة العامر . .

ثم نقرأ عن تكوين حزب ثالث للعمال ، عن طريق بيان منشور فى الأهرام يوم ١٦ يوليو ١٩٠٩ ، بتوقيع مجموعة « أبو عثمان » يقول فيه تحت عنوان (حزب العمال) : كلنا يعلم مركز العمال فى أوربا . والعامل هناك لا فرق بينه وبين القاضى والمحامى ، ولما كان الإنسان من فطرته الطبيعية ميالا إلى الارتقاء ، فقد قامت مجموعة من خيار العمال المصريين ، الذين يقدرون الأشياء ، وأسسوا حزبا باسمهم .

فتشبهوا إن لم تكونوا مثلهم   إن التشبه بالرجال فلاح

وانعقدت الجلسة الأولى ، فحضرها جمع كبير من العمال والوجهاء ، فانتخب السيد أفندى على (والد الإذاعى المعروف أحمد سعيد) مديرًا له .

ولكن ، كل هذه الإرهاصات العمالية الناشئة ، لم يكتب لها البقاء . . ويعزو الدكتور يونان لبيب هذا الفشل إلى أمرين أولهما : خلو الساحة العمالية من قيادات قادرة على تنظيم البروليتاريا المصرية النامية . . وقد أتاح هذا الفراغ للعناصر البورجوازية أن تقوم بهذا الدور القيادى ، بقصد الوجاهة والزعامة المظهرية ، وليس من أجل الدفاع عن حقوق العمال ، كما ظهر فى محاولة السيد محمد الذى كان ينتمى إلى طائفة التجار ، وكما بدا فى قبول الأمير حسين كامل لرئاسة جمعية مستخدمى الشركات والمصارف والمحال التجارية . . وإضافة إلى تحليل الدكتور يونان أقول إن ظاهرة استيلاء العناصر الأرستقراطية ، على الحركة العمالية ستبقى ملازمة لنمو الطبقة العاملة حتى بعد قيام ثورة ١٩١٩ ، وظهور الأحزاب الليبرالية . وكان أبرز مثال على

ذلك ، النبيل عباس حليم ، الذى تزعم حزبا للعمال فى الثلاثينيات بالتعاون مع بعض العناصر الماركسية .

أما الأمر الثانى ، الذى كان سببا فى فشل قيام حزب العمال ، فى مطلع القرن فهو نقص « التصور الطبقى » لدى العمال المصريين . فلم يبلغ بهم الأمر حد اعتبار أنفسهم طبقة ذات سمات مميزة ، لها مصالح تتناقض مع مصالح غيرها من الطبقات، وليس أدل على ذلك من عجز الجمعيات العمالية ، التى قامت فى ذلك الوقت ، عن إقناع العمال بالانضمام إليها . . وهناك مثل آخر ، عندما قامت جماعة من (الاشتراكيين المتطرفين) بدعوة عمال المعامل ومستخدمى المحال التجارية على اختلاف نحلهم ، لتأليف رابطة للدفاع عن حقوق العمال ودفع مظالم أصحاب الأعمال وأرباب الأموال ، فكانت المفاجأة أن الذين لبوا الدعوة كانوا من اليونانيين والإيطاليين والفرنسيين والأرمن . . « ولم نر واحدًا من المصريين اقترب منها أو شجعها ، كأن الجمعية ليست فى مصر » كما سجل ذلك توفيق حبيب فى مقال له بصحيفة (الأخبار) يوم ٢٣/ ٩/ ١٩٠٩ .

* * *

لقد كان أمرًا طبيعيا أن تلفظ هذه المحاولات المبتسرة أنفاسها . . شأنها شأن كل كائن يولد قبل أوانه .

الحزب الاشتراكى المبارك

كان من أثر الإصلاحات التى أدخلها الاحتلال الإنجليزى ، على نظام الرى فى مصر ، أن زادت رقعة الأرض الزراعية ، خلال عشر سنوات (من ١٨٩٦ إلى ١٩٠٦) ، حوالى ٣٠٠ ألف فدان ، فى وقت تزايدفيه عدد السكان بمقدار ٤٣٪ . . وقد آلت معظم هذه الأراضى الجديدة إلى طبقة كبار الملاك ، بما كان ميسرا لديهم من سيولة نقدية مكنتهم من الإقبال على شراء الأراضى والمضاربة على أسعارها . . بينما انخفضت نسبة صغار الملاك ، وخرج الكثيرون منهم من صفوف الملاك إلى طوابير الأجراء والمعدمين .

وإذا كانت سياسة الاحتلال من البداية ، تسعى إلى نشوء أرستقراطية زراعية مصرية خالصة ، على أنقاض الطبقة التركية الشركسية ، التى كانت تحوز الملكيات الزراعية الكبيرة منذ عصر محمد على ، إلا أن تدعيم كبار الملاك المصريين لم يكن بلا حدود ، وإنما كانت تقف دونه محاذير ومخاوف من أن تتسع فجوة الفوارق بين الأغنياء والفقراء ، بما يهدد بقيام اضطرابات وزوابع فى الريف المصرى . . وهو أمر كان الاحتلال يحرص على تلافيه ، حتى يتحقق الاستقرار اللازم للرخاء وبقاء الاحتلال إلى الأبد ، وتكشف تقارير كرومر السنوية خلال تلك الفترة ، عن قلقه من اضمحلال طبقة صغار الملاك المصريين ، فاتخذ عديدًا من الإجراءات مثل : إلغاء بعض الضرائب ، وإلغاء السخرة وتخفيف أعباء الديون المتراكمة على صغار الفلاحين ، ومنحهم قروضًا ميسرة جديدة ، على أمل أن تؤدى هذه الإجراءات إلى تثبيت الملكيات الصغيرة وزيادة عدد ملاكها .

ولكن ، جاءت الأزمة الاقتصادية عام ١٩٠٧ ، لتفسد من مفعول هذه

الإجراءات ، وتعمق من حدة الفوارق بين كبار ملاك الأراضى وصغارهم ، حتى إذا جاء عام ١٩٠٩ ، كانت الصحف تنشر يوميا ما لا يقل عن ٤٠ إعلانا من البنك الزراعى بتوقيع الحجز على صغار الملاك وبيع أراضيهم فى المزاد . . وكان معظم هذه القطع مساحات صغيرة تتراوح بين عشرة أفدنة ونصف فدان . . وكان من الطبيعى أن يتقدم كبار الملاك لشراء هذه الأراضى وإضافتها إلى ممتلكاتهم ، وأن يتحول صغار الملاك إلى مستأجرين أو أجراء يعملون فى الأرض التى كانوا يملكونها بأجور لا تكفى سد جوعتهم .

* * *

وكما شغلت هذه القضية بال كرومر وخلفائه بعد رحيله ، فإنها شغلت ـ من زاوية مختلفة ـ عددًا من المثقفين المصريين الذين أرقهم اتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء ، فتحركوا من منطلق إنسانى بحت للعمل على إثارة نوازع الخير فى نفوس الأثرياء كى يحسنوا معاملة إخوانهم الفقراء . . فى ذلك الوقت كان مصطفى لطفى المنفلوطى ينشر أدبياته الإنسانية الرائعة التى تحض الناس على العدل والفضيلة والخير ، وتحثهم على أن يرحموا من فى الأرض كى يرحمهم من فى السماء . . وكان الأديب الشاب محمد حسين هيكل يدرس القانون فى باريس دون أن تغيب عن خياله آلام الفلاحين ومعاناتهم فيسجل ذلك فى أول رواية مصرية له أسماها (زينب) . حتى الذين عالجوا مشكلة الريف من باب السياسة ، فعلوا ذلك وهم يحملون فى قلوبهم آمالا وردية وأمنيات براقة فى أن يتحقق العدل الاجتماعى ، وتتحسن العلاقات بين الأثريا والفقراء عن طريق المودة والتعاطف . . ولم يخطر على أذهانهم طرح أفكار تتعلق بتغيير نظام الملكية الزراعية تحت أى شكل من الأشكال .

* * *

وقد أقدم أحد هؤلاء المثقفين ، واسمه الدكتور حسن جمال الدين على إنشاء حزب سياسى ، أطلق عليه اسم (الحزب الاشتراكى المبارك) هدفه تحسين أحوال الفلاحين الفقراء عن طريق تحديد أوقات عملهم فى الحقول ، على أن يكون للفلاح نصيب سنوى من عائد الأرض التى يعمل فيها ، وفق جهده ، وأن يحصل على معاش فى حالتى العجز والمرض . . ودعا الدكتور حسن جمال الدين فى برنامج حزبه

كبار الملاك إلى الامتناع عن تشغيل زوجات الفلاحين أو قريباتهم فى أراضيهم ، ومنع الفلاحين من تشغيل نسائهم فى الأعمال الشاقة ، وعدم إجبار الفلاح على أن يعمل فوق طاقته أو أن يقوم بعمل زوجته . . أما زوجة الفلاح فهى مسئولة عن خدمة زوجها وأطفالها و إدارة بيتها .

وطلب برنامج الحزب الاشتراكى المبارك من كبار الملاك معاملة الفلاح معاملة طيبة ، على أن يكون من حق الفلاح الشكوى إلى المحكمة أو العمدة إذا ساءت معاملته . . وطلب من الحكومة أن تقوم بفحص حالات الشرك بين الفلاحين وكبار الملاك ، وتتدخل السلطات فى حالة وقوع أى خلاف ينشب بين الطرفين . . وتعرض برنامج الحزب إلى نظام العمد الذى ابتدعه كرومر فى عام ١٨٩٥ ، فطلب من الحكومة أن تقيد نفوذ العمد وتسن التشريعات التى تحد من تسلطهم .

ولكى يكسب مؤسس الحزب الاشتراكى المبارك أنصارًا من بين الشرائح الزراعية فلقد طاف الأقاليم يحاول إقناع صغار الفلاحين بالانضمام إلى حزبه . . وكان أمرا طبيعيا أن يقف هؤلاء الفلاحون من دعوة الدكتور حسن جمال الدين موقفا سلبيا لأن كل الإجراءات التى تضمنها حزبه تعود فى النهاية إلى أريحية الأعيان وكرمهم . . إذا شاءوا أعطوا . . وإذا شاءوا رفضوا . . فظهرت هذه الأفكار أمام الفلاحين أشبه بالمواعظ والخطب المنبرية . . فمن يستطيع إجبار كبار الملاك على تنفيذها ؟ ومتى كانت الحقوق تؤخذ عن طريق الوعظ والإرشاد والعبارات العاطفية الخلابة . . ؟!!

* * *

كل هذه المعانى دارت فى أذهان صغار الفلاحين ، وهم يستمعون إلى هذا الرجل الطيب ، وهو يتحدث إليهم حديثا صادقا عن فضيلة العدل وجدوى الرحمة . . دون أن يقدم لهم برنامجا عمليا لوضع هذه الأفكار الجميلة موضع التنفيذ . . كان الفلاحون يقدرون فيه نزعته الإنسانية فيصفقون له . . فإذا انفض السامر ، عاد الرجل إلى بيته فى القاهرة . . وانصرف الفلاحون إلى جحورهم وهم يدعون له بالخير . وكأن شيئًا لم يكن .

الحــزب القبــطى

شهدت الفترة من ١٩٠٨ إلى ١٩١١ أسوأ مظاهر الشقاق بين المسلمين والأقباط . . وبدأ الخلاف بين الفريقين فى شكل سجال علنى ، لم يلبث أن تطور إلى حرب كلامية نفخت فيها أبواق الجهل والتعصب من الجانبين ، لتحقيق أغراض لا علاقة لها بطبيعة العلاقات بين جناحى الأمة .

وقد بدأ السجال بمقال نشرته صحيفة (مصر) المعبرة عن الفكر القبطى هاجمت فيه فكرة الجامعة الإسلامية التى كانت مطروحة وقتئذ ، كما تحاملت على «كل من وطئت أقدامهم أرض مصر من بدء الإسلام إلى اليوم» (١٩٠٨) . . وبعد أسبوع نشرت زميلتها (الوطن) مقالا لأحد النكرات ، تهجم فيه على التاريخ الإسلامى فى مصر ؛ فما كان من الشيخ عبد العزيز جاويش الذى كان يرأس تحرير (اللواء) إلا أن شمر عن ساعده وشحذ سلاحه ، وشن هجوما عنيفا على الأقباط مما أثار خواطرهم . . وأخذت ردود أفعالهم تتصاعد فى شكل مقالات أشد وأقسى . . وفى هذه الموجة الكلامية تسلل أنصار الشقاق والتعصب لإشعال النار فى الحطب فظهرت فكرة تأسيس حزب قبطى ، يرعى مصالح الأقباط إزاء الأغلبية .

ورغم أن صحيفة (الوطن) ، كانت هى البادئة بالاستفزاز ، إلا أن المؤرخ طارق البشرى ، يصف مسلك الشيخ جاويش بأنه « سقطة كبيرة » ، على اعتبار أن العبء الأساسى فى تحقيق سياسة الإخاء الوطنى يقع على الأغلبية ، لأنها الأقوى وعلى اعتبار أنه لم يحاول تهدئة الخواطر ، ولا أن يخاطب جموع القبط بما يعزل دعاة الشقاق عنهم ، إنما وجد أمامه الفخ ، فقفز إليه بقدميه وسقط فيه ، وابتعد عن المنهج المستنير الذى دعا إليه الإمام محمد عبده ، عندما نبه إلى وجوب الاحتياط من

مهاجمة أية جماعة أو ملة ، إذا أخطأ شخص منها . . فحق على الشيخ جاويش قول الإمام إنه « اعتدى على غير معتد وناضل فى غير حرب » .

على أى حال ، فقد تلقف أخنوخ فانوس المحامى ، وزعيم الطائفة البروتستنتية الخيط من الشيخ جاويش ، وراح ينفخ فى الكير . ويدعو إلى إنشاء حزب للأقباط أسماه (الحزب المصرى) ، ونشر فى ٢ سبتمبر ١٩٠٨ برنامج الحزب وأهدافه التى تتلخص فى : استقلال مصر ، وسعادة وفلاح سكان مصر ، واعتبار كلمة «مصرى» مطلقة على الأصيل والمتجنس بالجنسية المصرية ، ووجوب تسهيل شروط التجنس . . ويلاحظ الدكتور يونان لبيب رزق أن برنامج هذا الحزب كان يجمع بين العلمانية والاعتدال فى معاملة الاحتلال . . أما عن العلمانية فقد تضمنتها المادة الثالثة من برنامج الحزب ، وتنص على « فصل الدين عن السياسة فصلا تاما ، والمساواة فى الحقوق العمومية بين سكان مصر وفى الحقوق الوطنية بين المصريين الوطنيين بلا تمييز بسبب الجنس والدين » . . وأما الاعتدال فيعنى إيجاد نوع من الروابط مع بريطانيا بعقد معاهدة تضمن حرية تجارة إنجلترا فى مصر ، وتسهيل طريق الهند لها فى وقت السلم والحرب ، على أن تتعهد إنجلترا بالمحافظة على استقلال مصر والمساعدة فى صد الغارات الأجنبية عنها .

وفى المجال الدستورى ، اقترح برنامج الحزب إنشاء مجلس للنواب يمثل فيه الأقباط تمثيلا نسبيا ، وإنشاء مجلس آخر أسماه (الأودة التشريعية) يتكون نصف أعضائه من الأجانب والنصف الآخر من المصريين . . ويلاحظ الدكتور يونان أن برنامج هذا الحزب كان صورة حية للتناقض الذى وقع فيه بعض الأقباط فى ذلك الوقت ، ومحاولة للتوفيق بين رغبتهم فى عدم الذوبان فى خضم (الأكثرية) . . وبين أن يتساووا فى الحقوق مع أفراد هذه الأكثرية ، ولعل هذه المحاولة هى التى دفعتهم إلى طرح برنامج وطنى علمانى ، فى نفس الوقت الذى تمسكوا فيه بوجودهم العنصرى ، وهذا قمة التناقض ، وإن كان يؤكد حقيقة معينة وهى أن مثل هذا البرنامج لم يكن نابعا من (اقتناع فكرى) ، بقدر ما كان نابعا من (ضرورات دينية) مما يسلبه أى مضمون تقدمى .

وإذا كانت محاولة تأسيس حزب قبطى بما صاحبها من فوضى كلامية ودعاوى

جـدلية ، تمثل أقصى مظاهر الشقاق بين المسلمين والأقباط : فإن طارق البشرى يـرى فى هـذا (الأقصى) أبلغ دليـل على الوحـدة والامتزاج بين أبناء الوطن الواحد . . لقد استعملت فى تزكية الخلاف جميع المثيرات الممكنة من الجانبين ، ومع ذلك فإن المتجادلين كليهما كانا يصدران عن أرضية فكرية واحدة . . تاريخا وتكوينا نفسيا . . ومن أهم ما يلاحظ أن أحدًا من المسلمين أو الأقباط لم يخرج عن إطار التاريخ الواحد والأفكار العامة الواحدة والشعب الواحد . . ومن ناحية أخرى لم يكن دعاة الشقاق من القبط ، يمثلون أغلبية فيهم ، ولا استطاعوا أن ينجحوا فى جذب الكثيرين إليهم . وكذلك كان الشأن بالنسبة لذات الدعاة من المسلمين . . وغلبت كفة « العـقلاء » من الفـريقين يهاجمون أى تماد فى الشقـاق ويحذرون منه سواء كانوا من قادة الأحزاب أو العاملين فى حقل الحياة العامة عموما، ساسة أو كتابا أو أدباء . . وكان ضغط الرأى العام المصرى على كلا الجانبين يفرغ ما يراد اصطناعه من أزمات بينهما ، وكان مجرد احتمال قيام شقاق طائفى فى مصر ، يستفز دوافع العمل على تصفيته . . وباستثناء بعض الكتابات التى تمادت فى تزكية الخلاف ، فقد كان الطابع العام فى الجدل ، وهو طابع العتاب والمجاملة ، يغلب على لغة المتحاورين العاملين على حصر الخلاف ، الناقدين لأى بادرة تهور أو جنوح، ولم يعرف من أحد طعن فى الدين ذاته ، أو تعرض له بما يمس التوقير اللازم له . . وكان حذر «العقلاء » دائما من أن الخلاف لن يفيد إلا المستعمر، كما كان غالب الجدل المتبادل، يصدر بلغة المصلحة الوطنية ومن أرضها ، وأقسى ما يوجهه أحد الكاتبين إلى الآخر هو التشكيك فى الولاء المشترك للوطن المصرى السابغ ظله على الجميع ، وهو اتهام يجد مضاهاه فى الاتفاق المصرى العام على معاداة الاحتلال الأجنبى .

* * *

لقد أخذت موجة الشقاق مداها حتى تكسرت وذهبت مع الزبد جفاء ، وبقى ما ينفع الناس فى الأرض ليواصلوا مسيرة الحياة الطبيعية . . وفى ظلال هذا المناخ المتعقل الذى ساد المجتمع المصرى بجناحيه الإسلامى والقبطى ، كان من الصعب على أى حزب طائفى أن يجد مكانا له على الساحة المصرية . . ومضت الأيام

والشهور دون أن يرتفع صوت لحزب أخنوخ فانوس . . ولم يعرف له مقر . . ولم يحفظ التاريخ اسما واحدا لعضو من أعضائه باستثناء أخنوخ فانوس بالطبع . . !!

لقد كانت محاولة طائفية فاشلة ، جرفتها رياح الوعى والرشد والتنوير .

إخوان الوطنية

من المفيد أن نلقى الضوء على مفهوم ، « الوطنية » عند رواد الفكر السياسى الإسلامى فى العصر الحديث ، وفى طليعتهم الأستاذ الإمام محمد عبده . . فيحكى تلميذه وناشر أفكاره السيد رشيد رضا ، أن الإمام كان يرى الوطنية عبارة عن تعاون أهل الوطن الواحد ، المختلفى الأديان فى كل ما فيه عمرانه وإصلاح حكومته ، وأن الإسلام لا يعارض فى شىء من ذلك كما يثبته شرعه فى العدل والمساواة ، وأن معلم الجيل السيد جمال الدين الأفغانى كان يرشد تلاميذه وحزبه السياسى إلى وجوب اتحاد أهل كل قطر شرقى إلى التعاون على الأعمال الوطنية السياسية والعمرانية ، وكان حزبه مؤلفا من أذكياء الملل المختلفة . . وكتب الإمام محمد عبده عن شعار « مصر للمصريين » الذى انبثقت عنه الثورة العرابية ، فقال : إن الدين الإسلامى الحقيقى ليس عدو الألفة ، ولا حربا على المحبة ، ولا يحرم المسلمين من الانتفاع بعمل من يشاركونه فى المصلحة ، وإن اختلفوا عنهم فى الدين . . ويقول : إن العارف بحقيقة الإسلام يكون أبعد عن التعصب الجاهلى ، وأقرب إلى الألفة من أبناء الملل المختلفة وإن القرآن منبع الدين يقارب بين المسلمين وأهل الكتاب ، ولكن أعداء الدين أفسدوا قلوب أهاليه ، « ولا قلوب أقرب إلى الإصلاح من قلوب أهل مصر » .

ويروى الأستاذ طارق البشرى فى كتابه « المسلمون والأقباط فى إطار الجماعة الوطنية » أنه فى أعقاب تعيين بطرس غالى باشا وكيلا لوزارة الحقانية ، اتهمته إحدى الصحف بمحاباة الأقباط فى الوظائف وغيرها ، وردت صحيفة أخرى مشيرة إلى التحام المسلمين والأقباط بالألفة والمحبة ، وتوارثهم ذلك عن أسلافهم ، ووقوف القبط مع المسلمين فى الحروب ، وذكرت أن الخلاف الدينى لم يحدث فى مصر شقاقا

وطنيا فى زمن من الأزمان ، ولذلك لا توجد للأقباط فى مصر « مسألة سياسية » كما يوجد لغيرهم فى غير مصر من مسائل . . وفى ذلك الوقت كان الإمام محمد عبده منفيا فى بيروت ، بعد فشل الثورة العرابية ، فلم يلتزم الصمت رغم بعد الديار عن هذه القضية ، فكتب مقالا فى صحيفة « ثمرات الفنون » وأرسل إلى تلميذه وصديقه سعد زغلول يطلب إليه السعى فى نشره فى بعض صحف مصر .

وفى ذلك المقال ، عرض الأستاذ الإمام لهذه المشكلة المصطنعة ولخص رأيه فى قوله : « إن التحامل على شخص معين ، لا ينبغى أن يتخذ ذريعة للطعن فى طائفة أو أمة أو ملة ، فإن ذلك اعتداء على غير معتد ومحاربة لغير محارب ، أو كما يقال جهاد فى غير عدو ، وهو مما ضرره أكثر من نفعه إن كان له نفع » . ثم ذكر أن طائفة الأقباط « أظهرت بحسن سيرها مع المسلمين من مواطنيها ما أهلها لوجوب المحافظة على وصية النبى صلى الله عليه وسلم ، وقد كان حسن حال الأقباط لصدق نبى الإسلام عليه الصلاة والسلام . على أن كثيرًا من أسلاف هذه الطائفة كانوا أمناء على مال الحكومة المصرية فى الدول الإسلامية المتعاقبة ، بما أجادوا من صناعتى الحساب والكتابة فى تلك الأوقات ، ولم تعهد لهم فتنة . . أما ما تخلو طائفة من وجود أشخاص ضعاف العقول أو ميالين إلى الشر ، فعلى الناقدين أن يقصروا نقدهم على حال أولئك الأشخاص ، ويستعينوا ببقية الطائفة وغيرهم من مواطنيهم على دفع شرهم . . » .

ويعرض الأستاذ البشرى نماذج لمقالات عبد الله النديم ، خطيب الثورة العرابية حول مفهوم الوطنية عند المسلمين والأقباط ، فكتب فى صحيفة « الأستاذ » بعد عشر سنوات من فشل الثورة ، يقول :

المسلمون والأقباط هم أبناء مصر الذين ينسبون إليها وتنسب إليهم ، لا يعرفون غير بلدهم ولا يرحلون لغيره إلا زيارة ، قلبتهم الأيام على جمر التقلبات الدولية وقامت الدنيا وقعدت وهم هم . إخوان الوطنية ، يقصد بعضهم بعضا ، ويشد أزره فى مهماته ، يتزاورون تزاور أهل البيت ، ويشارك الجار جاره فى أفراحه وأتراحه علما منهم بأن البلاد تطالبهم بصرف حياتهم فى إحيائها ، بالمحافظة على وحدة الإجماع الوطنى الذى يشمله اسم مصر .

ومضى النديم فى توضيح أفكاره فقال : ما أحوج المسلمين والأقباط إلى الالتئام بعد أن عمّتهم المعارف وتحلّوا بالآداب . . وإن ذكاء نبهاء الفريقين يدفعهم إلى التمسك بحبل الارتباط الوطنى . . ثم قال : إنه توجد جمعية إسلامية وأخرى قبطية « ونحن لا جمعية لنا تبحث فى الوطنية . . إن تكوين جمعية من الفريقين يحول بينهما وبين النزعات الأجنبية » .

ويستنتج البشرى من العبارة الأخيرة أن النديم كان يرمى إلى الدعوة إلى قيام تنظيم وطنى جامع يقف ضد سياسة الاحتلال البريطانى فى بذر بذور الفرقة لإحكام قبضته على البلاد . . ووعد النديم بالعودة إلى معالجة هذا الموضوع . . ولكنه لم يفعل . . فقد أمرت سلطات الاحتلال بإغلاق الصحيفة ونفى النديم من مصر .

سـعد زغـلول .. الأفغـانى

كان السيد جمال الدين الأفغانى ، وقد أغلقت فى وجهه أبواب التدريس فى الأزهر ، يتخذ مجلسه المفضل فى قهوة متاتيا بميدان العتبة « يوزع السعوط بيسراه . . والثورة بيمناه . . » وكان الطالب الأزهرى سعد زغلول ، أحد الذين تلقوا بذرة الثورة من راعيها ، فبقيت مستكنة فى وجدانه نصف قرن . حتى تفجرت كالإعصار وهو شيخ جاوز الستين ، وسرى إشعاعها كما تسرى موجات الأثير فى أعظم ثورة شعبية عرفتها مصر فى تاريخها العريق .

جاء سعد إلى القاهرة ، ليجاور فى الأزهر فى نفس السنة التى هبط فيها الأفغانى مصر . . فكأنهما على ميعاد . . وأقام الأفغانى فى مسكن متواضع فى خان أبى طاقية بحى الجمالية ، والتف من حوله التلاميذ والمريدون يتشربون أفكاره فى الثورة والإصلاح ، كما تتشرب الأرض العطشى قطرات المطر . . وصحب الشيخ محمد عبده تلميذه وصديقه سعد زغلول ، إلى حلقة الأفغانى . . وما إن رأى سعد الشيخ المهيب ، واستمع إليه ، حتى قال لنفسه : « هذا بغيتى » . . وأضحى سعد عضوا دائما فى ندوة الشيخ . . وكان من عادة الأفغانى أن يستكتب تلاميذه فى الموضوعات التى يتحدث فيها ، كى يدربهم على قوة التعبير وترتيب الأفكار . . وكتب سعد مع غيره فى « الحرية » فأعجب به الأفغانى ، وعلق قائلاً : مما يدل على أن الحرية ناشئة فى مصر . . أن يجيد فى الكتابة عنها هذا الناشئ . .

وتفاعلت بذور الحرية فى نفس سعد ، مع اندلاع الثورة العرابية . كان وقتها شابا فى الخامسة والعشرين ، ويعمل ناظرًا لقلم القضايا بمديرية الجيزة ، بعد أن كان محررًا بالوقائع المصرية ، ومساعدًا لأستاذه محمد عبده . . لقد جرفته أحداث الثورة فى

أتونها . . فلما فشلت أصابه من أذى الاعتقال ما أصاب كل ثائر غيور . وفقد سعد وظيفته ، وبات هدفا للمطاردة والتنكيل . . كان بوسعه أن يعتذر ويتزلف ، ليسترد وظيفته ، ولكن روحه الأبية أنفت من السقوط فى الشرك الذى سقط فيه ضعاف النفوس ، وإنما آثر أن يحترف المحاماة وهى يومذاك ـ كما يصفها العقاد ـ ليست بالمهنة الشريفة التى نعرفها اليوم ، وإنما كانت صناعة وضيعة مبتذلة يشتغل بها من لا يحسب المرافعة إلا مجالا للبذاء وطول اللسان وضربا من الاحتيال والكذب والمراوغة والاختلاس . ولكن سعدا صاحب النفس الأبية ارتفع بكرامته عن الدنايا . فارتفع بالمهنة نفسها حتى صارت من أشرف المهن .

* * *

ولم تنم عين السلطة العالية عن سعد ، فقبضوا عليه وعلى شريكه فى مكتب المحاماة حسين أفندى صقر بتهمة الاشتراك فى جماعة سرية ، أطلقت على نفسها اسم (جماعة الانتقام) ، هدفها قتل الشهود والجواسيس الذين خانوا الثورة وإرسال خطابات تهديد بالقتل إلى الوزراء وكبار المسئولين المتعاونين مع الاحتلال .

وتحمل وثائق الثورة العرابية منشورا وزعته الجمعية على قناصل الدول الأجنبية قالت فيه إن أهدافها تتمثل فى تحرير الوطن وطرد الإنجليز من مصر وإخراجهم من وظائف الحكومة والجيش . . ويؤكد المنشور حرص الجمعية على حماية أرواح الأجانب من كل الجنسيات والأديان ، وتطلب منهم عدم إيواء جنود الاحتلال أو التعامل معهم . . وحددت الجمعية مهلة لتصفية هذه المعاملات . يتعرض بعدها الجانى للعقاب موتا ، واغتصاب أمواله ، وطرد عائلته من البلاد . . واختتم المنشور بعبارة « فلتحى مصر ، والموت للإنكليز » .

ويبدو أن جمعية الانتقام كانت متطورة تنظيميا ، فقد وضعت لنفسها قانونا أساسيا مكونا من ٢٠ مادة ، يحدد شروط الانضمام للجمعية وطريقة العمل بها ونظام الأوامر والتكليفات وطريقة اختيار القيادات ، والضمانات المكفولة للأعضاء فى حالة الاعتقال ، وأسلوب التخفى ، ونوعية الأسلحة التى يتدربون عليها .

وشكلت لجنة للتحقيق مع المتهمين ، تضم عددًا من رجال القضاء الأجانب

والمصريين ، ولم تعثر اللجنة على دليل يدين سعدا وشريكه حسين صقر .

فأمرت بالإفراج عنهما ، ولكنهما بقيا رهن الاعتقال أكثر من ثلاثة أشهر ، لأن الحكومة كانت عازمة على نفيهما إلى أقاصى السودان ، وكلفت عثمان ماهر باشا محافظ العاصمة بإعداد المذكرة بطلب نفيهما لعرضها على مجلس النظار ، وأوشك الأمر بالنفى أن يصدر لولا أن ناظر الحقانية ـ حسين فخرى باشا ـ عارض فيه وقال : إن صدور الأمر بالنفى بعد حكم البراءة يعد تحديا للقضاة الأجانب اللذين جىء بهم لتنظيم القضاء المصرى . فعدلت الحكومة عن النفى وبقى السجينان معتقلين . . عندئذ كتب سعد إلى لجنة التحقيق : « إنى لا أزال موضوعا فى السجن مع تحقق اللجنة من براءة ساحتى مما نسب إلى ، فالأمل إسعافى بإجراء أمر الإفراج عنى رعاية لجانب الحق وتنفيذًا للقانون » وعلم النائب العام الإنجليزى ـ مستر ماكسويل ـ بأمر السجينين اللذين ترفض الحكومة إطلاق سراحهما رغم براءتهما ، فأبدى تعجبه من هذا التصرف المريب ، وأمر بالإفراج عنهما فورًا . . ولم يسع الحكومة إلا الإذعان .

وخرج سعد ليستأنف عمله فى المحاماة . . سائرًا على الصراط المستقيم الذى اختطه لنفسه ، ولا يحيد عن المثل والأخلاقيات التى فطر عليها . . لا يقبل أبدا الدفاع عن باطل . . ولا يرفض أبدًا الدفاع عن الحق . . وبقيت تلك شيمته حتى آخر العمر .

بيـــن ثـورتيـــن

كانت الفترة الممتدة بين الثورة العرابية وثورة ١٩١٩ ، من أكثر فترات التاريخ المصرى غموضًا . . فلم تجد من الباحثين إقبالا على الغوص فيها وتحليل أحداثها رغم أن هذه الفترة كانت غنية بالأحداث التى وقع بعضها نتيجة فشل الثورة العرابية . . وجاء بعضها الآخر إرهاصا بمقدم الثورة الوطنية فى ١٩١٩ . فإذا كانت هذه الفترة الزمنية هى اللحد الذى احتضرت فيه ثورة ، فإنها أيضًا الرحم الذى تخلقت فيه ثورة أخرى .

ويمكن تشبيه هذه الفترة التى امتدت ٣٧ سنة ، بليل طويل حالك السواد جاء بعد غروب شمس العرابيين ، وقهر الأمل فى قلوب المصريين . . ولكنه فى نفس الوقت كان بشيرا بميلاد فجر جديد . . وبعث الأمل مرة أخرى فى الصدور اليائسة . . فاستعاد المصريون ثقتهم بأنفسهم . . وهبوا يطلبون الحرية والاستقلال .

فى هذه الفترة أصبح كرومر سيد البلاد بلا منازع ، وصاحب الأمر والنهى فى كل مقدراتها ، وأضحت دار المعتمد مقصد طلاب الحاجات والباحثين عن الثراء والجاه والمجد . . وبات الوزراء مجرد أشباح أو بصمجية بالقياس إلى المستشارين الإنجليز الذين استقدمهم كرومر من حوارى الإمبراطورية . وبثهم فى الوزارات والمصالح ومديريات الأقاليم . وصدقت فى وزرائنا مقولة أحد الكتاب الإنجليز : « نحن لا نحكم مصر . . وإنما نحكم الذين يحكمونها » .

وشهدت هذه الفترة انتشار موجة الفساد والنفاق والوصولية . . كانت الهزيمة كالإعصار المدمر اكتسح المبادئ الخلقية والقيم الروحية . . وساد اليأس والقنوط حتى ظن الناس أن ليل الاحتلال ليس له صباح .

وكان من المؤسف أن نجد الأدباء والشعراء يدبجون قصائد المديح فى جبار الاحتلال كرومر . . وينشرون ما تجود به قرائحهم فى كل مناسبة إنجليزية . فإذا حل عيد ميلاد ملك الإنجليز تتابع الأعيان والوزراء والكبراء على دار الحماية لتقديم آيات التبريك والتهنئة . . وإذا مات الجنرال الغشوم كتشنر غرقا فى بحر الشمال ، انهمرت دموع الحزن عليه أنهارًا . . وخلع عليه الشعراء صفة الشهيد . . يتساوى فى ذلك كبار الشعراء وصغارهم . . كان من المفجع أن تمسك الصحيفة ، فتجد فيها قصائد من هذا النوع ، تحمل أسماء شعراء كبار مثل : أحمد شوقى ، وحافظ إبراهيم ، وأحمد نسيم وغيرهم . . وكان من الطبيعى أن يقتدى بهم صغار الشعراء . . وأن تتأثر بهم الجماهير التى كانت تتلقف ما يكتبون بإعجاب وشغف . .

وبدأ كرومر خطة جهنمية ، لتغيير خريطة المجتمع المصرى . . ظهر معها وكأنه الفارس الموعود ، الذى بعثت به الأقدار لتحقيق الأمانى القومية التى فشل الثوار فى تحقيقها . . لقد ثار المصريون على السخرة والظلم والغطرسة التركية والأرستقراطية الشركسية التى احتكرت ملكية الأراضى ، وكتمت أنفاس المصريين ، وسعدت بفشل الثورة . . فلماذا لا يعمل كرومر على تغيير الهرم الاجتماعى بما يسمح بظهور طبقة من كبار الملاك المصريين تزاحم الفلول الشركسية وترثها . . ؟! وعمل كرومر على تحقيق هذا الهدف ، من خلال إجراءات إصلاحية فى نظام الرى والصرف . وتنظيم الضرائب وإلغاء السخرة . . وكان له ما أراد . . وبرزت على سطح المجتمع فئة من كبار الملاك تدين بولائها للاحتلال ، ليس عن كفر بالوطن ، ولكن عن شعور بأن مقامهم ارتفع بقيام السلطة الجديدة التى أنقذتهم من طغيان السلطة القديمة ، التى لم يكونوا يستطيعون لها دفعا .

وفى رأى محمد زكى عبد القادر أن قيام هذه الطبقة واعتمادها على الاحتلال فى حمايتها من بطش الخديو ، والكراهية المتأصلة فى نفسها للحكم التركى . . كانت البذرة الأولى لنشوء « فكرة الاستقلال » عن تركيا وإنجلترا ، وهى الفكرة التى حمل لواءها ونادى بها بعد ذلك حزب الأمة وأحمد لطفى السيد فى الجريدة . . وظلت هذه الطبقة أكثر انحيازًا إلى سلطة الاحتلال منها إلى القصر . ولعبت دورًا خطيرًا فى الحياة السياسية المصرية ، وكان لها شأنها فى ثورة ١٩١٩ وما تلاها من تطورات . . كما كان

لها تأثيرها فى الحياة البرلمانية . وما تعرضت له من هزات واضطراب . واتخذت موقف العداء المستمر من القصر ، والمهادنة المستترة للاحتلال ، ليس عن رضاء به ، ولكن عن خوف من استبداد السراى وبطشها . . كان الاحتلال يريد أن يبقى أطول فترة ممكنة فى مصر . وكان يعرف أن هذا الهدف لن يتحقق إلا إذا كسب ولاء أعيان المصريين ورضاهم . . ولن يفعل المصريون ذلك إلا إذا شعروا بأن حالهم قد تحسن اقتصاديا واجتماعيا . . بل يفوق حالهم على عهد إسماعيل . . واستطاع كرومر أن يغرس فى نفوس المثقفين فكرة الإصلاح التدريجى بديلا عن بذرة الثورة . . وبهذه الخطة الجهنمية نجح فى تأجيل الثورة لأكثر من ثلث قرن ! .

ثـورة النســاء

كانت تظاهرات النساء أبرز مفاجآت ثورة ١٩١٩ . . ففى اليوم التالى لاعتقال سعد زغلول اندلعت التظاهرات فى شوارع القاهرة ، وخرجت جموع الشعب من كل الفئات والطوائف تواجه رصاص الإنجليز فى شجاعة منقطعة النظير . . وتساقط الشهداء والجرحى ، وسالت الدماء فى الشوارع ، دون أن يفت ذلك فى روح الشعب المتعطش إلى الحرية والاستشهاد . . ولم تكن المرأة المصرية أقل إقداما من الرجل . . وشهدت شوارع العاصمة لأول مرة فى تاريخ مصر الحديث ـ وربما فى تاريخها الطويل ـ تظاهرات نسائية صرفة ترفع الأعلام وتهتف للحرية وتنادى بسقوط الاحتلال والحماية .

وفى يوم ١٦ مارس ١٩١٩ ، خرجت أول تظاهرة نسائية ، أى بعد أسبوع من نفى سعد ورفاقه إلى مالطة ، وكانت تضم ٣٠٠ سيدة . .

وقد وصف الرافعى إحدى التظاهرات النسائية فقال :

نظمت السيدات تظاهرة ، فخرجن من جاردن سيتى ، وسرن ماشيات ، وفى مقدمتهن ستة أعلام مكتوب عليها شعارات وطنية باللغتين العربية والفرنسية . . وسارت المتظاهرات وخلفهن مركباتهن ، حتى وصلن إلى شارع قصر العينى وشارع سعد زغلول ، ووقفن أمام بيت الأمة هاتفات لمصر وحياة سعد . . ثم أقبلت قوة كبيرة من البوليس والجنود الإنجليز فى سيارات مسلحة ، فضربوا نطاقا حولهن وظل الحصار نحو ساعتين ، وهن واقفات فى الشمس . . وأرسلن باحتجاجهن إلى سفارات الدول . . وجاء القنصل الأمريكى بنفسه ، واحتج على هذه الفظاعة . . فصدر الأمر على عجل برفع الحصار ، وتمكين السيدات من الخروج من النطاق

المضروب حولهن . . فركبن السيارات والعربات ، وانصرفن إلى بيوتهن ، بعد وقفن إلى جانب الثوار ، محتجات على قتل الأبرياء مطالبات بحرية مصر .

* * *

وفى يوم ١٠ إبريل ، سقطت أولى شهيدات ثورة ١٩١٩ ، وهى شابة عمرها ٨ سنة اسمها شفيقة محمد . . وعقب وفاتها أصدرت السيدة هدى شعراوى رئيس اللجنة التنفيذية للنساء الوفديات ، منشورًا أعلنت فيه أن شفيقة محمد هى أول امر مصرية تسقط برصاص الإنجليز منذ اندلاع الثورة ، ثم أصدرت قيادة الثورة منشو روت فيه قصة استشهادها على النحو التالى :

شاركت شفيقة محمد فى مظاهرة يوم ١٠ إبريل ١٩٢٩ ، وكانت مظاهرة كبير ضمت السيدات من مختلف الطبقات ، وسرن فى الشوارع حتى وصلن إلى مة المعتمد البريطانى ، وطلبن مقابلته ليرفعن إليه احتجاجا مكتوبا ، فمنعهن العساك الإنجليز بالسلاح وضربوا حولهن حصارا بالبنادق والسونكيات . . ومع ذلك يعبأن . . وتقدمت واحدة منهن (شفيقة) ، وهى تحمل العلم فى يد والاحتجاج فى اليد الأخرى ، واخترقت الحصار وجرت حتى وصلت إلى مكتب « ملن شيتهام القائم بأعمال المندوب السامى البريطانى ، فتناول الاحتجاج من شفيقة ، ودعاه للدخول إلى مكتبه فدخلت وراءه ، وأشار إليها بالجلوس ، ولكنها رفضت قائلة لن أجلس ، إننى مستعجلة !

وتصفح شيتهام الاحتجاج ، وتظاهر بأنه لم يفهمه ، مع أنه يجيد اللغة العربيا قراءة وكتابة ، وقال لشفيقة محمد : إن الاحتجاج مكتوب باللغة العربية ، ماذ تريدين ؟ فأجابت : إنه احتجاج على الأعمال الوحشية التى يعاملنا بها جنودكم بدون ذنب ، إلا أننا نطالب بحرية مصر واستقلالها . . وسألها شيتهام : وما تلك الأعمال الوحشية ؟ فقالت : ضرب النار على أولادنا وأطفالنا الأبرياء ورجالنا المجردين من السلاح ، لمجرد احتجاجهم بالمظاهرات السلمية على منع زعمائنا من السفر لعرض قضيتنا على مؤتمر السلام ، وذلك مثل باقى بلاد العالم ، وتنفيذًا لمبادئ الرئيس ويلسون . . وسألها شيتهام مرة ثانية : وهل هناك أشياء أخرى ؟ فأجابت نعم ، نحتج على اعتقال زعمائنا ونفيهم إلى مالطة . .

ويئس شيتهام من شفيقة ، وضاق صدره بها ، فوقف وقال لها منذرًا :

تلك هى المرة الأخيرة التى نراك فيها تشاركين فى التظاهرات ، وإلا فسيكون الاعتقال مصيرك ! فقالت شفيقة : سترونني فى كل تظاهرة . . واستدارت الشابة المصرية ، لتغادر الغرفة بخطى ثابتة ، وهى رافعة الرأس . . والعلم فى يدها . . وفتحت الباب لتخرج . . وأغلق الحارس الباب خلفها . . وأخذ شيتهام الاحتجاج الذى تركته ومزقه ، وألقى به فى سلة المهملات . . وقطع سكون الموقف صوت طلقات الرصاص ينهمر . . وأطل المندوب البريطانى من نافذة غرفته ليجد شفيقة محمد جثة هامدة مضرجة فى دمائها الزكية . . ومن حولها زميلاتها وهن يهتفن :

تحيا ضحايا الحرية . . فى ذمة الله يا شفيقة .

شهيد أسيوط

كان البكباشى محمد كامل مأمورًا لبندر أسيوط ، حين اندلعت ثورة ١٩١٩ وامتد لهيبها إلى الصعيد ، ودارت معارك طاحنة بين قوات الاحتلال والأهالى العزل فما كان من المأمور البطل إلا أن فتح غرفة « السلاحليك » على مصراعيها ، وترك الثوار يغترفون منها البنادق والطبنجات ليقاوموا بها جحافل الغزاة . .

كانت أسيوط قد علمت بنبأ اعتقال سعد ورفاقه ونفيه إلى مالطة ، فخرج طلبة المعهد الدينى ومدرسة الأمريكان ومدرسة إخوان ويصا والمدرسة الثانوية فى تظاهرة سلمية ، يهتفون لسعد والثورة ، ويرددون هتاف الثورة المجيد « الاستقلال التام أو الموت الزؤام » . . فتصدى لهم جند الاحتلال المتمركزون فى أسيوط ، وأطلقوا عليهم الرصاص . . فثارت مشاعر الأهالى ، وشكلوا من بينهم لجنة محلية لتنظيم شئون الحماية والدفاع عن المدينة . . وازدادت حدة التوتر ، عندما أقدمت سلطات الاحتلال على اعتقال بعض الزعماء المحليين : المحامى أحمد علوان ، والمحامى محمود بسيونى ، ومحمد محفوظ باشا . . وتناقل الناس أنباء الإهانات البالغة التى تعرضوا لها فى السجن ، فازداد هياجهم . . وانطلقت الجموع نحو معسكرات الإنجليز ، لتعبر عن سخطها . . فصادفت أكواما من التبن كدستها سلطات الاحتلال لغذاء الخيول ، فأشعلوا فيها النيران ، وتصاعد لهيبها إلى عنان السماء حتى بدت المدينة وكأنها شعلة من الوهج . .

وفقد الإنجليز أعصابهم فأخذوا يطلقون الرصاص على المتظاهرين فى وحشية . . وتساقط مئات الشهداء والجرحى ، وسالت الدماء فى الشوارع كأفواه القرب ، مما دفع الثوار إلى مزيد من العناد والصلابة والإصرار على مقاومة الاحتلال ، وشددوا من

هجماتهم على المعسكرات البريطانية ، حتى اضطر الإنجليز إلى تجميع أبناء الجالية البريطانية فى مبنى المدرسة الثانوية وفرضوا عليها ستارًا حديديا من الحصار المسلح . . فكان الثوار ينقضون على الثكنة العسكرية فى هجمات فدائية جريئة ، مما أثار فزع سلطات الاحتلال ، ودفعها إلى الاستعانة بسلاح الجو الملكى البريطانى .

ولأول مرة فى تاريخ الصعيد . . وفى صباح ٢٤ مارس ١٩١٩ . . قامت طائرتان حربيتان بصب حمولتيهما من القنابل على المدينة الباسلة ، فى غارات وحشية ، لم تفرق بين البيت والمستشفى والشارع والمدرسة . . وتساقط المئات دون أن ينال ذلك من روح الأهالى وصلابتهم .

وأمام هذا العناد الصعيدى ، لجأت سلطات الاحتلال إلى أسلوب دنىء لإذلال الأهالى . . فأعلنت أنها ستقوم بتفتيش البيوت ليلا . وطلبت من الرجال مغادرة بيوتهم وترك نسائهم فيها . . ولم يستسلم الأهالى للتهديد الحقير ، فهجرت العائلات البيوت إلى المقابر والكهوف والصحراء والأديرة ، حفاظا على الأعراض من أن تمسها شراذم الاحتلال .

وعلم أهل أسيوط بقدوم قطار من الأقصر ، يقل بعض كبار الضباط الإنجليز فى طريقهم إلى القاهرة . . وأرسلت مديرية أمن أسيوط إشارة إلى جميع مراكز ونقط الشرطة ، لتشديد الحراسة على المحطات . . ولكن الضباط ، بدلا من أن يشددوا الحراسة ، أبلغوا الأهالى حتى لا يفلت منهم الصيد الثمين . . وتحركت جموع الثوار من القرى والنجوع نحو محطة ديروط ، حتى إذا توقف القطار اندفعوا داخله كالسيل، وانهالوا ضربا على الضباط الإنجليز فقتلوا منهم اثنين ، ومعهما خمسة جنود . . وكان لهذا الحادث أثره فى أسيوط ، فشدد الإنجليز الحصار على المدينة استعدادًا للانتقام منها ، وأخذوا فى حفر الخنادق وإقامة المدافع الثقيلة . . وأرسل القائد البريطانى رسالة إلى البكباشى محمد كامل مأمور البندر يطلب إليه فيها التسليم . . فكان جواب الضابط الذى تحول إلى ثائر : لن تدخلوا المدينة إلا فوق أشلائنا . . وبدأت القذائف تمطر المدينة بوابل من النيران . . ولكن المأمور لم يستسلم . . وقام بتوزيع ما لديه من سلاح على الأهالى . . وتقدم مع جنوده للقيام بواجب الدفاع عن المدينة الصامدة ، إلى أن وصلت تعزيزات هائلة من القاهرة . .

وكان أول ما فعلته القوات البريطانية اعتقال مأمور أسيوط ، وتقديمه إلى محكمة عسكرية ، بتهمة التفريط فى السلاح « الميرى » ، وتحريض الأهالى على التمرد . . وأصدرت المحكمة حكمها بإعدام البكباشى محمد كامل . . وتلقى الرجل الحكم فى شجاعة نادرة . . وحاول وجهاء أسيوط إنقاذ رقبة المأمور البطل . . وقامت وفود منهم بمحاولة تخفيف الحكم عنه . . ولكن السلطات البريطانية أصرت على إعدامه . . وفى يوم ١٠ يونيه ١٩١٩ ، سيق البكباشى محمد كامل ، إلى ساحة الإعدام ، داخل أحد المعسكرات البريطانية ، ونفذ فيه الإعدام رميا بالرصاص . . وبقى اسمه فى سجل الخالدين الذين أبنتهم مصر على مدى تاريخها العريق .

شهيد حلوان

كان ضابط البوليس ، مصطفى حمدى ، عضوا فى المجلس الأعلى للاغتيالات أثناء ثورة ١٩١٩ . . وكان المجلس يضم نخبة من الشبان المتحمسين الذين أصبحوا فيما بعد نجوما فى المجتمع السياسى ، مثل الدكتور أحمد ماهر باشا ، الذى أصبح رئيسًا لمجلس النواب ، ثم رئيسًا للوزراء ، واغتاله المحامى محمود العيسوى ، فى البهو الفرعونى بدار البرلمان فى فبراير ١٩٤٥ . . ومحمود فهمى النقراشى باشا ، الذى أصبح رئيسًا للوزراء ، واغتاله طالب الطب عبد المجيد حسن ، فى مصعد وزارة الداخلية فى ديسمبر ١٩٤٨ . . والمؤرخ والمحامى الشهير عبد الرحمن بك الرافعى . . وعبد اللطيف بك الصوفانى . والسفير محمد بك شرارة . . والفدائى القديم شفيق بك منصور المحامى ، وعضو مجلس النواب ، الذى نفذ فيه حكم الإعدام عام ١٩٢٥ فى قضية اغتيال السردار .

كان شباب الجهاز السرى ، من العمال وطلبة كلية العلوم ، يصنعون بأنفسهم القنابل المحلية لاستخدامها فى قتل رجال الاحتلال البريطانى ، وأعوانهم من الساسة المصريين الخارجين عن الإجماع الوطنى . . وكانت القنبلة عبارة عن قطعة من ماسورة محشوة بالمواد المتفجرة ، ومعها زجاجة صغيرة تحتوى على حامض البكريك . . وكانت هذه القنابل شديدة الخطورة على حاملها لأنها تنفجر بمجرد اهتزاز الزجاجة واختلاطها بالمتفجرات .

وذات يوم من عام ١٩١٠ ، ذهب الدكتور أحمد ماهر واليوزباشى مصطفى حمدى ، إلى صحراء حلوان لتجربة قنبلة جديدة فى المنطقة المتاخمة للجباسات حيث تكثر أصوات الانفجارات فى الجبل . . وألقى أحمد ماهر بالقنبلة بأقصى قوته

ثم انبطح مع زميله . . ولكن القنبلة لم تنفجر . . فنهض مصطفى حمدى ، وذهب إلى حيث سقطت القنبلة ليتفحصها ، فلم يكد يمسكها بيديه حتى انفجرت وأطاحت بالجزء الأمامى من جبهته . . وارتاع أحمد ماهر ، وهرول إلى زميله فوجد الدماء تنهمر بغزارة من رأسه ، فأخرج منديله ليوقف النزيف . . ثم انتزع قطعة من قماش بطانة البالطو الذى كان يرتديه محاولا وقف الدم . . ولكن محاولاته باءت بالفشل ، ولفظ الضابط الشاب أنفاسه . . وانتاب الفزع أحمد ماهر ، وهو يرى صديقه جثة هامدة ، فى هذا الفضاء العريض . . فتركه حيث هو ، وعاد إلى محطة حلوان وغسل يديه من الدم ، ثم ركب القطار وعاد إلى القاهرة . . وذهب من فوره إلى بيت عبد اللطيف الصوفانى ، حيث كان باقى أعضاء الجهاز مجتمعين فى انتظار نتيجة اختبار القنبلة . . وأبلغهم ماهر بما جرى لزميله ، وكان سليمان أفندى حافظ المحامى (وكيل مجلس الدولة ، ثم وزير الداخلية فى عهد جمال عبد الناصر) يحضر الاجتماع ، فأعطاه الحاضرون مبلغ ٢٠٠ جنيه ، جمعوها من بينهم ، ليبعث بها إلى أم الشهيد فى حوالة بريدية عن طريق مكتب بريد الفيوم . . وكان أحد شباب الفدائيين فى الإسكندرية ، واسمه يعقوب أفندى صبرى ، يحضر الاجتماع كذلك وقد جاء لتسلم حصة جهاز الإسكندرية من القنابل .

وفى اليوم التالى ، ذهب أحمد ماهر والأستاذ عبد الرحمن الرافعى ومعهما يعقوب صبرى ، إلى مكان الحادث ، حيث دفنوا الجثة فى مكانها . . وعادوا إلى القاهرة وقد ظنوا أنهم دفنوا سر صاحبها إلى الأبد . . وبقى اختفاء الضابط لغزا على رؤسائه . . أما والدته ، فقد أفهموها أنه سافر فى مهمة طويلة إلى إستانبول ، وكانوا يرسلون إليها فى مطلع كل شهر حوالة بريدية بعشرة جنيهات . . وبعد مرور خمس سنوات على الحادث ، وبعد اغتيال السردار ، وقع ما لم يكن فى الحسبان . . فقد اهتزت أعصاب رجل الإرهاب الكبير شفيق منصور ، وهو فى السجن ، فكتب تقريرًا تفصيليًا كشف فيه الستار عن قصة الجهاز السرى الذى ارتكب حوادث الاغتيالات أثناء الثورة ، وعجز الإنجليز عن التوصل إلى خيط يدل عليه ، بالرغم من المكافآت المجزية التى رصدوها لهذا الغرض . . وبلا أى مبرر ، حكى شفيق منصور قصة الضابط مصطفى حمدى ، والطريقة التى لاقى بها حتفه . واهتز الإنجليز طربا لأنهم عثروا على أول اتهام يدين « ماهر » والنقراشى . وقد كانت

الشكوك تحيط بهما بشأن حوادث الاغتيالات ، ولكنها كانت تفتقر إلى الدليل . .
وجاءهم الدليل فى اعترافات شيخ الفدائيين شفيق منصور

وكلفت السلطات الدكتور سيدنى سميث ، كبير الأطباء الشرعيين ، بمعاينة موقع الحادث الذى أشار إليه شفيق منصور . . فوجد بقايا عظام ، وقطعا من الملابس متناثرة فى الصحراء ، وقطعا من الزجاج والمعدن . . فأخذ كل هذه الأشياء لفحصها فى المعمل ، فتبين أن العظام لشخص واحد بين الخامسة والعشرين والثلاثين من العمر ، وعلى الجانب الأيمن من جبهته فجوة ، وكثير من الثقوب فى الجانب الداخلى من الجمجمة ، مما يدل على أن صاحبها قتل عن انفجار قنبلة . . كما عثر على بعض أزرار البدلة تحمل اسم الترزى . . كما أن الطربوش يحمل اسم صانعه من الداخل . . وكانت كل هذه المعلومات ، تنم عن اسم صاحبها وهو اليوزباشى مصطفى حمدى .

أما الشظايا المعدنية والزجاجية التى عثر عليها الطبيب الشرعى ، فقد كانت تتضمن قطعا من أسطوانة حديدية وقطعة صغيرة من قضيب حديدى ، وقطعة مفرطحة من الصفيح ، وعنق زجاجة صغيرة . . وكان الدكتور سميث بحكم خبرته القديمة ، يعرف طريقة صنع القنابل التى استخدمت فى حوادث الاغتيال أثناء ثورة ١٩١٩ ؛ فاكتشف أن هذه الشظايا تماثل تماما القنابل التى استعملت أثناء الثورة . . ومن سوء الحظ أن البوليس قام فى نفس الوقت بتفتيش منزل حفار كليشهات اسمه يوسف طاهر ، فعثر على ١٨ قنبلة فى بئر منزله ، وأرسلت القنابل إلى الطبيب الشرعى لفحصها فوجدها مماثلة لشظايا قنبلة حلوان ، ثم اتسعت المفاجأة حين تبين أن يوسف طاهر هو خال مصطفى حمدى . . الضابط الذى شاء القدر ألا يموت سره معه فى ذاك الفضاء العريض من صحراء حلوان .

الشيخ ١٣ يولية

كان الحاج أحمد جاد الله ، يعمل خراطا فى ورش السكة الحديد . . كان رجلا متدينا ، لاتفارق المسبحة أصابعه ، ولا تفارق الأدعيات شفتيه ، ولا تظهر عليه علامات العنف أو التهور . . ولا يتصور أحد ، أن يكون هذا الشيخ الوقور ، عضواً فى جهاز الاغتيالات التابع لقيادة ثورة ١٩١٩ ، وأن يستخدم خبرته الفنية فى تصنيع القنابل اللازمة لعمليات اغتيال جنود الاحتلال والخونة المصريين المتعاونين مع سلطات الحماية البريطانية .

كان طلبة العلوم والطب الأعضاء فى هذا الجيش الخفى ، قد نجحوا فى تصميم قنبلة محلية ، وبقى عليهم البحث عن وسيلة لتصنيعها . . فطلبوا من قيادة الجهاز ترشيح بعض الخراطين لتنفيذ المهمة . . وكان المسئول عن جهاز العمال (جزبجى) اسمه محمد عثمان الطوبجى ، فرشح اثنين من عمال العنابر ، أولهما الشيخ أحمد جاد الله ، والثانى هو الأسطى إبراهيم موسى . وتسلم العاملان التصميم ، وقاما بتنفيذه ، فصنعا قنبلتين تسلمتهما خلية الطلبة التى تضم سيد محمد باشا ، الطالب بالمعلمين العليا . وأحمد عبد الحى كيرة طالب الطب ، ويوسف العبد الطالب بالجامعة الأهلية ، الذى دعا إخوانه إلى قريته (شبرا النملة) بمديرية الغربية لتجربة القنبلتين فى الحقول بعيدا عن أعين السلطة . . ثم عادوا إلى القاهرة ، وأبلغوا قيادة الجهاز بنجاح القنابل ، فطلبوا من الحاج أحمد جاد الله تصنيع عشر قنابل أخرى ، فأتم صنعها على الفور بالاشتراك مع الخلية السرية للعمال . . وبدأ الفدائيون فى تنفيذ مهامهم . . وأخذت القنابل تنهال على عبيد السلطان الخارجين على إجماع الأمة : يوسف وهبة باشا ، رئيس الوزراء . . وإسماعيل سرى باشا ، وزير

الأشغال . ومحمد شفيق باشا ، وزير الزراعة . . وحسين درويش باشا ، وزير الأوقاف . ولما وجد الحاج أحمد جاد الله أن القنابل التى صنعها قد آتت ثمارها ونجحت فى بث الذعر فى نفوس الحكام ، استصغر أن يكون دوره مقصورًا على صنع القنابل ، ورأى أن يشارك بالفعل فى العمليات التى يقوم بها نسور الجامعات . . فذهب إليهم قائلا : « لماذا لا تشركون العمال فى العملية ؟ لا يكفينا أن نصنع القنابل . . نريد أن نضرب أيضا . . نحن العمال نتولى القضاء على الكفار (أى الإنجليز) وأنتم تأخذون الخونة من المصريين . . » .

واتفق الطلاب والعمال على هذه القسمة . . وتسلم الحاج أحمد مسدسين ـ وكان أسبوع لا يمر إلا ويجهز على ثلاثة من الجنود الإنجليز . . وكانت منطقة نشاطه فى الدراسة والحوض المرصود . . ولم تفلح عيون الإنجليز فى التوصل إليه برغم المكافآت التى كان يعلن عنها عقب كل حادث . . فقد كانت نفوس الناس كبيرة ومعنوياتهم مرتفعة ، ولا يقيمون اعتبارًا للمال الذى يأتى عن طريق خسيس .

وبقى سر الحاج أحمد جاد الله وزملائه العمال مغلقا ، حتى وقع حادث السردار الذى اشترك فيه زميله إبراهيم موسى ، فحكم عليه بالإعدام . . ثم كتب شفيق منصور اعترافاته المشئومة ، وكشف فيها الستار عن دور أحمد جاد الله فى اغتيال الجنود الإنجليز ، فألقت السلطات البريطانية القبض عليه . . وفتشوا بيته فأخرجوا من حفرة فيه صندوقا خشبيا يحتوى على مسدس وذخيرة تولى الطبيب الشرعى د. سدنى سميث فحصها ، فتبين أنها تماثل الأعيرة التى كانت تستخرج من جثث الإنجليز القتلى ، قبل ثلاث سنوات . . ولم يعد لديه شك فى أن أربعة من القتلى لقوا مصرعهم بهذا المسدس الذى وجد ملفوفا فى كيس من الفانلة الرمادية ومخيطا بطريقة بدائية . . وبإعادة تفتيش بيت الحاج أحمد ، عثروا على الثوب الذى انتزع منه كيس المسدس .

وقدم الحاج أحمد إلى محكمة الجنايات ، مع ماهر والنقراشى فى مارس ١٩٢٦ . . وكان الهدف قطع رءوس زعماء جهاز الاغتيالات . . وتبارى كبار المحامين فى الدفاع عن المتهمين . . فتولى الزعيم مصطفى النحاس الدفاع عن أحمد ماهر . . وكان الزعيم سعد زغلول يعكف على دراسة ملفات القضية ، وتنبيه المحامين إلى الجوانب

التى تفيد المتهمين . . وأثناء إطلاعه على محضر تفتيش بيت الحاج أحمد جاد الله وجد أن ضابط البوليس قال إنه عثر على الصندوق بجوار « تقفيصة فراخ » أحمد جاد الله ، بينما كانت زوجته تطل من نافذة بالدور الأول تشرف على تقفيصة الفراخ وهى تولول قائلة : « أخيه . . أخيه . . لقوه ياأختى . . !! » . . فاستدعى سعد زغلول الأستاذ رياض إبراهيم محامى الحاج أحمد ، وطلب منه الذهاب إلى بيت جاد الله ، ومعاينة المكان الذى ضبط فيه الصندوق بجوار تقفيصة الفراخ . . فاكتشف المحامى أن الصندوق لم يستخرج من البيت كما ذكر تقرير البوليس . . وإنما وجد فى الحارة التى يقع فيها المنزل ، أى فى مكان يمكن لأى إنسان أن يصل إليه . . وكانت هذه المفاجأة كافية لإنقاذ رقبة الحاج أحمد جاد الله من حبل المشنقة .

وبعد الحكم على زعيم العمال بالبراءة ، كان أول شىء فعله هو الذهاب إلى بيت الأمة لتحية زعيم الأمة . . وكانت مفاجأة جرت معها سلسلة من المفاجآت المدهشة . . فقد تبين أن الزعيم « سعد » لم يكن يعرف شكل أحمد جاد الله . . فلما وجده أمامه بعد البراءة ، اكتشف أنه نفس الرجل الذى كلفه الجهاز السرى بالذهاب إلى بيت الأمة قبل يوم من اعتقال سعد فى ٢٣ ديسمبر ١٩٢١ ، وتسلم مذكراته الخاصة لتكون بمنأى عن أيدى السلطات بعد اعتقال سعد . . وقد شهد مصطفى أمين هذه الواقعة وهو صبى مقيم فى بيت الأمة . . فلما ذهب جاد الله لتسلم المذكرات ، قدم نفسه إلى سعد باسم (الشيخ ١٣ يوليو) ، وهو اسم كودى بصفته عضوا فى المنظمات السرية . . وأخيرا اكتشف سعد أن الشيخ ١٣ يولية لم يكن سوى الحاج أحمد جاد الله الرجل الوقور الذى كان يقضى ليله فى العبادة والتهجد . . ويقضى نهاره فى صنع أجهزة الموت لأعداء الله والوطن . . ويفلت الرجل من حبل المشنقة ، ويستأنف حياته العادية دون انتظار لمنصب أو جاه أو نفوذ . . وتنتهى حياته كما تنتهى حياة الملايين من الفقراء البسطاء الذين لا يتطلعون إلى الشهرة والمجد . .

يكفيهم أنهم أرضوا ضمائرهم . . وفى ذلك عزاء عن الجحود .

دولت فهمى

كان عبد القادر محمد شحاته ـ الطالب بالمدرسة الإلهامية الثانوية ـ جالسا على مقهى بميدان باب الخلق يلعب « عشرة طاولة » مع صديق له ، عندما تقدم منهما شاب متوسط الطول قمحى اللون ، فسحب كرسيا وانضم إليهما فى مباراة الطاولة وقدم نفسه باسم « فهمى » . . وبعد التعارف وتبادل الأحاديث الودية ، انصرف «فهمى » لحال سبيله ، ولكن زيارته لعبد القادر تكررت بطريقة مريبة . . كان يهبط عليه فجأة فى منزله ، وهو فى زى عامل أحيانا . . أو زى أزهرى أو فلاح . . وأدرك عبد القادر أن وراء الصديق الجديد سرا غامضا ، ولكنه حار فى تفسيره . . حتى جاء اليوم الذى كشف « فهمى » فيه عن حقيقة أمره . . قال له : اسمع ياعبد القادر . . نحن نعرف الكثير عن شجاعتك ، والأعمال البطولية التى قمت بها فى المنيا أثناء عدوان الإنجليز على أهلها العزل . ونعرف أنك أنت الذى أشعلت الثورة فى المنيا . . والآن حان الوقت لأكشف لك عن مهمتى . . فأنا مندوب الجهاز السرى ، فهل تقبل أن تكون عضوا معنا فى الجهاز السرى للثورة . . ؟

قال عبد القادر على الفور : نعم . . أقبل بلا تردد ، وأقسم على حفظ السر .

وكان الجهاز السرى التابع لثورة ١٩١٩ ، يطارد الوزراء الذين يتعاونون مع سلطات الاحتلال البريطانى ، ويطعنون الثورة فى ظهرها . . ويحطمون إرادة الأمة التى اختارت سعد زغلول وكيلا وزعيما ومتحدثا وحيدا باسمها فى مواجهة الإنجليز . وكان محمد شفيق باشا ، وزير الأشغال فى وزارة إبراهيم سعيد باشا قد ارتكب جريمة نكراء ، حين وافق على إطلاق يد الإنجليز فى تغيير نظام الرى فى

السودان ، خدمة للمصالح الاستعمارية ، وإلحاقا للضرر بالمصالح الوطنية . . وقررت قيادة الثورة قتله .

وفى يوم ١٩ فبراير ١٩٢٠ ، ذهب « فهمى » إلى عبد القادر ، وأبلغه أن الاختيار وقع عليه لاغتيال شفيق باشا . . ولقنه تفاصيل الخطة المرسومة بدقة . . وقام الشاب الجرىء بالعملية كما طلب منه . وألقى قنبلة على سيارة الوزير أثناء مروره فى العباسية ، وانفجرت القنبلة ، ولكن الوزير أفلت من الموت . . وقبض على الفدائى الجرىء . . وبدأت سلطات التحقيق تمارس معه أفظع ألوان التعذيب لتعرف منه أسماء قيادة الجهاز السرى للثورة ، خاصة أن بعض شركائه فى المنزل شهدوا بأنه كان يبيت لياليه الأخيرة خارج البيت . . وهنا حدثت المفاجأة التى يرويها عبد القادر فى مذكراته التى نشرها أستاذنا مصطفى أمين فى (الكتاب الممنوع) :

« وإذا بى أتلقى ، داخل السجن ، رسالة من الجهاز السرى من خارج السجن بأن سيدة اسمها دولت فهمى ناظرة مدرسة الهلال الأحمر سابقا ، ستتقدم للشهادة وتقول إنى كنت فى تلك الأيام أبيت عندها ! وإنه يجب أن أعترف بهذا . . رغم أن هذا يسىء إلى سمعتى ، وإلى سمعتها . . ولكنها قبلت أن تقوم بهذه التضحية ! واستدعانى النائب العام ، توفيق رفعت باشا للتحقيق من جديد ، ليسألنى : أين كنت أبيت ؟ وكانوا يتصورون أن هذا السؤال هو الخيط الذى سيوصلهم إلى الجهاز كله ! فقلت ، وأنا أظهر الخجل : « إننى كنت أبيت عند السيدة دولت فهمى ناظرة مدرسة الهلال سابقا » . . وأصدر النائب العام على الفور أمرا بالقبض عليها . . فجاءت مكبلة بالحديد . . ودخلت سيدة حسناء إلى غرفة النائب العام . . وإذا بدولت هذه تهجم على وتقبلنى وتنادينى : « ياحبيبى ! ياحبيبى ! » واعترفت بأننى أبيت فى بيتها ، وأننى عشيقها . . وذهل النائب العام والحكمدار الإنجليزى . . وصدر الحكم بإعدام عبد القادر شحاته ، ثم خفف إلى الأشغال الشاقة المؤبدة . . وقضى الفدائى الشاب أيامه ولياليه فى ليمان طرة ، وهو لا يكف عن التفكير فى أمر هذه السيدة التى ضحت بسمعتها من أجل إنقاذ شاب مصرى جسور . . كانت تملأ عليه خياله ، وهو يقطع صخور الجبل . . وتؤنس وحشته وهو يأوى إلى زنزانته . . ويناجى طيفها النبيل عبر قضبان السجن الكئيب . . حتى

أحس بأنه يحبها فعلا . . ومضت أربع سنوات تعيسة قضاها عبد القادر شحاته فى ليمان طره ، حتى جاءت حكومة الشعب الأولى برئاسة سعد زغلول ، فأفرج عنه ضمن مجموعة من الفدائيين الذين سجنتهم سلطات الاحتلال . . وكان أول ما فكر فيه عبد القادر بعد عودته إلى الحرية ، هو البحث عن دولت فهمى ليتزوجها . . ولكن الجميع كانوا يتهربون منه ، ويطلبون منه أن يكف عن السؤال عنها . .

ولم يكف الشاب عن السؤال ، حتى وجد نفسه أمام الحقيقة المفجعة . فقد عرف أن أهلها قد قتلوها ، ليغسلوا العار الذى لحق بهم أثناء التحقيق . . ولم يدركوا أنها طوقت أعناقهم بأكاليل الغار حين ضحت بسمعتها من أجل إنقاذ زهرة شباب مصر . .

نموت وتحيا مصر

فى أعقاب الاعتقال الثانى لسعد زغلول (ديسمبر ١٩٢١) ، اتخذت قيادة الوفد قرارًا بتنظيم المقاومة السلبية للاحتلال . . وأصدرت عدة منشورات طالبت فيها المواطنين بمقاطعة الشركات والمحلات والبضائع الإنجليزية واستعمال البدائل المصرية ، ونقل ودائعهم المالية من البنوك الأجنبية إلى بنك مصر الذى مضى على إنشائه عام واحد . . وفى اليوم التالى ، اعتقلت السلطات البريطانية قيادة الوفد التى كانت تضم : حمد الباسل ، وويصا واصف ، وعلى ماهر ، وجورج خياط وعلوى الجزار ، ومرقص حنا ، ومراد الشريعى ، وواصف بطرس غالى . وعلى أثر ذلك ، شكلت قيادة جديدة للوفد من : المصرى السعدى ، وحسين القصبى وفخرى عبد النور ، وسلامة ميخائيل ، والشيخ مصطفى القاياتى ، ونجيب الغرابلى . . وحملت الهيئة الجديدة راية الكفاح ، فأصدرت بيان طالبت فيه الأمة بالاستمرار فى المقاومة ، واعتبار المقاطعة الاقتصادية شكلا من أشكال الجهاد ، لأنه يصيب المصالح البريطانية فى مقتل ، ويعمل على تشجيع الرأسمالية الوطنية الوليدة، ويغرس فى الشعب روح الانتماء للوطنية المصرية الخالصة .

وبعد الإفراج عن المعتقلين ، انضموا إلى زملائهم الجدد ، وتحولت قيادة الوفد إلى كتيبة نضالية تؤجج جذوة الجهاد لملاحقة المصالح البريطانية ، وتسميم الآبار فى وجهها . . وانهالت المنشورات فى كل أنحاء البلاد ، تحض الجماهير على مقاطعة أنماط الاستهلاك الأجنبية ، والإقبال على منتجات بلادهم حتى لو كانت أقل جودة أو أغلى سعرًا عن مثيلتها الأجنبية . . واستجابت الأمة لنداء قيادتها الوطنية . . ونجحت المقاطعة حتى أوشكت المؤسسات البريطانية على الإفلاس ، وتعرضت المنتجات الأجنبية للبوار والكساد .

وفى ٢٥ يوليو ١٩٢٢ أصدرت سلطات الاحتلال أمرًا باعتقال سبعة من قيادات الوفد . . وبدأت الحملة باعتقال حمد الباسل ومرقص حنا وواصف عالى ، وألقى بهم فى ثكنات قصر النيل . . وكان مراد الشريعى فى بلدته ـ سمالوط ـ فلما علم بنبأ القبض على زملائه ركب القطار إلى القاهرة وسلم نفسه إلى سلطات الاحتلال . . وكذلك فعل علوى الجزار الذى قدم من شبين الكوم . . أما ويصا واصف ، فقد قبضوا عليه فى رأس البر . . كما قبضوا على جورج خياط فى الإسكندرية . والتأم شمل الزعماء السبعة فى قشلاق قصر النيل ، دون أن يعرفوا حقيقة التهمة التى اعتقلوا من أجلها ، إلى أن بدأت الصحف البريطانية تنشر تصريحات كبار رجال الحكومة البريطانية ، وجاء فيها أن الزعماء السبعة سيحاكمون بتهمة التحريض على قتل الإنجليز فى شوارع القاهرة ، وأنهم سيواجهون عقوبة الإعدام . واستقبل الأبطال هذه الأنباء بالسخرية وظلوا يمارسون نشاطهم اليومى فى لعب الطاولة ولا يتصورون أن يبلغ الهلع بالسلطات البريطانية إلى حد إعدامهم لمجرد دعوتهم الشعب إلى العصيان المدنى .

وهذه صورة وصفية للروح المعنوية العالية للأبطال السبعة سجلها مرقص حنا فى مذكراته التى نشرها الأستاذ مصطفى أمين ، ويقول فيها : « كنا فى غاية الشجاعة . . ونؤمن بأننا دافعنا ، بتمام الشرف والهمة والإخلاص ، عن بلادنا وعن حقوقها . هل هذا جرم ؟! إن العقاب على هذا الأمر كالعقاب على الأكل والشرب . . غريب أن يسمى نفسه شريفا ، ذلك الذى يسمى الدفاع عن الوطن إجرامًا ! إن الدفاع عن الوطن فضيلة سامية ، فكيف يكون شريفا ذلك الذى يستعمل قوته وسلاحه ضد أمة عزلاء ليسطو عليها ويسلب أصحابها أموالهم وأرزاقهم ؟! إنهم يريدون عقابنا . . فليكن . . ولكن ماذا يريد أولئك المصريون الذين يتولون الحكم ، ويدفعون الإنجليز إلى هذا العمل ؟ وبأى وصف أصفهم ؟ إن أحط الكلمات لا تكفى لوصفهم . . » .

* * *

ولما وجدت السلطات البريطانية أن تهمة التحريض على القتل ، لا تستند إلى دليل ، عدلوا الاتهام وحصروه فى دائرة الحض على كراهية الحكومة واحتقارها

وتسلم الأبطال قرارات الاتهام . . واتفقت إرادتهم على مقاطعة المحكمة ، وعدم توكيل محامين للدفاع عنهم . . وأنابوا حمد الباسل ، لإلقاء كلمة أمام هيئة المحكمة العسكرية البريطانية فى أول جلسة من جلسات المحاكمة التى عقدت فى مبنى محكمة استئناف القاهرة بباب الخلق . . ونهض حمد الباسل ، يرفل فى ملابسه البدوية التقليدية ، يقول فى صوت عميق اهتزت له جنبات المحكمة : باسم الشعب المصرى . . إننا نحن الوكلاء عن هذا الشعب . المكلفون بالمطالبة باستقلاله، ولهذا لا نستطيع أن نعترف بأى حال من الأحوال بقضاء محكمة أجنبية . . ولو أن هذه المحكمة العسكرية الإنجليزية تأخذ بتصريح الحكومة الإنجليزية أو تعتبره تصريحا جديا ، (يقصد تصريح ٢٨ فبراير) ، وهو أن مصر دولة مستقلة ذات سيادة ، لكان حقا عليها أن تعلن من تلقاء نفسها عدم اختصاصها بمحاكمتنا ! إن لكم أن تحكموا علينا . . ولكن ليس لكم أن تحاكمونا . . ! مهما تكن العقوبة التى يروق لكم أن تشرفونا بها ، فإننا سنقابلها بالسرور والفخار ، لأنها خطوة إلى الأمام فى طريق المجد الذى تسير فيه مصر إلى مصيرها الخالد ! ولو خرجنا من السجن فسنعود إلى جهادنا مرة أخرى . . ولو متنا . . فإن مصر لن تموت . . !!

* * *

وخيم على القاعة سكون رهيب . . ووقف بقية المتهمين ، فقال كل منهم إن كلام حمد الباسل يعبر عن رأينا جميعًا . . ورفعت الجلسة للمداولة ، ثم عادت بعد قليل ، لتصدر حكمها بالإعدام على الأبطال السبعة . . وما إن فرغت المحكمة من تلاوة الحكم ، حتى وقف حمد الباسل ليهتف : نموت وتحيا مصر . . !! وضجت القاعة بالهتاف : تحيا مصر . يحيا الاستقلال . . يحيا سعد . .

وأرسل الحكم إلى اللورد أللنبى ، فصدق عليه ، وبعث به إلى حكومته للتصديق . . ووجدت الحكومة البريطانية أن إعدام الأبطال السبعة ، سيؤجج لهيب الثورة من جديد ، فخففت الحكم إلى السجن سبع سنوات وغرامة خمسة آلاف جنيه . .

« يهوذا » المصرى

فور نشوب الحرب العالمية الأولى، بسطت بريطانيا العظمى حمايتها على مصر ففقدت شخصيتها المعنوية ، وباتت تحكم عن طريق نائب « جلالته » المقيم فى قصر الدوبارة . . وألغيت وزارة الخارجية ، فلم يعد لمصر وجود دولى . . وبذلك حققت بريطانيا هدفها النهائى من احتلال مصر منذ ١٨٨٢ ، وهو تبعية مصر للاحتلال تبعية صريحة ، بعد أن كانت من وراء حجاب . . وكانت أول خطوة اتخذتها بريطانيا لتنفيذ خطتها ، خلع الخديو عباس حلمى الثانى ، ووضع عمه حسين كامل على الأريكة السلطانية ، لينفذ ما يؤمر به ، ويفتح البلاد على مصراعيها ، لتكون فى خدمة الجيوش المحاربة .

وكان هذا الحدث الجسيم بمثابة طعنة فى صدر الحركة الوطنية التى اشتد ساعدها ، بعد ظهور مصطفى كامل ومدرسته . . وشعر المصريون بالمهانة والعار وخيم اليأس على النفوس . . وبدا هدف الاستقلال وكأنه سراب . . وتبددت الآمال فى الحرية . . وشدد الاحتلال قبضته الحديدية على البلاد ؛ فأعلنت الأحكام العرفية لأول مرة فى تاريخ مصر الحديث ، وفرضت الرقابة على الصحف ، وطورد الأحرار والوطنيون ، فهم بين معتقل أو سجين أو شريد فى الآفاق ، وانحطت الأخلاق ، وشاع النفاق ، وهرول الكبراء إلى قصر الدوبارة يتغزلون فى مناقب نائب جلالته . . وتنافس كبار شعراء مصر فى تدبيج القصائد التى تشيد بعظمة الأمة الإنجليزية وكرمها وعطفها الزائد على أرض الكنانة .

فى هذا الجو المفعم باليأس والانحطاط ، لم يعد هناك من بصيص أمل سوى شباب مصر الجسور الذى لم يتلوث ولم يتدنس ولم تجرفه موجة الفساد . . لم تكن

هناك أحزاب تستطيع أن تقود حركة النضال وتنظم الصفوف ، ولم يعد أمام الشباب إلا أن يتصرفوا بوحى من ضمائرهم اليقظة وإرادتهم الحرة . . وانصب سخطهم على رأس السلطان الذليل . . وعبثا حاول السلطان حسين أن يتودد إلى قلوب المصريين ويدخل فى روعهم أنه ما قبل العرش فى ظل الحماية إلا لينقذ مصر من خطر أكبر كانت تدبره إنجلترا ، وهو ضم مصر إلى التاج البريطانى ، وهى مقولة روجت لها أبواق السلطان لتبرير فعلته . . ولم يقتنع الشباب بهذه الأسطوانة المشروخة ، كما لم ينخدعوا بالقصص الملفقة التى نسجها المنافقون لتحسين صورة السلطان فى عيون الشعب ، فهو تارة أبو الفلاح ، وتارة أبو التعليم ، وحينا راعى الشباب . . إلخ .

وفى يوم الخميس ٨ أبريل ١٩١٥ ، كان موكب السلطان يعبر شارع حسن الأكبر فى طريقه إلى قصر عابدين ، فاقترب منه شاب يلوح بباقة ورد تنطوى على مسدس ، وأطلق الشاب رصاصة على السلطان ، ولكنها أخطأته . . وقبضوا على الشاب ، وتبين أنه تاجر حردوات من المنصورة اسمه محمد خليل . . وتبين أنه كان يخفى فى جيوبه حبويًا سامة ليبتلعها بعد قتل السلطان . . ولكنه امتنع عن تناولها لأنه رأى فى الانتحار عارًا لا يليق بالأبطال .

وقدموا الفدائى الجرىء إلى محكمة عسكرية بريطانية ، فحكمت عليه بالإعدام شنقا ، ونفذوا فيه الحكم دون أن نعرف . . هل كان محمد خليل عضوا فى منظمة فدائية ؟ إن أحدا من الذين أرخوا للحركة الفدائية فى مصر ، لم يقدم دليلا يؤكد صحة هذا الافتراض . . ويبقى القول بأن الأعمال المدائية التى سبقت ثورة ١٩١٩ كانهت تلقائية عفوية نابعة من إرادة أفرادها فحسب .

لقد أفلت السلطان من الموت ، ولكن جذوة الانتقام لم تخمد . . فبعد شهرين فقط ، كان السلطان بالإسكندرية فى طريقه لأداء صلاة الجمعة ، فألقيت عليه قنبلة من نافذة أحد البيوت ، ولكن القنبلة لم تنفجر . . وهرول رجال البوليس نحو البيت ، فاكتشفوا أن الشاب الذى ألقى القنبلة استطاع أن يقفز إلى سطوح بعض البيوت المحاورة ، ثم هبط من السلم فوجد بعض النسوة يثرثرن على باب البيت فألقى عليهن السلام ، ثم مضى فى طريقه فى ثقة وهدوء .

وبعد عدة شهور من البحث والتقصى ، قبضت السلطان على تسعة شبان من

الذين سوف تتألق أسماؤهم فى حوادث اغتيال الإنجليز أثناء ثورة ١٩١٩ ، ولكن النيابة لم تقدم للمحاكمة سوى اثنين هما : محمد نجيب الهلباوى ، ومحمد شمس الدين ، فحكمت عليهما المحكمة العسكرية البريطانية بالإعدام . . ولكن السلطان التمس من الإنجليز تخفيف الحكم فاستبدلت به الأشغال الشاقة المؤبدة .

* * *

من يصدق أن أحد هذين الشابين الجسورين سوف ينتقل من معسكر الوطنية والفداء إلى معسكر الخيانة والغدر ، فيعمل مرشدًا وعميلا لسلطات الاحتلال ، ثم يبيع زملاء الجهاد بأبخس الأثمان حتى يسلمهم إلى حبال المشانق . . فيكون مثله مثل « يهوذا » التلميذ الخائن الذى باع المسيح لأعدائه ؟!!

ثمن الخيانة

كان أول عمل قامت به وزارة الشعب الأولى ، برئاسة سعد زغلول ، هو الإفرا عن الفدائيين المحكوم عليهم فى قضايا الاغتيالات السياسية ، ومن بينهم محم نجيب الهلباوى ، الذى ألقى القنبلة على السلطان حسين بالإسكندرية فى يولي ١٩١٥ . . وفى اليوم التالى لإطلاق سراحه ، ذهب محمد نجيب الهلباوى طائ مختارًا إلى مبنى المخابرات البريطانية ، ليضع نفسه فى خدمة الاحتلال ، ويسخ خبرته السابقة ومعلوماته الغزيرة عن الأعمال الفدائية لتكون تحت أمر سلطات الاحتلال . وكان الإنجليز فى شوق شديد لواحد من هذا الطراز ، يكشف خباي العمليات الجريئة التى قام بها الجهاز السرى التابع لقيادة ثورة ١٩١٩ ، وذهب ضحيتها العديد من الإنجليز وأعوانهم من الوزراء المصريين الذين قبلوا العمل مع الاحتلال فى ظل الحماية البريطانية .

وكان الإنجليز ، فى أعقاب كل حادث ، يرصدون مكافآت مالية سخية لأى شخص يدلى بمعلومات تؤدى إلى كشف الستار عن هذا الجهاز الغامض ، ولكن مصريا واحدًا لم يتقدم . . كان هناك ملايين من المصريين الفقراء فى حاجة إلى ثمن رغيف خبز . . ولكن لم يكن هناك مصرى واحد ، طاوعته نفسه لخيانة بلده ، رغم أن حوادث الاغتيال كانت تجرى فى الشوارع والميادين فى وضح النهار ، ويراها العشرات والمئات من أبناء البلد . . إلى أن ظهر هذا الشيطان المدعو محمد نجيب الهلباوى ، ليصبح عميلاً فى جهاز المخابرات البريطانية تحت اسم « مستر » . . ويتحول من بطل يحمل روحه على كفه ، إلى خائن مهمته ملاحقة إخوانه الفدائيين والاختلاط بهم ومعرفة أسرارهم ونقلها إلى العدو !

لقد رحب الإنجليز بالهلباوى ، واعتبروه مكسبا كبيرا وتركوه يملى عليهم شروطه للتعاون معهم ، وهى شروط رخيصة الثمن ، لا تزيد على راتب شهرى قدره أربعون جنيها بخلاف المسكن والمأكل والمشرب . . فما هى الدوافع القوية التى يمكن أن تجعل من البطل عميلا ، ومن الفدائى خائنا ؟ وما الذى قلب كيان هذا الشاب الذى وصفه سعد زغلول ، عندما رآه بعد حادث القنبلة ، بأنه يشبه فى هيئته وحركاته مصطفى كامل ؟

إن محمد نجيب الهلباوى ، يعترف فى مذكراته المخطوطة التى أودعها عند الأستاذ مصطفى أمين ، بأنه خرج من السجن فوجد بعض زملائه تقدموا عليه فى الوظيفة وأنه كان يطمع فى وظيفة محترمة ، ولكن سعد زغلول عرض عليه وظيفة مرتبها ١٥ جنيها ، بينما عين أحد الصحفيين فى وظيفة بمرتب ٣٥ جنيها . . فهل يمكن أن تكون عشرون جنيها ـ فرق مرتب ـ مبررًا للخيانة ؟! وهل نقبل من الفدائى الذى كان قاب قوسين أو أدنى من حبل المشنقة ، أن يبيع روحه للعدو بسبب عشرين جنيها؟! إننا لو قبلنا هذا المنطق العليل لكان حتما أن نقبل أعذار الجواسيس والخونة . . وكلهم يعلق دوافع خيانته على شماعة الجحود والظلـم الذى يعانيه من أبناء وطنه وهو منطق الخونة الذين لا يخلو منهم مجتمع فى كل زمان ومكان .

إن واحدًا من ضحايا الهلباوى ، يضع أيدينا على تاريخ المرحلة الانقلابية فى حياة الشاب . . ويقول البطل الجسور عبد الفتاح عنايت ، سليل البيت الفدائى العريق، وأحد الثمانية الذين ساقهم الهلباوى إلى حبل المشنقة فى قضية السردار والوحيد الذى أفلت من الإعدام لصغر سنه ، يقول عبد الفتاح عنايت : « إن الهلباوى انقلب من وطنى فدائى إلى عميل بريطانى ، لأنه عندما سجن سنة ١٩١٥، لم يسأل عنه أحد ، ولو كان فى ذلك الوقت يوجد جهاز يهتم بالمسجونين لما انقلب هذا الرجل ! لقد خرج من السجن مصرا على الاشتغال مع المخابرات البريطانية ، حـاقدا على ثورة ١٩ ، وحاقدا على زعيمهـا وعلى جهازها السرى وحاقدا على المصريين جميعا » !!

وكلام عبد الفتاح عنايت ، يدل على أن الهلباوى كان عاقدًا النية على الخيانة قبل أن يخرج إلى عالم الحرية . . فالقضية لم تكن إذن قضية وظيفة ذات مرتب ضئيل ـ كما

يزعم – ولكنها الرغبة المتأصلة فى التدمير وهدم المعبد على رءوس أبناء وطنه جميعا والعذر الذى يسوقه عنايت عن إهمال شئون المسجونين السياسيين ، هو كلام ناس شرفاء طيبين ، يتمنون الكمال فى مسيرة الثورات ، ولكنه لا يمكن بحال أن يكون مبررًا للخيانة والغدر . . فعبد الفتاح عنايت نفسه ، فقد أخاه الأكبر « محمودًا » حين مات فى السجن سنة ١٩١٧ ، ومع ذلك لم يتحول أولاد عنايت إلى خونة حاقدين ، بل واصلوا مسيرة أخيهم فى مقاومة الاحتلال بالحديد والنار . . أما الهلباوى فقد سار فى طريق الغواية حتى وقع حادث السردار ، فتكشفت مواهبه الشريرة عن شيطان رجيم .

زملاء الكفاح القديم

فى الساعة الثانية من بعد ظهر الأربعاء ١٩ نوفمبر ١٩٢٤ ، غادر السير (لى ستاك) ، سردار الجيش المصرى وحاكم السودان ، مقر وزارة الحربية بلاظوغلى عائدًا إلى بيته بالزمالك (نادى الضباط حاليا) . . وما إن اقتربت سيارته من شارع قصر العينى ، حتى انهال عليه وابل من الرصاص ، من سيارة تاكسى كانت تلاحقه . . فخر صريعا .

وفى الساعة الخامسة من مساء نفس اليوم ، كان العميل محمد نجيب الهلباوى على موعد مسبق مع ضابط الشرطة المصرى ، اليوزباشى سليم زكى ، الذى كان من أكبر أعوان السلطات البريطانية . . وبرغم حالة الهلع التى أصابت الإنجليز ومعهم جهاز الأمن المصرى من جراء الحادث ؛ فقد كانت تعليمات اللواء توماس راسل باشا ، حكمدار بوليس القاهرة ، إلى اليوزباشى سليم زكى بأن يذهب للقاء الهلباوى فى المكان المحدد بضاحية مصر الجديدة ، ليعرف منه أسباب فشله فى التنبؤ بالحادث قبل وقوعه . . وعسى أن يحصل منه على معلومات ، تفيد فى كشف القتلة . . ولكن سليم زكى فوجئ بأن عميله أخيب مما يظن ؛ فلم يكن يعلم بعد بخبر مصرع السردار . . مما وضع العميل فى موقف حرج ، وعرضه لحملة من التقريع والطعن فى كفاءته .

وبالرغم من سقوط الهلباوى ، فى أول امتحان يتعرض له منذ انضمامه إلى المخابرات البريطانية ، قبل تسعة شهور ـ فإن الإنجليز لم يفقدوا الأمل فى قدرته على القيام بعمل ما ، يثبت من خلاله إخلاصه فى خدمتهم ، وليزيل الشكوك التى تعمد سليم زكى أن يبثها فى نفسه ، ليدفعه إلى مزيد من الولاء والتفانى فى خدمة سادته الإنجليز .

وبدأ الهلباوى الخطوة الأولى فى الطريق الصعب . . طريق الخيانة والغدر . . وانطلق لتوه إلى مكتب شفيق منصور المحامى . . فقد كان واثقًا بأن تدبير حادث مصرع السردار ، لا يمكن أن يتم خارج دائرة شفيق منصور ، ومجموعته الفدائية التى كانت تضم أعتى العناصر جرأة وجسارة ، من أمثال : محمود إسماعيل ضابط خفر السواحل السابق . . والشقيقين عبد الفتاح عنايت الطالب بالحقوق ، وعبد الحميد الطالب بالمعلمين العليا . . ومحمود راشد مساعد المهندس بمصلحة التنظيم . . وإبراهيم موسى زعيم عمال العنابر . . ومحمد فهمى على زعيم عمال الترسانة . . وهى المجموعة التى قامت باغتيال الإنجليز وأعوانهم فى أعقاب ثورة ١٩١٩ . . كان نجيب الهلباوى يعرف كل هؤلاء الرجال من خلال تردده الدائم على مكتب شفيق منصور . وكان هذا المكتب أشبه بخلية نحل يأوى إليها الشباب المتحمس . . يثرثرون فى السياسة ويخططون لقتل الإنجليز . . وكان الهلباوى أعلى الجميع صوتا . . وأشدهم حماسة وتطرفا . . كان لا يكف عن إبداء سخطه على الإنجليز وضرورة استئناف عمليات اغتيالهم . . وكان شفيق منصور يعمل على تهدئة هذا الثائر الغيور (!!) ، وأفهمه أن كل شىء بأوانه . فيزداد ثورة وهياجا . . وكثيرا ما كان شفيق يصحبه إلى بيته ، ليشاركه الطعام ، فقد كان دائم التبرم والتظاهر بالفقر ، حتى أن محمود إسماعيل صحبه إلى ترزيه الخاص ، وضمنه فى صنع بدلة له بالتقسيط ، ودفع له القسط الأول من ثمنها ، وقدره خمسون قرشا . . وكان هذا مسلك بقية الشباب الأبرار الذين تقبلوا وجود الهلباوى بينهم لسابقته فى الجهاد . . دون أن يتصوروا أنهم بإزاء عميل إنجليزى ، مهمته كشف أسرارهم وسوقهم كالذبائح إلى ساحات الإعدام .

فلما وقع حادث السردار ـ من وراء ظهر الهلباوى أو (المستر (H) ـ أدرك أن كل التمثيليات التى أداها ، وكل الحماسة الجوفاء التى تظاهر بها ، لم تفلح فى كسب ثقة هؤلاء الأبطال الذين كانوا يقدسون سرية العمل الفدائى ، ولم يكونوا من السذاجة ليكشفوا سرهم لأحد ، حتى لو كان مناضلاً سابقا . . وكان الهلباوى يعرف الظروف النفسية لهؤلاء الصناديد ، وأنهم من الصلابة بحيث يصعب اختراق حاجز الصمت الذى فرضوه على عمليتهم . . فكان عليه أن يبحث عن وسيلة للإيقاع بهم ، تختلف عن الوسائل التقليدية التى كان البوليس السياسى يلجأ إليها وتنتهى

إلى إخلاء سبيلهم لعدم كفاية الأدلة . . وكانت القاعدة التى بنى عليها خطته هى «عندما تلقى القبض على أشخاص ، فيجب أن يكون هؤلاء الأشخاص المذنبين الحقيقيين ، أما إذا ألقيت القبض على أشخاص (مشكوك فيهم) . فإن المذنبين الحقيقيين سيعرفون أنك غير واثق بالأمر» .

وبناء على هذه القاعدة ، عكف الهلباوى على رسم خطة جهنمية متقنة الصنع دقيقة التفاصيل ، تشبه سيناريو لفيلم أمريكى من أفلام الإثارة ، وهى مسجلة بالتفصيل ضمن الوثائق البريطانية ، وقد ترجمها الأستاذ محسن محمد ، ونشرها الدكتور حسين مؤنس فى كتابه (دراسات فى ثورة ١٩١٩) ، كما عرض الأستاذ مصطفى أمين بعض محتوياتها فى (الكتاب الممنوع - الجزء الثانى) ضمن اعترافات محمد نجيب الهلباوى التى أسماها (إماطة اللثام عن أخطر الأسرار) .

ولما فرغ الهلباوى من وضع خطته ، دعا إلى اجتماع مغلق فى بيت أنجرام بك مساعد الحكمدار بالجزيرة ، حضره إسماعيل صدقى باشا وزير الداخلية ، والنائب العام ، وراسل باشا حكمدار القاهرة ، ومساعده أنجرام ، واليوزباشى سليم زكى . . يقول الهلباوى : انعقدت الجلسة ، وبعد مناقشة طويلة ، سلمتهم خطة القبض على الجناة مكتوبة بيدى ، وطلبت منهم تنفيذها بدقة سير عقرب الساعة . وحذرتهم مغبة التأخير أو التقديم ؛ فقد تؤدى غلطة بسيطة إلى الفشل الذى سوف يعقبه المذلة لجميع سكان وادى النيل . . قال راسل باشا : وإن لم تنجح الخطة ، فما مصيرك يامستر H ؟ قلت : سوف أقتل نفسى على الطريقة اليابانية ، لأنى لا أطيق صبرا على ذل بلادى ومليكى .

وتم تنفيذ خطة مستر H ، بالدقة التى طلبها ، وانتهى بالقبض على الرجال الثمانية الذين خططوا ونفذوا الحادث ، ونفذ حكم الإعدام فى سبعة منهم ، وخفف عن الثامن ، وقبض الهلباوى المكافأة التى رصدتها الحكومة له وقدرها عشرة آلاف جنيه ، ولينعم بالحياة التعيسة على رقاب زملاء الكفاح القديم .

عندما ينقلب السحر على الساحر

كان لغز مصرع السردار ـ ولا يزال ـ محصورًا فى معرفة الجهة التى حرضت عليه . . وفى أعقاب الحادث ، كانت أصابع الاتهام وهى أصابع بريطانية ـ تسعى إلى تعليق التهمة فى عنق الوفد ، ووضع رقبة سعد زغلول فى حبل المشنقة ، باعتباره الأب الروحى للشباب الثورى الذى ارتكب الحادث ، وارتكب من قبله عشرات الحوادث المماثلة .

وفى مقابل فكرة اتهام الوفد بالتحريض على قتل السردار ، ظهرت فكرة أخرى تحاول أن تتهم الإنجليز أنفسهم بتدبير الحادث ، كذريعة للتخلص من وزارة سعد زغلول ، التى كانت تمثل التشدد الوطنى إزاء الأطماع البريطانية . . وصاحب فكرة اتهام الإنجليز هو الأستاذ مصطفى أمين ، الذى جمع عددا من الأسانيد استخلصها من بعض الوقائع ، التى تصادف وقوعها قبيل الحادث . . غير أن مصطفى أمين لم يقف بفكرته عند حد اتهام الإنجليز ، بل انتقل منها إلى اتهام الملك فؤاد بتدبير الحادث عن طريق رجل القصر القوى حسن نشأت ، الذى حرض صديقه محمود إسماعيل على قتل السردار .

ولكن المناقشة المنطقية للأسانيد التى قدمها مصطفى أمين لا تلبث أن تكشف عن صعوبة قبولها . فهو قد بنى فكرته على أساس نظرية « ابحث عن المستفيد من الجريمة تصل إلى الفاعل » . ولكن . . إذا كان من الصحيح أن الإنجليز والقصر استغلا حادث السردار إلى أقصى مدى لتنفيذ مآربهم ، إلا أن الاستثمار فى حد ذاته لا يقف دليلا ماديا على أن المستفيد هو المحرض ، ومن ثم يسقط اتهام الإنجليز والقصر بتدبير الحادث ولا يبقى مطروحا للمناقشة سوى اتهام الوفد .

وأصحاب هذا الاتهام ، يستندون إلى الاعترافات المذهلة إلى كتبها شفيق منصور قبل إعدامه ، وكشف فيها النقاب عن وجود مجلس أعلى للاغتيالات ، كان تابعا لقيادة ثورة ١٩١٩ ، ويتكون من زعماء شباب الوفد المقربين من سعد ، مثل : الدكتور أحمد ماهر ، ومحمود فهمى النقراشى ، وحسن كامل الشيشينى ، وشفيق منصور ، وغيرهم . . أما عمليات الاغتيال ، فكان يقوم بها جهاز تنفيذى ، يتلقى أوامره من المجلس الأعلى ، عن طريق ضابط اتصال هو محمود إسماعيل . . وكان بعض أفراد جهاز التنفيذ : أولاد عنايت ، ومحمود راشد ، ومحمد فهمى على ، هم الذين قاموا باغتيال السردار .

ومن الثابت تاريخيا أن هذا الجيش السرى من الشباب الثورى هو الذى تكفل بكل عمليات الاغتيال للعناصر البريطانية والموالية للاحتلال أثناء الثورة . . ومن الثابت أيضا أن عمليات الاغتيال توقفت بعد انتقال الحركة الوطنية من مرحلة الصدام المسلح إلى مرحلة الكفاح الدستورى . . وهى المرحلة التى بدأت بصدور تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ، وإعلان دستور ١٩٢٣ ، وإجراء أول انتخابات نيابية وتشكيل وزارة سعد زغلول فى ٢٨ يناير ١٩٢٤ . . فإذا كانت قيادة الوفد قد شجعت أو باركت أعمال العنف فى مرحلة الصراع المسلح مع الاحتلال ، فهل كان من المنطقى أن يستمر أسلوب العنف والاغتيال إلى ما لا نهاية ؟! ولكن إذا كانت قيادات الوفد قد رأت أن العنف قد استنفد أغراضه . . فهل كان من الممكن إقناع الشباب الثورى بهذا المنطق والتخلى عن عمليات الاغتيال ؟! . .

هنا . . تتكشف لنا أبعاد الفصام ، الذى وقع بين قيادة الوفد وجهازها السرى . . وهذا الفصام هو المسئول الحقيقى عن اغتيال السردار ، وتدبير الحادث من وراء ظهر الوفد ، وإرغام قيادته على التخلى عن أسلوب التفاوض (خاصة بعد فشل محادثات سعد ـ ماكدونالد) ، والعودة إلى أسلوب العنف . . ذلك أن المنظمات السرية عند بدء تكوينها تكون أداة طيعة فى يد قيادتها ، ولكنها سرعان ما تستمرئ العنف ولا ترى سبيلا غيره لتحقيق الهدف . . عندئذ ينقلب السحر على الساحر ، وتتحول التنظيمات السرية إلى وحش كاسر يصعب ترويضه أو السيطرة عليه . . بل إنها تتمرد على قيادتها ، وتتخذ قرارها بطريقة فردية دون احترام لرأى القيادة السياسية .

هذه حقيقة تؤكدها وقائع التاريخ السياسى للجماعات التى لجأت إلى تشكيل منظمات سرية كوسيلة ضرورية لتحقيق أهدافها فى مرحلة زمنية معينة ، ولكن سرعان ما يحدث انفصام بين الجماعة وتنظيمها السرى فى مرحلة لاحقة . . وتلك هى أخطر عواقب المنظمات السرية . فهى سلاح ذو حدين : أحدهما يقتل الخصم . . والثانى يقتل صاحبه . . وهذا ما حدث فى قضية السردار . فقد تبين من وقائع التحقيق أن الفكرة نبتت فى ذهن بعض أعضاء الجهاز التنفيذى للاغتيالات . الذين عز عليهم أن يتحول سعد زغلول من زعيم ثورة إلى رئيس وزراء فى ظل استقلال منقوص يتمثل فى التحفظات الأربعة التى نص عليها تصريح ٢٨ فبراير . . وعجزوا عن إدراك الحقيقة التى تقول إن الكفاح السياسى ، كفيل باستكمال هذا النقص لأنهم لم يتمرسوا على العمل السياسى ، ولم يعرفوا غير لغة الرصاص والديناميت . .

ومن هنا . . انفردوا باتخاذ قرارهم .

سعد أو الثورة

كان حادث اغتيال السردار نكبة على مصر ، بالقياس إلى النتائج الخطيرة التى نجمت عنه ، وهى نتائج لا تتناسب إطلاقا مع حجم الحادث ، أيا كانت شخصية القتيل . . ومن المؤكد أن هذه النتائج لم تخطر على بال الذين خططوا له ونفذوه . . فقد ظنوه واحدا فى سلسلة العمليات الفدائية التى كانت تشكل ضغطا على الإنجليز، وتدفعهم إلى مزيد من التنازلات لمصلحة القضية الوطنية . . ولكن هؤلاء المخططين نسوا الفارق الزمنى ، والتغيرات التى طرأت على بنية العمل السياسى منذ صدور تصريح ٢٨ فبراير وإعلان دستور ١٩٢٣ وما ترتب عليه من إجراء انتخابات عامة دفعت بالوفد من معسكر الثورة إلى مقاعد الحكم . . لقد كانت حوادث الاغتيال السابقة تجرى والوفد فى معسكر الثورة . . أما حادث السردار فقد تم والوفد فى سدة المسئولية . . ومن ثم ، كان على الوفد أن يدفع ثمن مصرع السردار. وثمن كل الحوادث التى سبقته ـ وهو خارج الحكم ـ والتى بلغت فى مجملها خمسين حادثا ، ذهب ضحيتها العديد من الموظفين الإنجليز ، وبعض كبار الوزراء المصريين الذين قبلوا التعاون مع الاحتلال فى ظل الحماية .

وفى مثل هذه الأحداث الجسام ، فإن نتائجها لا تتم وفقا لحسابات مرتكبيها ولكنها تجرى حسب قدرة الطرف الآخر على استغلالها للحصول على مغانم لا صلة لها بالحادث نفسه . . وهذا هو ما حدث بالضبط . فقد وجدها الاستعمارى الشرس ـ لورد أللنبى ـ فرصة ذهبية ليشن هجمة انتقامية بربرية هدفها إهانة المصريين والحط من كرامتهم ، وجرح كبريائهم التى بلغت ذراها إبان ثورة ١٩١٩ ، والإطاحة بزعيمهم سعد زغلول الذى قال إنه يحكم باسم أصحاب الجلاليب الزرقاء . . وارتكب أللنبى فى سبيل ذلك سلسلة من الأعمال الشرسة دون استئذان رؤسائه فى

وزارة الخارجية البريطانية ، مثل : طرد الجيش المصرى من السودان ، وتوسيع رقعة المساحة المزروعة قطنا فى السودان على حساب الإنتاج المصرى ، واحتلال جمرك الإسكندرية ، وفرض غرامة قدرها نصف مليون جنيه بأسعار ذلك الزمان . . إلخ .

وليس من شك ، فى أن الإطاحة بحكومة الشعب الأولى ، لقيت ترحيبا وقبولا من رأس الأتوقراطية الغشوم ـ الملك فؤاد ـ الذى سمع بأذنيه هدير الجماهير عبر نوافذ قصر عابدين ، وهى تهتف « سعد أو الثورة » قبل أسبوع واحد من مصرع السردار . ووجدها الملك فرصة للتخلص من هذا الفلاح الثائر العنيد ، الذى يصعب ترويضه ، ولم تفلح مباهج السلطة فى التخفيف من نزعته المتشددة وتمسكه بحقوق الشعب التى كفلها الدستور ، بعد أن اصطبغت بلون الدم أثناء حوادث الثورة .

وترك سعد الوزارة بعد تسعة شهور فقط من التجربة الليبرالية التى تمخضت عن دستور ١٩٢٣ . . وكانت تلك أفدح الخسائر السياسية التى نجمت عن مصرع السردار . لقد جاءت وزارة « إنقاذ ما يمكن إنقاذه » برياسة أحمد زيور ، لتلبى كل المطالب التى فرضها الإنجليز ـ وزيادة ـ وأصبح إقصاء الوفد عن الحكم هدفا ثابتا فى لائحة القصر الملكى ودار المندوب السامى . . وفى الانتخابات العامة التى أجريت عام ١٩٢٦ ، وحصل فيها الوفد على أغلبية ساحقة تخوله الحكم ، ولاحت بوادر عودة سعد إلى رياسة الوزارة ، فى هذه اللحظة تحركت البوارج الإنجليزية نحو الإسكندرية لتجعل من عودة سعد أمرا مستحيلا . ودخلت مصر فى دوامة الانقلابات الدستورية التى أسلمت زمام الأمور إلى حكومات مستبدة لا تستند إلى تأييد الشعب ، وإنما تستمد وجودها من قصر عابدين أو قصر الدوبارة .

والثابت تاريخيا ، أن سعد زغلول كان يعتبر حادث مصرع السردار طعنة فى ظهر الوفد . . وأثبتت الأحداث التالية صدق هذا الرأى . . فمن إذن الذى أمر بقتل السردار . . ؟!

بنــك مصــر

كان قيام بنك مصر فى مايو ١٩٢٠ ، هو أعظم إنجاز اقتصادى لثورة ١٩١٩ . . ولكى ندرك أهمية هذا الصرح الشامخ فى تاريخ مصر الحديث ، ينبغى أن نتذكر الحالة التى كان عليها الاقتصاد المصرى منذ التغلغل الاستعمارى الأوربى الذى بدأ فى عصر الخديو إسماعيل ، ثم بلغ ذروته باحتلال مصر عسكريا وخضوع الاقتصاد المصرى للسيطرة البريطانية ، حتى تحولت مصر بكاملها إلى مزرعة قطن لخدمة مصانع النسيج الإنجليزية ، وتحول المصريون إلى مستهلكين للمنتجات الإنجليزية . . وانفتحت مصر على مصراعيها للبنوك والشركات والمؤسسات الأجنبية . . وباتت مرتعا للمرابين الخواجات الذين انتشروا فى المدن ، وانبثوا فى القرى يمتصون عرق أبنائها بأرخص الأثمان . .

كنت تمشى فى قلب القاهرة التجارى ، فلا تجد محلا مصريا عليه القيمة . . فكل المحلات الكبرى تحمل أسماء أجنبية : شيكوريل ، شملا ، أوركو ، أفرينو بنزايون ، صيدناوى ، عمر أفندى ، داود عدس . . حتى محلات البقالة الكبيرة احتكرها الطليان والأرمن واليونانيون ، واقتصر نشاط المصريين على تجارة العطارة فى المحلات الصغيرة المكدسة فى الغورية وبين الصورين ، وعربات الفول والطعمية والكشرى التى تزين جدرانها بشعارات انهزامية تقول : ملك الملوك إذا وهب . . لا تسألن عن السبب . . !! وكانت البنوك ـ عصب الاقتصاد ـ تابعة للمصالح الأجنبية بما فيها بنك الدولة القائم على إصدار العملة ـ البنك الأهلى المصرى ـ ، فقد كان بنكا إنجليزيا لحما ودما . . ولا يحمل من سمات المصرية سوى الاسم المزيف . . فلم يكن أهليا . . ولا مصريا . . !!

في هذا الجو القاتم . . وفى هذه الغابة التى تمرح فيها وحوش كاسرة ، ظهر شاب مصرى مشبوب العاطفة ، صادق الوطنية ، متقدم الفكر ، اسمه طلعت حرب ، استحوذت على فؤاده فكرة أشبه بالخيال ، هى إنشاء بنك مصرى ، يعمل على تجميع مدخرات المصريين واستخدامها فى إنشاء صناعات مصرية وتمويل مشروعات مصرية . . ويعمل فيه مصريون ويستخدمون فى معاملاته اللغة العربية . . وعندما بلغ طلعت حرب سن الخامسة والعشرين أصدر فى عام ١٩١٠ كتابا صغيراً عنوانه (علاج مصر الاقتصادى ومشروع بنك مصر أو بنك الأمة) . وإذا كان الخطاب يقرأ من عنوانه ، فإن عنوان الكتاب يكشف عن مضمونه ، وهو أنه « لكى يتم الاستقلال السياسى ، فإنه من الضرورى أن تتوفر للوطن إمكانات التحرر الاقتصادى التى ترسى دعائم اقتصادية وطنية يستطيع الوطن أن يواجه بها الاختناقات التى سوف يجتازها فى مراحل نضاله مع الاستعمار . . تغذى كفاحه وتدعمه وتمنحه الصلابة وقوة الصمود . . » .

لقد وضع طلعت حرب يده على بيت الداء . . إن الاستعمار الاقتصادى هو الهدف الحقيقى للاحتلال . . ورأى بفكره الثاقب أن الاستقلال السياسى لن يكتمل، إلا إذا تحررت البلاد من أغلال الرق الاقتصادى . وكتب بيده روشتة العلاج فى هذا الكتاب الصغير . . وكان العلاج قيام بنك مصرى خالص يرعى مصالح المصريين ويأخذ بيدهم من مهاوى العجز والخمول .

ولكن . . كيف يمكن لهذا المشروع الأسطورى أن يرى النور وسط الدياجير المظلمة التى تخيم على مصر فى ظل جبروت كرومر . . وتواطؤ عباس الثانى . . وسلبية كبار الملاك الذين هادنوا الاحتلال وارتبطت مصالحهم بمصالحه . ولم ينظروا إلى أبعد من أقدامهم ؟! فلم يتخيلوا إمكانية قيام بنك مصرى ، متحرر من أغلال القهر الإنجليزى ، يعمل فيه مصريون . . كانوا يتصورون أن حرفة المال والتجارة سر لا يتقنه سوى الخواجات . . !

* * *

مثل هذا المشروع ، كان لا يمكن أن يرى النور إلا فى أحضان ثورة شعبية وطنية تقلب موازين القوى وتفتح عيون الغافلين على حتمية الاستقلال الاقتصادى . .

وقامت الثورة فى مارس ١٩١٩ بقيادة سعد زغلول . . وتفتحت ينابيع الوعى فى الشخصية المصرية . وترددت أصداء الحرية فى جنبات الوادى وتاقت نفوس المصريين إلى الحرية بمعناها الشامل . . وبأبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية . . وارتبط شعار « الاستقلال التام أو الموت الزؤام » بشعار « مصر للمصريين » وتحرير المصالح المصرية من السيطرة الأجنبية . . واستجاب المصريون إلى نداء سعد زغلول للمساهمة بقروشهم القليلة فى رأسمال (بنك مصر) . . ومن حصيلة هذه القروش ، تجمع مبلغ لا يزيد على ثمانين ألف جنيه ، كان هو النواة الأولى فى بناء الصرح الكبير . . وارتبط بنك مصر بثورة مصر ، وأصبح أولى ثمراتها المباركة . . وأروع إنجازاتها العملية . .

وكان تشجيع بنك مصر هدفا ثابتا من أهداف الثورة الوطنية . . فحين لجأت الثورة إلى أسلوب المقاطعة الاقتصادية للمصالح الأجنبية ، طلبت من المصريين أن يسحبوا أموالهم من المصارف الإنجليزية ، وأن يودعوها فى بنك مصر . . وحثتهم على شراء أسهم بنك مصر « حتى يبلغ رأسماله مبلغا يتناسب مع حالة البلاد الاقتصادية ، وبذلك يتسنى للبنك أن يساعد فى إحياء المشروعات الوطنية وتنشيط الصناعة والتجارة المصرية » .

وشب الوليد عن الطوق ، واتسع نشاطه حتى بلغت شركاته ١٤ شركة ، تمارس نشاطها فى جميع فروع الاقتصاد الوطنى . . وأثبت قدرة المصريين على الوقوف على أقدامهم . . وخرجت إلى الأسواق منتجات مصرية أقبل عليها المصريون وهم يشعرون بالفخار والاعتزاز لأنها من صنع بلادهم . . وكان من بين الشركات التى أسسها بنك مصر شركة اسمها (شركة بيع المصنوعات المصرية) . تخصصت فى بيع السلع المصنوعة بأيد مصرية . . ولكنها تحولت الآن ـ فى ظل الانفتاح ـ إلى مركز لترويج السلع المستوردة ، مثل غيرها من شركات القطاعين العام والخاص . . وتبدد الحلم الذى كافح من أجله طلعت حرب منذ ستين عاما ، على أيدى الغافلين الذين لا يدركون معنى الاعتزاز بالوطنية المصرية .

سنمار المصرى

ما إن فرغ طلعت حرب من بناء قلعة الاقتصاد الوطنى - بنك مصر - حتى كان جزاؤه نفس جزاء البنّاء الشهير (سِنِمّار) الذى بنى قصرا فخيما لأحد ملوك الفرس الأقدمين . . فلما انبهر الملك من روعة البناء ، خاف من سنمار أن يبنى لغيره أفخم منه . فصعد به إلى سطح القصر ، وألقى به من حالق !! وبات جزاء سنمار رمزًا على الجحود ونكران الجميل . . وكان جزاء طلعت حرب ، الإبعاد عن الصرح الذى بناه على كاهله طوبة طوبة ، ولكن عزاءه الوحيد أن البنك رسخت جذوره فى تراب مصر وفاءت ظلاله على الروابى الخضر ، وبات حقيقة ماثلة على صلابة الإرادة الوطنية فى مواجهة البطش الاستعمارى . . !

* * *

فعلى مدى عشرين عاما (١٩٢٠ - ١٩٤٠) استطاع طلعت حرب أن يجعل من بنك مصر بيتا مصريا خالصا يأوى إليه المصريون ، هربا من نار النفوذ الأجنبى الذى يأخذ بخناقهم ، ويستنزف أموالهم ، ويسخر بلادهم سوقا استهلاكية لتصريف منتجات المصانع الإنجليزية . . فظهرت شركات بنك مصر لتبنى قواعد النهضة الصناعية والتجارية والأدبية والفنية والثقافية . . وبمقتضاها تحولت مصر من بلد زراعى خامل ، إلى بلد مزدهر بالحركة والوعى ، وانطلقت المداخن إلى عنان السماء فى المحلة الكبرى وكفر الدوار ، لتقدم إلى المصريين نسيجا من أقطان بلادهم ودارت عجلات (مطبعة مصر) لترعى حركة التثقيف والتنوير ، وتقدم إلى العقل المصرى ثمرات الإبداع المصرى ، وقام البناء فى مسرح الأزبكية ليقدم إلى الناس فنا مصريا راقيًا ، وغذاء ثقافيًا مفيدًا ، حتى صناعة السينما لم تفلت من نشاط طلعت

حرب ، وقام ستديو مصر فى صحراء الهرم ليرعى صناعة السينما التى كانت حكرا على الأجانب ، واتسع نشاط ٢٤ شركة ليشمل كل مجالات العمل الوطنى من التأمين إلى العقارات ، ومن صناعة الزيوت والألبان إلى صناعة الأسمنت المسلح والمناجم والمحاجر ، ومن السياحة والفنادق إلى النقل والملاحة البحرية والطيران . . وباختصار لم يترك طلعت حرب فرعا من فروع الاقتصاد إلا غزاه ، وأقام له شركة تحمل اسم (مصر) العزيزة ، وبأموال مصرية خالصة ، وبسواعد مصرية شابة وضعت فى موضع الاختبار ، فكشفت عن جدارتها ، وتولد لديها الإحساس بالثقة والاعتداد بالنفس والاعتزاز بالنسب المصرى . . وأضحت شركات بنك مصر مدارس لتفريخ الخبرات التى حملت عبء النهضة الوطنية ، واستردت أرضا كانت سداحا مداحا للغرباء والأجانب .

* * *

فعل طلعت حرب كل هذه الأفاعيل ، فى ظل الوجود الإنجليزى المتسلط على شئون مصر والمتحكم فى إرادتها . . كانت مصر فى ذلك الحين ، قد حطمت بالثورة أغلال التبعية ، ومضت تمزق أكفانها وتستروح نسمات الحرية . . ولم يكن الطريق سهلا ميسورا . . كانت الحركة الوطنية تشق طريقها فى الصخر لاستكمال مسيرة الثورة ، وتكافح كفاح الصابرين من أجل تحرير الإرادة الوطنية من نفوذ ممثل الاحتلال القابع فى قصرالدوبارة ، واستبداد الطاغية القابع فى قصر عابدين ، وهى بين هذا وذاك تتقدم خطوة وتتعثر خطوات . .

وفى هذا الجو الملبد بالدسائس والمؤامرات ، استطاع طلعت حرب أن يقود سفينة بنك مصر فى غفلة من عيون الاحتلال ، ولو شئت الدقة لقلت إنها كانت غفلة الذئب الذى يترك فريسته حتى تتعثر فى شباكه وتسقط مستسلمة فى بؤرة الفشل والإحباط . فى البداية كان الإنجليز يظنون أن بنك مصر مشروع محكوم عليه بالفشل انسياقا وراء الوهم المستحكم بعدم قدرة المصريين على اقتحام دنيا المال والتجارة والصناعة . . ولكن الأيام أثبتت لهم كذب ما يزعمون ، ووقف البنك على قدميه كالمارد العملاق . . فلما ثارت غيوم الحرب العالمية الثانية ، واشتدت قبضة الإنجليز على اقتصاد مصر ، حانت لحظة الانتقام من طلعت حرب ، وهدم البنك

على رأس بانيه ، فأوعزت الحكومة البريطانية إلى مستشارها المالى فى مصر ، ليطلب من حكومة على ماهر أن تسحب من بلك مصر رصيد الحكومة المصرية ، وودائع صندوق توفير البريد . . فتعرض البنك لازمة خانقة فى السيولة النقدية ، أراد طلعت حرب أن يعالجها بالطريق المصرفى السليم ، وهو اللجوء إلى بنك الإصدار ـ وهو يومئذ البنك الأهلى ـ المصرى اسما والإنجليزى فعلا ـ ليرهن عنده محفظة أوراقه المالية لقاء قرض يعيد للبنك استقراره ويوفر له السيولة المنشودة ، بعد أن تزاحم الناس لسحب ودائعهم بسبب نذر الحرب . ولكن البنك الأهلى رفض الطلب بحجة أن طلعت حرب أفرط فى تقديم قروض « معدومة » إلى بعض عملاء البنك . . وانكشفت المؤامرة التى أفاض أحمد السوادى فى وصفها فى الفصل البديع الذى كتبه عن طلعت حرب ضمن كتابه (أقطاب مصر بين الثورتين) ؛ فقد بعث المستشار الإنجليزى برسالة إلى طلعت حرب فحواها أنه من الممكن معالجة أزمة البنك إذا استقال الرجل . . ونقل الأصدقاء الرسالة . وكانت دهشتهم بالغة حينما وجدوا طلعت حرب وقد انبسطت أساريره وهو يقول : الحمد لله . . فليبق بنك مصر لمصر . . وليذهب ألف طلعت حرب . .

واجتمعت الحكومة المصرية ، وبدلا من أن تصر على بقاء طلعت حرب على رأس البنك الوطنى ، استجابت للمطلب الإنجليزى وأعدت مشروعا تحل فيه الحكومة محل البنك الأهلى ، واجتمع البرلمان لبحث الاتهامات الدنيئة التى وجهت إلى طلعت حرب ، وتبين للمجلس أن الرجل لم يزل كما كان دائما مشرق الصفحة وضاء الضمير، وأن كل ما قيل عنه مفتريات أملاها الحقد . .

ووافق البرلمان على مشروع على ماهر ، وذهب طلعت حرب . . وجاء حافظ عفيفى المعروف برعايته للمصالح الإنجليزية ، لينفذ الجزء الأخير من المؤامرة ، وهو ملاحقة رجال الأعمال المصريين ، الذين كانوا يتعاملون مع البنك ، وفرض عليهم تسديد القروض فى وقت جفت فيه ينابيع السيولة النقدية ، فبيعت بيوتهم فى المزاد .

وقضى طلعت حرب أيامه الأخيرة فى سكون ، بعيدا عن الصرح الذى شيده بإصراره وجلده وإيمانه . . ولم يندم إذ أوى إلى الظل بقوة القهر . . وبقى البناء شامخا يواصل عطاءه النبيل . . وظل اسم طلعت حرب مقترنا بأغلى اسم لم يزل مرفوعا على هامات المصانع . . اسم مصر .

بنـــات الحـــور

لا تزال ظاهرة خسوف القمر دعوة إجبارية إلى كل أطفال مصر ، لكى يخرجوا إلى الخلاء وهم يحملون الطبول والصفائح الفارغة ، يدقون عليها فى إيقاع منتظم ، بينما صيحاتهم تتعالى إلى عنان السماء تلتمس من بنات الحور أن يترفقن بالقمر ويتركنه حرا يدور فى فلكه ، كى تنساب أشعته الفضية على الكون ، فتطارد أشباح الظلام وتبعث الأنس والبهجة فى القلوب .

وليست ظاهرة الدعاء للقمر عند الخسوف مقصورة على أبناء الريف ، وإنما هى ظاهرة مصرية عامة يشترك فيها أبناء مصر فى الريف والحضر ، فينطلق الجميع إلى الفضاء أو يصعدون فوق أسطح البيوت ، ويتوجهون بأبصارهم إلى القمر وقد بدا لهم شاحبا مخنوقا . . وكلما ازدادت رقعة الظلال على وجه القمر . . ازداد حماسهم وارتفع ضجيجهم وهم ينشدون :

يابنات الحور سيبوا القمر يدور
يارب احنا عبيدك يارب
والأمر بيدك يارب

ويظل أطفال مصر على إيقاعهم وضجيجهم ، إلى أن تستجيب بنات الحور إلى توسلاتهم ، فتنحسر الظلال . . ويزول الشحوب . . ويتحرر القمر من خناقه . . ويعود له بهاؤه وجماله . . وعندئذ يعود الصبية إلى بيوتهم ، وقد غمرت السعادة نفوسهم ، بعد أن نجحوا فى تخليص القمر من (خنقة) بنات الحور . . !!

وتذهب الدكتورة فاطمة حسين المصرى ، فى دراستها العلمية عن (الشخصية المصرية) من خلال الفولكلور المصرى ، إلى أن هذه العادة التى يتبعها المصريون إلى

الآن عند حدوث خسوف القمر . ربما لا يوجد لها مثيل فى أى بلد من بلاد العالم . . وانفردت بها مصر حتى أصبحت هذه العادة من الفولكلور المصرى الخالص . .

وفى محاولة لتأصيل هذه الظاهرة عن طريق تفسير ألفاظها ، تغوص بنا الباحثة فى أعماق التاريخ الفرعونى العتيد . . وترى أن جذور هذه العادة ضاربة فى القدم حتى أنها تعود بها إلى عصر ما قبل الأسرات ، وقبل توحيد الوجهين البحرى والقبلى على يد الملك مينا ، حين كان المصريون القدماء يعبدون إلها من أشهر آلهتهم المتعددة وهو الإله (حور) ، وكانوا يرمزون إليه برسم (الصقر) . . وكانت ديانة هذا الإله منتشرة فى غرب الدلتا ، ومقر عبادته مدينة دمنهور الحالية ، أو إحدى ضواحيها . . ثم اتسع نفوذ هذه المدينة وبسطت سلطانها على المدن المجاورة ، إلى أن فرضت نفوذها على الوجه البحرى كله . . وبذلك انتشرت عبادة الإله (حور) بانتشار نفوذ بلدته ، وأصبح لهذا الإله أسماء متعددة فى البلدان المختلفة . . فهو الإله (حور خنتى خت) فى منطقة بنها الحالية ، وهو الإله (آن حور) فى منطقة سمنود ، وهو الإله (حور خنتى أرتى) فى مطقة أوسيم . . وحدث ذلك كله قبل وحدة الوجهين . . فلما توحد الوجهان انتقلت عبادة حور إلى الوجه القبلى أيضًا ، وأصبح من أشهر آلهة مصر ، حتى إن الأسطورة القديمة جعلت من (حور) أحد أفراد الثالوث المقدس : إيزيس وزوجها أوزوريس وابنها حوريس . وهو الذى ساعد أمه إيزيس على الانتقام من عمه (ست) الذى قتل أخاه وقطع جسده إربا أخفاها فى الأقاليم المصرية ، فكانت مصدر النماء والخضرة . . مثلما كانت دموع إيزيس على زوجها مصدر فيضان النيل . ولكن (حور) الذى جعلت منه الأساطير إلها عيناه الشمس والقمر ، استطاع أن يقضى على روح الشر وينتقم لأبيه ويتربع على عرشه بفضل أمه التى اعتبرها المصريون مثلا للأم الرءوم .

* * *

وتروى الأسطورة ملاحم الصراع بين (حور) وعمه (ست) ، وقد قامت بينهما حروب طويلة . . فكان حور كلما أراد أن يهوى بخصمه قذف به إلى الأرض ، وقد أمسك به من مقتله . . فيكفهر وجهه . ويتغير لونه . . ويحاول أن يتخلص من خصمه . . وعندما يرى المصريون تغير لون القمر يدركون أن الإله حور ، يحاول أن

يقتل غريمه . . فيفزعون إليه بالصلوات والترتيلات والأناشيد حتى يترك (حور) خصمه (ست) استجابة لرغبة الشعب .

هذا هو تفسير مصر القديمة الفرعونية لظاهرة خسوف القمر . . وأصبح من عادات المصريين منذ العهد الفرعونى أن يهرعوا إلى حور ليترك القمر . . ولم يقلع الشعب المصرى فى كل عصوره التاريخية عن التضرع للإله حور ليترك القمر ، بالرغم من وجود الديانتين السماويتين : المسيحية والإسلام فى مصر .

وتذكرنا الدكتورة فاطمة حسين المصرى ، بأن ظاهرة الدعاء للقمر لا تزال قائمة فى عصرنا الحالى حيث تغلب الديانة الإسلامية ، كل ما هنالك أن المصريين يصبغون هذه العادة الفرعونية القديمة بصبغة إسلامية فينشدون :

يابنـــات يا حـــور الجنـــة
ما تسيبـــوا القـــمـــر يتهنى

وجاءت الصياغة الجديدة تمشيا مع ما ورد فى القرآن الكريم عن ذكر حور الجنة فقال العامة والدهماء فى مصر إن بنات الحور هن حور الجنة . . أما الباحثة فتفسر قولهم هذا بأن الحور هم جنود وأتباع الإله (حور) عند قدماء المصريين .

* * *

وليس المهم إذا كان المصريون يقصدون حور الجنة ، أم جنود حور . . ولكن المهم هو بقاء هذه الظاهرة إلى الآن لتكشف عن قوة العادات والتقاليد القديمة وأثرها فى تكوين الشخصية المصرية ، وبقاء الخرافات والأساطير مصدرا للسلوك ومنبعا لكثير من التصرفات التى نمارسها ولا ندرك أصلها ، خصوصا فى مراسم الموت والدفن وما يصاحبها من نواح وعويل واحتفالات ذكرى الأربعين .

مـدبـح الإنجليـز

لو كان سلطان مصر العظيم ، الظاهر ركن الدين بيبرس ، يعلم أن مسد الكبير الذى يحمل اسمه ، سوف يتحول ذات يوم إلى مخبز ومصنع للصابون ، مذبح للإنجليز !! لفكر ألف مرة قبل أن يقدم على إنشاء هذه التحفة المعما الجليلة ، التى تعتبر أحد معالم القاهرة المملوكية . . ولكنها سنة الحياة التى تم القوة وتحتقر الضعف . . وكأنما شاءت الأقدار لهذا المسجد الكبير أن يكون سد حيا لهذه الحقيقة التاريخية الهامة . . فيتلألأ بالأنوار فى عصور القوة والاقتدار ويتحول إلى خرابة فى عصور الضعف والانحطاط . .

لقد شرع بيبرس فى بناء مسجده هذا عام ٦٦٥ هـ ـ بعد أن أرسى نفوذ مصر الشرق الإسلامى ، وجعل منها قوة عالمية مرهوبة الجانب ، فى وقت أوشكت جحافل الغزاة أن تطبق عليها من الغرب والشرق . . ولكن هذا الفارس الذى أو جرأة منقطعة النظير ، استطاع أن يحارب فى الجبهتين ، فشتت قوات الفرنسيين المنصورة وأسر ملكهم لويس التاسع ، ثم استدار ليواجه التتار فى عين جالوت ء أرض فلسطين قبل أن تطأ أقدامهم حدود مصر ، فأذاقهم كأس الهزيمة النكراء الن لم يبتلوا بها منذ خروجهم كالطاعون من بطن آسيا المجدبة ، وأطاح برأس قائده المتوحش كتبوغا . . فبدد نشوة الزهو والغرور التى أسكرتهم ، وكانت بداية انحس خطرهم الذى هدد الحضارة العالمية . . وما إن فرغ بيبرس من انتصاراته الباهرة حت تفرغ للإنشاء والتعمير . . وكان أول الحكام المماليك الذين فتنوا بإقامة المنشآ العمرانية حتى قال عنه المؤرخ أبو المحاسن بن تغرى بردى : بنى فى أيامه بالدي المصرية ما لم يبن فى أيام الخلفاء المصريين ـ يقصد الفاطميين ـ ولا ملوك بنى أيو من الأبنية والرباع والخانات والقواسير والدور والمساجد والحمامات . .

وتستطيع أن تتأكد من صدق مقولة ابن تغرى بردى ، إذا قمت بجولة تفقدية فى حنايا القاهرة المملوكية لترى بقايا هذه المنشآت لا تزال قائمة شاهدة على افتتان الرجل بالعمران وشغفه بالبناء . . وكأنما ورث هذه الحرفة عن أسلافه الفراعين الذين جلسوا على عرش مصر ، فجمعوا بين وظيفة الحكم وحرفة البناء . . ففى قلعة الجبل عمر دار الذهب ، وبنى بها قبة عظيمة محمولة على أثنى عشر عمودا من الرخام الملون . . وكذلك عمر بالقلعة طبقتين مطلتين على رحبة الجامع ، وأنشأ بجوار باب القلعة العمومى (برج الزاوية) ، وهو البرج الذى لا يزال قائما حتى اليوم فى الزاوية الشمالية الغربية من السور القديم للقلعة ، ثم أنشأ بيبرس على هذا البرج قبة وزخرف سقفها ، ثم أقام بجوارها طباقا (مسكنا) للمماليك ، وفى رحبة القلعة أنشأ دارا كبيرة لولده الملك السعيد . . وجدد بيبرس أيضا الجامع الأنور والجامع الأزهر . . وبنى جامع العافية بالحسينية ، وأنفق عليه فوق الألف درهم ، وأنشأ بالقرب منه زاوية الشيخ خضر ، كما أنشأ قبة جميلة عند مقياس الروضة ، وجدد قلعة جزيرة الروضة . . هذا فضلا عن الحمامات والطواحين والأفران والخانات والأسواق العديدة . . ولم تحرم ضواحى القاهرة من عناية بيبرس فشملت عنايته العمائر ، من مسجد التبر ، إلى أسوار القاهرة ، إلى الخليج وأرض الطبالة . . واتصلت العمائر من باب المقس (ميدان رمسيس) إلى باب اللوق ، وقلعة الكبش ، ومشهد السيدة نفيسة رضى الله عنها .

ولم تقتصر اهتمامات بيبرس العمرانية على الديار المصرية ، وإنما امتدت إلى الحجاز بصفته خادم الحرمين ، فأتم عمارة الحرم النبوى الشريف بالمدينة ، وعمل منبره ، وجعل بالضريح النبوى « درابزينا » ، وطلى سقوفه بالذهب وبيض حيطانه وجدد البيمارستان بالمدينة ونقل إليه سائر الأدوية والمعاجين والأكحال وبعث إليه طبيبا مصريا . . وكان بيبرس أول حاكم مصرى يبعث (المحمل) إلى الحجاز حاملا الكسوة للكعبة الشريفة . وكان يوم خروج المحمل عيدا شعبيا ، يخرج فيه أهل القاهرة ، لتوديع المحمل ومعه (الصرة) للإنفاق على مجاورى الحرمين الشريفين . . وبقى هذا التقليد ساريا يحرص عليه حكام مصر حتى سنوات قريبة .

أما عن جامع الظاهر ، فتقول الدكتورة سعاد ماهر ، نقلا عن جامع السيرة

الظاهرية : إن السلطان اهتم بعمارة جامع بالحسينية ، وسير الأتابك فارس الدين أقطاى المستعرب ، والصاحب فخر الدين وجماعة من المهندسين ، لكشف مكان يليق بأن يعمل جامعا ، فتوجهوا لذلك ، واتفقوا على مناخ الجمال السلطانية ؟ فقال السلطان : لا والله . . لا جعلت الجامع مكان الجمال . . وأولى أن أجعله ميدانى الذى ألعب فيه بالكرة ، وهو نزهتى . . ثم ركب السلطان وصحبته وخواصه والوزير والقضاة ، ونزل إلى ميدان قرقوس ، وتحدث فى أمره وقاسه ورتب أموره وأمور بنائه ، ورسم بأن يكون بقية الميدان وقفا (حكرا) على الجامع ، ورسم بين يديه هيئة الجامع ، وأشار بأن يكون بابه مثل باب المدرسة الظاهرة ، وأن يكون على محرابه قبة قدر قبة الإمام الشافعى .

ويضيف المقريزى : وكتب السلطان فى وقته الكتب إلى البلاد بإحضار عمد الرخام من سائر البلاد ، وكتب بإحضار الجمال والجواميس والأبقار والدواب من سائر الولايات ، وكتب بإحضار الآلات من الحديد والأخشاب النقية برسم الأبواب والسقوف وغيرها . كما عين عدة ملاحظين على عمارة الجامع .

وبقى جامع الظاهر يؤدى وظيفته المقدسة ، طوال العصر المملوكى . . فلما دخل العثمانيون مصر ، ضنوا بالإنفاق عليه بحجة اتساع رقعته ، وعجز الخزانة عن الصرف عليه . وكان من نتائج ذلك ـ كما تقول الدكتورة سعاد ماهر ـ أن ساءت حالة الجامع ، وأصابته يد الاهمال والتخريب ، فحوله العثمانيون إلى مخزن للمهمات الحربية ، كالخيام والسروج وغيرها . . وفى عهد الحملة الفرنسية ، تحول الجامع إلى قلعة وثكنات للجند ؛ وعرف الجامع فى ذلك الوقت باسم (قلعة سيكوفسكى) . ويذكر الجبرتى أنهم حولوا مئذنته إلى برج ، ووضعوا المدافع على أسواره ، وبنوا مساكن للجند بين جدرانه . .

وكأنما شاءت الأقدار أن ينتقم الفرنسيون ـ على يدى نابليون ـ من هزيمة لويس التاسع باتخاذهم مسجد الظاهر ـ حامل لواء النصر عليهم ـ موطنا لخيولهم وقلعة يصبون منها النار على أهل القاهرة !!

واستمر إهمال مسجد الظاهر ، طوال القرن التاسع عشر ، فتحول فى عصر محمد على إلى معسكر لإحدى الفرق العسكرية الوافدة التى ساندت محمد على ، وفى

بعض الأوقات تحول إلى مخبز ، ثم استعمل بعد ذلك مصنعا للصابون . ولم يسلم الجامع من جريمة السطو على أعمدته ، عندما طلب الشيخ الشرقاوى نقل أعمدة الجامع الرخامية وكذلك بعض أحجاره لبناء رواق الشراقوة بالجامع الأزهر . . كما نقلت بعض أعمدته لاستخدامها فى بناء قصر النيل ، ولما دخلت القوات البريطانية القاهرة بعد إخماد الثورة العرابية سنة ١٨٨٢ اتخذوا من المسجد مخبزا . . ثم سلخانة لذبح المواشى اللازمة لإمداد قوات الاحتلال . . ومنذ ذلك الحين أطلق العامة على مسجد الظاهر اسم (مدبح الإنجليز) . ورغم أن عملية الذبح توقفت منذ عام ١٩١٥ . . إلا أن هذا الاسم لا يزال ساريا على الألسنة . . وفى سنة ١٩١٨ ، بدأت الدولة تهتم بالمسجد ، فتسلمته لجنة حفظ الآثار العربية ، فأصلحت بعض أجزائه وقامت بترميمها وخاصة الجزء المحيط بالمحراب ، وأعدته لإقامة الشعائر . وفى سنة ١٩٧٠ بدأت هيئة الآثار تهتم بإعادة بناء الجامع ، وإعادته إلى حالته الأولى . . ولا تزال الجهود مستمرة لإعادة مسجد الظاهر إلى مجده القديم . .

عـاقـر رغـم أنـفهـا

كانت باحثة البادية (ملك حفنى ناصف) ، أشهر فتاة مصرية فى العقد الأول من هذا القرن ، ودوّى اسمها فى أنحاء الشرق من خلال المقالات التى كانت تكتبها على صفحات (الجريدة) تحت عنوان (نسائيات) ، وتعبر فيها عن تطلعات المرأة الشرقية إلى حياة كريمة فى إطار التعاليم الدينية والمبادئ السامية التى تتمشى وحاجة المجتمع وتطوره ورقيه . . فكانت تدعو إلى مجاراة العصر بقدر ما تسمح به الحاجة والاقتباس من الحضارة الغربية بقدر ما يلائم ظروف البلاد وينفع الحياة العائلية والاجتماعية ولا ينافى الروح القومية وروح الاستقلال الوطنى .

ولم يكن جهاد باحثة البادية مقصورا على الكتابة فى الصحف ، وإنما كانت تخطب فى المجتمعات والمنتديات . . فكانت أول فتاة مصرية ـ بل شرقية ـ انبرت تكتب وتخطب وتنظم الشعر دفاعا عن قضايا بنات جنسها . . ورغم أن ملك ظهرت فى وقت ذاعت فيه دعوة قاسم أمين التحررية ، إلا أن أفكار (باحثة البادية) كانت أشد تأثيرا فى عواطف الناس من أفكار (محرر المرأة) ، الذى كان يحارب قضية غيره . . ويطرح آراء جريئة متطرفة تصدم مشاعر مجتمع محافظ . . أما ملك فكانت تغمس قلمها فى قلب الأنثى ، وتعبر بصدق عن محنة بنات عصرها ، وهن يتعرضن للهوان بسبب التقاليد الظالمة ، والسلوكيات المجحفة . . وكانت صرخاتها الأدبية أشبه بزفرات حزينة توقظ الضمائر . . وتحرك المشاعر الرقيقة . . وتثير الدموع والعبرات . ولم يكن أحد من جماهير قرائها ـ باستثناء المقربين ـ يعرف أنها تعبر عن مأساتها الشخصية ، وتصور نكبتها الخاصة ، وترسم خفايا محنتها الفاجعة .

كانت ملك كبرى سبعة أبناء ، أنجبهم الأديب الشاعر المرموق حفنى بك

ناصف ، فنشأت فى بيت علم وأدب ، وحفظت من عيون الشعر وقطوف الأدب ما لم يتهيأ لأترابها من طالبات المدرسة السنية . . فلما تخرجت عينت معلمة فى نفس المدرسة . وكان احترافها للتدريس ـ فى حد ذاته ـ خطوة تقدمية فى عصر كان العمل فيه مقصورًا على ذوات الحاجة المعوزات . وانطلقت تدعو بنات العلية للنزول إلى ميدان العمل ، بدلا من حياة الثرثرة والخمول والاتكال على الآباء والأزواج . واجتذبت شهرتها أحد سراة البدو فى إقليم الفيوم ، فخطبها وتزوجها ، وهى لم تزل فى ميعة الصبا ، وحملها إلى مضارب القوم على حافة الصحراء . وودعت الفتاة حياة القاهرة بأضوائها وشهرتها . . وخلعت رداء المجتمع المصرى ، وتزيت بزى البدوى المتمثل فى العباءة والكوفية والعقال ، واستقبلت حياتها الجديدة بروح راضية ونفس قانعة . وبدت لها البادية طريفة شائقة ، يزيدها الغموض والإبهام سحرا على سحر ، فأسلمت « ملك » نفسها إلى فتنة غامرة ، واستسلمت لقدرها يقودها خيالها الشعرى إلى المجهول الساحر . وتمثلت لها رؤى بعيدة رأت فيها نفسها تحمل قبس النور ومشعل الحياة ، إلى مجاهل البادية ، وتنقل إلى أهلها ما اختزنته روحها من علم ومعرفة وحب صادق .

ومرت السنوات الأولى من الحياة الزوجية لا يعكرها غير نظرات قلقة من جانب الزوج الذى كان ينتظر من زوجته الجديدة ، أن تلد له أولادا ، يرفعون من قدره فى مجال الزعامة القبلية ، ثم تحول القلق إلى محنة ، عندما تأكد للزوجة الشابة أنها لن تحقق للزوج أمله فى الوريث . أما هو فلم يثر حوله الشكوك فى قدرته على الإنجاب . فقد سبق له الزواج بابنة العم وأنجب منها فتاة ، وبذلك لصقت تهمة العقم بالزوجة الطارئة ، وحكم الناس عليها بأنها عاقر عقيم . . وتحولت نظراتهم إليها إلى سهام مسمومة ، تنال من كرامتها وكبريائها فى مجتمع يزن المرأة بعدد ما تلد من أولاد . . وليس بمقدار ما تحمل من علم وثقافة وحب للإنسانية . وأدركت « ملك » أن عليها أن تخوض معركتين فى وقت واحد : معركة استرداد كرامتها الجريحة أولا . . ومعركة تحرير نساء القبيلة من هذا العرف الصارم الظالم الذى يهدر حق الأنثى فى الحياة إذا لم تلد . . وهو أمر لا ذنب لها فيه . . وحول هذه المرحلة الحرجة من محنة باحثة البادية، تقول الدكتورة عائشة عبد الرحمن (بنت الشاطئ) : إن ملك حشدت للمعركة قوى شبابها وعلمها ، وظاهرتها قوى أخرى من كبريائها الجريحة ، وسعادتها

الموءودة ، وأمومتها المحرومة ، وقلبها الممزق . . وخاضت المعركة بجسمها وروحها بقلمها ولسانها ، ببشريتها وإنسانيتها ، بدمها وأعصابها . . ولكنها وجدت نفسها فجأة تنساق بالرغم منها مع تيار العرف السائد ، فتشتهى الولد اشتهاء قاهرا قاسيا وتكابد من أهوال الحرمان ما لا طاقة لبشريتها باحتماله ثم بلغ بها الأمر مداه ، فإذا هى ـ المتعلمة المثقفة الممتازة ـ تنظر إلى خادماتها الحوامل والأمهات ، نظرة من تود لو دفعت كل جاهها وثروتها وكل علمها وثقافتها ، ثمنا لوليد ـ أى وليد ـ تحمله مثلهن وتاقت نفسها إلى عيشة خشنة متواضعة مع زوج لها وولد ، فى عش من قش ، وخيمة من صوف ، وكوخ من خشب . . !!

وقد روعها هذا الانهيار النفسى ، أكثر مما روعتها المحنة ذاتها ، فانصرفت عن حرب القوم لتحارب نفسها ، ولاح لها وسط هذه الظلمات المتراكمة شعاع هزيل من نور . . لقد كتب عليها الشقاء ، فما تستطيع أن تمحو هذا المكتوب ، ولا أن تجعل من العاقر ولودا . . ولكنها تستطيع أن تفعل شيئا لسواها من التعيسات اللاتى يتجر عن الخسف والهوان ، وتستطيع أن تصور للناس تلك المحنة التى نغصت حياتها ، وتقص على الضمير الإنسانى قصة تلك المخلوقة البائسة التى أهينت لأنها عاقر . . !!

تقول بنت الشاطئ فى تاريخها لحياة باحثة البادية : من ذلك الحين ، اتجهت ملك إلى الحياة العامة تحارب فى الميدان الاجتماعى ، وتكافح من أجل جميع النساء . . وراحت تبعث من مأواها النائى صيحات تسجل قضية « الجنس » تسجيلا صريحا دقيقًا ، وتعبر عن آلامه بصوت مؤثر . . وقد رددت « الجريدة » صدى هذه الصيحات التى ظلت تنطلق من البادية أعواما طوالا ، فما أضعفها طول العهد . . وأصغى الناس مبهورين إلى « النسائيات » ، وتلقاها شيوخ الأدب مقدرين ، ورأى عميدهم ـ أحمد لطفى السيد باشا ـ أن هذه النسائيات قد اشترك فى تأليفها « ما ورثته ملك عن أبيها من ذوق فى الكتابة وملكة الانتقاد » . أما بنت الشاطئ فترى أنها ثمرة حياة « ملك » فى البادية بعد زواجها : تلك الحياة التى أنضجتها التجربة ، وهذبها الألم ، وأرهفها الحرمان . . لقد ظلت المسكينة تتلوى فى باديتها من حرقة الظمأ ، وأمست حياتها قطعة من العذاب ولونا من الاستشهاد . .

أجل . . الاستشهاد فى سبيل قضية خاسرة . . فقد شاء القدر لهذه المخلوقة المعذبة أن تعرض نفسها على طبيب شهير فى الآستانة ليعالجها من العقم . . وفحصها الطبيب مرة . . ومرة . . ومرات . . ثم كانت المفاجأة المرعبة عندما اكتشف أنها ليست عاقرا . . وأن قدرتها على الإنجاب لا تقل عن قدرة غيرها من بنات حواء . . !!

من أين إذن جاءت تهمة العقم . . ؟؟

لقد تبين أن الزوج ـ بعد إنجابه من زوجته الأولى ـ أجريت له عملية جراحية عاد بعدها عقيما لا ينجب . . !! ولم تتحمل المسكينة هول الصدمة . . فذابت كما تذوب الشمعة المحترقة . . وذوى رحيقها فى احتضار بطىء حتى أسلمت الروح فى ١٨ أكتوبر ١٩١٨ ، وهى فى ريعان العمر وعز الشباب . . ولم تتعد الثلاثة والثلاثين ربيعا . . ولم يصمد أبوها المسكين للفاجعة فأصيب بالشلل ولحق بابنته بعد شهور .

محامى العظماء

كانت أول مرة ، رأيت فيها الأستاذ عباس محمود العقاد ، فى أواخ الخمسينيات. كنت وقتها طالبًا بالجامعة ، وأخطو خطواتى الأولى فى بلاط صاحـ الجلالة . . وسمعت عن الندوة التى يعقدها العقاد كل يوم جمعة فى منزله فى مصـ الجديدة . فسعيت إليها مع نفر من زملائى القادمين من الريف ، وفى طلي اهتمامنا أن نرى الأدباء والمشاهير الذين قرأنا لهم ، ورأينا صورهم فى الصحف والمجلات وسمعنا أصواتهم من الراديو . . ولم تكن رؤية العقاد مفاجأة لى . كانـ حقيقته تقارب الصورة التى رسمتها له فى خيالى . . عملاقا . . أشبه بفارس قائ على صهوة جواده ، شاهر سيفه ، وكأنه على استعداد دائم للنزال . . ولكن المفاجـ كانت فى اعتداده بنفسه واحترامه لذاته إلى حد الغرور !

أذكر فى إحدى الجلسات أنه كان يتكلم عن جائزة نوبل ، والسبب فى عد اقترابها من منطقة الأدب العربى ، فتطاول أحد زملائنا وسأله : ومن ترشح مـ الأدباء العرب لنيل هذه الجائزة ؟ فأجابه العقاد على الفور :

أنا يا أخى . . وهل يوجد من يستحقها عن جداره غيرى ؟ !! ورغم أن الرد كا أشبه بمزحة أو نكتة ، إلا أن أحدًا من الجالسين لم يجرؤ حتى على الابتسام . وواصل العقاد حديثه عن نفسه ، معددا جوانب العظمة فى قيمته الأدبية ، حتى لكأنه كان يتحدث عن شخص آخر . !! ووجه المفاجأة لى وزملائى – ليس فى أ العقاد لا يستحق جائزة نوبل ، فهو بلا جدال أكبر منها ، ولكن فى أنه كان يتحدث عن نفسه بطريقة تصادم طبيعة التواضع التى نشأنا عليها فى الريف . ولكن العقا تجاوز هذه الحالة التى تتخفى فى رداء التواضع ، لتتجاهل جوانب العظمة التى يراه أجدر بالجلاء ، وأحق بالذيوع والتبيان .

لم أكن ، فى ذلك الوقت المبكر ، أعرف أن العقاد من المؤمنين بالعظمة والمبشرين بالعبقرية التى ترقى بأصحابها وترتفع بهم من صفوف العامة إلى مراتب العلية النادرين . ثم اقتربت من العقاد فى كتبه ، وعايشت أبطاله المرموقين فوجدته « محاميا » بليغا يصول فى محكمة التاريخ بصوته الجهورى ، وحججه القوية ، وعباراته اللاذعة ، مدافعا عن أبطال الإنسانية وقادتها وعظمائها ، كاشفا عن جوانب العظمة والسمو فى شخصياتهم ، ماسحا ما علق بهم من افتراءات الجهلة وتجنيات الحاقدين ، رغم ثقته بأن أبطاله ليسوا فى حاجة إلى دفاع ، فيكفيهم مجدا أنهم أدوا رسالتهم ، وقالوا كلمتهم واحتلوا مكانا عليا فى مراتب الخلود . إنما كان العقاد يهمه أن تعرف الإنسانية أن قيمتها لن تتحقق ما لم تعرف لعظمائها السالفين واللاحقين حقهم من الاحترام والتوقير .

كان أشد ما يؤلم العقاد ، أن تتفشى تلك الجراثيم الخلقية عند الناشئة ، فتجنح بهم إلى الغض من قيمة البطولة والاستخفاف بالعبقرية الفردية ، التى هى قيمة مغروسة فى النفس قبل أن تبرزها الأعمال والتجارب . وكان من أخطار هذه النزعة المريضة أن أصبح التطاول على العظماء موضة تقدمية يتباهى بها الجهلاء والحاقدون . وإذا سألت العقاد عن سر تمجيده للبطولة والأبطال فسوف تجد عنده الجواب الأوفى : إن إيتاء العظمة حقها ، لازم فى كل آونة وبين كل أمة ، ولكنه فى زماننا هذا ألزم منه فى أزمنة سالفة . وعالمنا المعاصر أحوج ما يكون إلى المصلحين النافعين لشعوبهم وللإنسانية كافة ، ولكن كيف يتاح لمصلح أن يهدى قومه وهو مغموط الحق !! معرض للجحود والنكران !! وهل تستطيع الإنسانية أن تفرز أبطالا جددًا ما لم توف أبطالها السالفين حقهم من التوقير والإجلال ؟!! .

لقد هال العقاد ، كما هال كل غيور ، أن يرى الناس قد اجترءوا على العظمة رغم حاجتهم إلى هدايتها ، وأفزعه أن يرى الجهلاء والدهماء والغوغاء يغضون من قيمة الأبطال ، وينالون من مكانتهم ، ويتجنون على أقدارهم ، وتلحق بهم المثالب والنقائص . وهذا التجنى له عند العقاد مسببات كثيرة ، أهمها ذيوع الحقوق العامة وشيوع نزعة المساواة ، مما أغرى صغار النفوس بإنكار الحقوق الخاصة للعظماء الذين ينصفهم التمييز وتظلمهم المساواة . وهو يرى أن بعض الناس قد أساءوا فهم

(الديمقراطية) ، وظنوا أنها حرية الصغير فى تجريح الكبير ، وأن المساواة القانونية تلغى الفوارق الطبيعية ، وأن الثورة على الحكام المستبدين معناها الثورة على كل ذى مكانة من العظماء ، فكثر التطاول على كل عظمة إنسانية ، ولكن إلى أى مدى كان هذا المنهج صحيحا فى تقييم الأبطال ؟

لقد كان الأستاذ العقاد مفتونا بأبطاله إلى درجة الوجد الصوفى . . فهو لا يقبل نقدا لتصرفاتهم ، حتى لو كان التصرف بسيطا هينا . ويرى فى نقد الأبطال محاولة مفتعلة للتطاول عليهم والزراية بهم . . وكان العقاد يسخر من مناهج البحث التاريخى ، التى تتناول حياة الأبطال بعين فاحصة تفصل ما بين الحسنات والسيئات فى سلوكهم ، ويستنكر مسلك الكتاب الذين (يزعمون) الإنصاف عندما يفرقون بين الثناء والملام ، ويسترسلون فى سرد الحسنات ، ثم ينقلبون من كل حسنة إلى عيب يكافئها ، ويشفعون كل فضيلة بنقيصة تعادلها ، فهم ـ فى رأيه ـ يفعلون ذلك توقيا لمظنة المغالاة والإعجاب المتحيز ، بينما هو يرى فى التحيز شيئا لا يستحق الملام، بل يمضى إلى أبعد من ذلك ، فيصف هذا المنهج بالمراءاة والكذب والتمسح بالعدل والإنصاف والموضوعية ، وهى منه براء . . وأصحاب هذا المنهج ـ عنده ـ لا يقلون ظلما عن القاضى الذى تحاكم إليه أحد الملوك فى ملكية عقار ينازعه فيه بعض السوقة ، فحكم القاضى على الملك بغير الحق ليغنم سمعة العدل فى محاسبة الملوك فما كان من الملك إلا أن عزله لأنه حكم بالظلم وهو يبتغى الرياء بظلمه ، فكان الملك عادلا ؛ لأنه أنصف ، وهو مستهدف لتهمة الظلم ؛ وقاضيه قد ظلم ، وهو يتراءى بالإنصاف .

* * *

وبهذا المعيار انبرى العقاد للدفاع عن أبطاله وتبرير تصرفاتهم جملة وتفصيلا فكل تصرف منهم له عنده مسوغ ، وكل خطأ له دوافع وظروف تنقله إلى دائرة الحسنات التى يستحق عليها التقدير والإعجاب . فلا يثير العقاد شىء قدر أن تحاسب أبطاله ، وتخضعهم لمقاييس الخطأ والصواب ، فهل بلغ العقاد بأبطاله مرتبة العصمة التى لا يجوز معها نقد أو حساب ؟ وهل أضفى عليهم حصانة لم

يفرضوها هم على أنفسهم ؟ إن قارئ « العبقريات » لابد أن يخرج بهذا الانطباع . . ولا يملك إلى أن يتساءل عن مدى صحة هذا المنهج .

وإذا كان لكل فعل رد فعل معاكس له فى الاتجاه ، كما يقول علماء الطبيعة ، فإنه يمكننا أن نتفهم أسباب مغالاة العقاد فى حماية أبطاله . . لقد كانت ردة فعل لنزعة الاستخفاف والتطاول التى شاعت فى حياتنا السياسية والفكرية والأدبية ، بعد ذيوع مناهج البحث الأوربية التى تعالج الظاهرة « الإنسانية » بنفس البرود الذى تعالج به الظاهرة « الطبيعية » ، وتتناول حياة الأبطال بأسلوب تشريحى مجرد من اعتبارات التقدير والاحترام والتكريم . فإذا أضفنا إلى كل ذلك نزعة الحقد الكامنة عند بعض المستشرقين ، لأدركنا سر غضبة العقاد ، وتصديه لهذه الهجمة الشرسة ، التى تهدد الأبطال وتزعزع مكانتهم السامية فى نفوس الناس . فكان عليه أن يحمى عباقرة الإنسانية عامة ، وأبطال الإسلام بخاصة ـ من عمليات التجريح والتشويه التى كانت تجرى باسم العلم والأمانة والموضوعية .

* * *

ولكن الحصانة التى فرضها العقاد على أبطاله ، كان من شأنها أن تؤدى إلى عكس الغرض الذى أراده ، لأنها تتناقض مع أصل من أصول الفكر السياسى فى الإسلام ، وهو حق الرعية فى محاسبة الراعى ، ونزع العصمة عن الحاكم حتى تسهل محاسبته . وكان الخلفاء الراشدون يعون هذه الحقيقة وعيا تاما ، ويحرصون على إعلانها وتأكيدها فى خطب البيعة التى يلقونها على جمهور الأمة فى أول يوم من أيام ولايتهم . ومضى علماء الإسلام الأوائل فى تطبيق هذا المنهج المتوازن فى تقدير الرجال، حتى انتهى بهم إلى تأسيس علم « الجرح والتعديل » ، وهو علم جليل لم تعرف له سابقة عند الأمم السالفة ، وهدفه التثبت من صحة الروايات والأخبار المتواترة عن طريق نقد الرواة ـ وبعضهم من الصحابة والتابعين ـ والتأكد من أمانتهم وعدالتهم ، أو عكس ذلك من كذب أو غفلة أو نسيان . وكان العلماء يختبرون بأنفسهم من يعاصرونهم من الرواة ، ويسألون عن أحوال من سلف وأخلاقهم وسلوكهم ، ثم يعلنون رأيهم فيهم دون تحرج أو شعور بالإثم ، لأنهم كانوا يضعون

الحقيقة وحدها نصب أعينهم . وعلى هذا الأساس المتين نهضت مناهج البحث فى ظلال النهضة العقلية والفقهية والفكرية التى يفخر بها الإسلام .

ولم يكن الأستاذ العقاد غافلاً عن ذلك ، ولكنها العاطفة الحارة التى انطوت عليها نفسه الكبيرة تجاه أبطاله ، فآثر أن يقدمهم إلى الناس ، وقد أحاطت بهم هالة من الجلال والجمال . . ولم يكن من اليسير ، أن يمر منهج العقاد ، دون أن يتعرض للنقد من جانب معاصريه الذين كانوا يؤثرون تقديم الأبطال فى صورة واقعية متوازنة . وفى ذلك يقول العلامة أحمد أمين :

إن العظيم مهما عظم فله خطآت . . . وإلا ما كان إنسانا . . والعصمة لله وحده . . فهل واجب الكاتب أن يعرض لكل ذلك فى تفصيل ، فيذكر كل ماله ويشيد بذكره ويذكر خطآته وينقدها ، ويعلم بذلك درسا فى نواحى مجده ، ودرسا آخر فى مواضع خطئه ؟ أم أن واجبه فقط تجلية العظمة والتأويل والدفاع الدائم عن نواحى الخطأ . . ؟

ولا يخفى العلامة أحمد أمين انحيازه إلى الرأى الأول . . فما رأيك أنت يا عزيزى القارئ . . ؟

هــوان الإنســان

منذ ما يقرب من قرن ، احترقت مدينة ميت غمر ، فاحترق قلب مصر ، وتبارى الشعراء والأدباء والكتاب لتحريك المشاعر ، وإيقاظ الضمائر ، وإثارة الهمم. وانطلق صوت شاعر النيل حافظ إبراهيم ، يدوى فى أرجاء مصر بأنباء الكارثة ويروى تفاصيلها المفجعة بحاسة الصحفى ، وعدسة المصور ، وريشة الفنان وصنع من كل ذلك لوحة مبدعة تنبض بالحياة وتثير الشجن . . وأنت حين تسمع القصيدة ، لا تملك إلا أن ترسل الدمع حزنا على الرضيع الذى فقد أمه ، والعجوز التى تبحث عن النجاة من الجحيم ، والضحايا الذين باتوا طعمة للنيران .

وكان أبناء مصر يطالعون شعر حافظ فى صدر الصفحات الأولى من الصحف فتهتز مشاعرهم ، وتتشرب نفوسهم قطرات من الحزن النبيل ، وسرعان ما يتجسد ذلك فى مشاركة وجدانية توحد بينهم وبين المنكوبين من أبناء وطنهم . إنها وحدة الألم التى صهرت المصريين - على مر العصور - فى سبيكة بشرية صلبة . . وكنا فى مرحلة التعليم الإبتدائى ، نحفظ ضمن مقطوعات الأدب المصرى الحديث - تلك القصيدة الرائعة التى كتبها حافظ فى حريق ميت غمر ، ولا تزال الذاكرة تعى منها هذه الأبيات :

سائل الليل عنهمو والنهارّ	كيف باتت نساؤهم والعذارى
كيف أمسى رضيعهم فقد الأم	وكيف اصطلى مع القوم نارا
كيف طاح العجوز تحت جدار	يتداعى وأسقف تتوارى
ربِّ إن القضاء أخنى عليهم	فاكشف الكرب واحجب الأقدارا
ومر النار أن تكف أذاها	ومر الغيث أن يسيل انهمارا

أين طوفان صاحب الفلك يروى هذه النار فهى تشكو الأوارا
أشعلت فحمة الدياجى فباتت تملأ الأرض والسماء شرارًا
غشيتهم والبؤس يجرى يمينا ورمتهم والبؤس يجرى يسارا

* * *

كان الإنسان المصرى ، فى ذلك العصر « البائد » له قيمة ، إذا أصابه مكروه ثار الرأى العام ، وتحركت الصحافة ، وخفقت قلوب الناس من الإسكندرية حتى الشلال ، وسارعت الأيدى إلى المواساة والنجدة . . كانت روح الألفة والتكافل تمثل قيمة أساسية من قيم المجتمع المصرى . . وفى الحريق الذى دمر قرية الضهرية نوفمبر ١٩٨٤ ، ظهرت النزعة الفردية فى أسوأ صورها . جاءت سيارات الإطفاء فاستولى عليها وجهاء القرية وسادتها الجدد لتأمين بيوتهم . وليذهب الآخرون إلى الجحيم . على أن الأنكى والأمر من كل ذلك ، هو موقف الرأى العام ـ ممثلاً فى صحافته وإذاعته وأحزابه وهيئاته وجمعياته ـ من هذا الحادث المفجع . . لقد أكلت النيران ٦٣ إنسانا ، ودمرت ٦٥٠ بيتا بمحتوياتها ، وكان نصيب الكارثة من اهتمام الصحف ووسائل الإعلام بضعة سطور تبشر الناس بصرف مساعدات وزارة الشئون للمنكوبين بمعدل خمسين جنيها لكل قتيل . . . !!

تصوروا . . ثمن الإنسان فى بلادنا لا يزيد على خمسين جنيها !! فى حين أن ثمن أصغر دابة فى سوق التلات يبلغ أضعاف ذلك . . فما الذى جرى على الإنسان المصرى حتى هبط سعره إلى هذا الحد ؟ .

أتوبيسات تقع بركابها فى النيل ! مقطورات تنزلق بحمولتها المكدسة إلى قاع المصارف ! عمارات تنهار على سكانها وهم نائمون ! قطارات تتصادم ويختلط حطامها بأشلاء ركابها ! قرى تحترق وتتفحم جثث أبنائها ، ولا تجد لكل هذه النكبات صدى فى وسائل الإعلام . . فهل هانت حياة الناس على الناس إلى هذا القدر المخيف . . ؟ !!

منذ أيام كنت أستمع إلى السيد وزير الإعلام ، فى حديث إذاعى قال فيه : إن مجموع ساعات الإرسال الإذاعى فى بلدنا تزيد على ٢٠٠ ساعة فى اليوم .

ولكن : ما هو نصيب الإنسان من هذا الحشد الإذاعى الهائل ؟ وما قيمة الكم

الإعلامى إن لم يضع البنى آدم فى طليعة اهتمامه . . ؟!! هل انتقلت كاميرات التلفزيون ، لتقدم لنا تفاصيل نكبة الضهرية ، مثلما تفعل لنقل السفاسف والتوافه من الأمور ؟! إن الصحف التى تفخر بإنجازاتها الطباعية المتقدمة ، لم تعد تفكر فى تغطية هذه الكوارث ، خصوصا ، إذا كانت خارج القاهرة . . والصحف التى أصدرت ست طبعات ، لمتابعة انتخابات الرئاسة الأمريكية ، نسيت أن تتابع أنباء الكارثة التى وقعت فى الضهرية . . فهل من أصل الحضارة ، أن نلاحق أخبار أمريكا ، ونتجاهل أخبار قرية مصرية احترقت بمن فيها . . ؟ حقا إنه لا يزال بيننا وبين جوهر الحضارة أمد بعيد .

أدب الحشـيش

لا يعرف بالضبط متى تسلل الحشيش إلى مصر . . وإن كان المقريزى يذكر في خططه ، أن القنب الهندى انتقل إلى بلاد فارس ، ومنها إلى العراق ومصر ، خلال القرن السابع الهجرى ، وأن أول من اكتشف « الحشيشة » فى خراسان ، هو الشيخ «حيدرة » المتوفى عام ٥٦٢ ، وأنه جعلها وقفا على رفاقه من رجال التصوف في خراسان، ولم يشأ أن يذيع سرها على الناس ، وأوصى أصحابه بأن يزرعوها على قبره بعد موته . . ثم انتقلت الحشيشة من خراسان إلى بغداد حيث أكثر المتصوفة هناك من تعاطيها ، وعن طريقهم انتقلت إلى الشام ومصر ، حيث سميت بحشيشة «الفقراء» وهو الاسم الذى كان يعرف به فقراء الصوفية .

ولكن بعض المؤرخين ، يرى أن الحشيش تسلل إلى مصر مع الحملات المغولية على ديار الشرق الإسلامى ، وينقل محمد بن بهاء الزركشى صاحب رسالة « زهر العريش فى الكلام عن الحشيس » عن الإمام ابن تيمية قوله إن الحشيشة ظهرت فى أواخر القرن السادس الهجرى حين ظهرت دولة التتار . . وإن تلك المادة انتقلت مع التتار إلى بغداد . . إلخ .

وبظهور الحشيش فى مصر ، أصبح غرضا من أغراض الأدب ، يتغنى به الشعراء ويتغنون بإظهار محاسنه مثلما كان أبو نواس وبشار يمتدحان الخمر فى حانات بغداد. . وكان شعراء الحشيش فى مصر لا يجدون حرجا فى الدعاية له ظنا منهم أن الدين لا يحرمه ، وأن أحدا من كبار الفقهاء لم يفت بتحريمه ، متجاهلين الفتاوى الصريحة التى أعلنها ابن تيمية فى شأن تحريم الحشيشة . ومن نماذج الشعر فى ذلك العصر ما نظمه محمد بن على بن الأعمى :

دع الخمر واشرب من مدامة « حيدر » معنبرة خضراء مثل الزبرجد
هي البكر لم تنكح بماء سحابة ولا عصرت يوما برجل ولا يد
ولا نص في تحريمها عند مالك ولا عند الشافعي وأحمد
ولا أثبت النعمان تنجيس عينها فخذها بحد المشرفي المهند

فأنت ترى في هذا الشعر تحقيراً للخمر ، وإشادة بالحشيش ، بزعم عدم تحريمه عند أئمة الفقه الأربعة ، وتلك لعمري مغالطة مفضوحة ، ومحاولة ساذجة لتحليل شيء محرم . . وصدق المجتهدون في تحريم الحشيش قياسا على الخمر ، لاشتراكه معها في علة الحكم . وهو غياب العقل . . والعلاقة بين الحشيش وغياب العقل علاقة تاريخية ، منذ ظهرت طائفة الحشاشين « الإسماعيلية » في شمال إيران واستخدموا الحشيش في تخدير الأتباع وشل إرادتهم قبل تكليفهم باغتيال الخصوم والأعداء ، وفي ذلك يقول الدكتور علي صافي حسين في كتابه « الأدب الصوفي في مصر » : والرأي الذي نرجحه ونرتضيه هو أن الحشيشة عرفت في قلعة « الموت » في شرق الدولة الإسلامية على يد أتباع حسن الصباح ، الذي تزعم الإسماعيلية الباطنية الشرقية ، تلك الطائفة التي اشتهرت بين المؤرخين باسم « الحشاشين » .

وكان الحسن الصباح قد تحصن في تلك القلعة الشماء ، وأطلق عليها اسم «الموت » لوعورة موقعها ، ونشر فيها البساتين الفيحاء وأنهار العسل والخمر لتكون جنة الأرض السرية التي يستمتع فيها أتباعه ، ويقال إنه كان يستخدم الحشيش في تخدير الشباب الأغرار حتى أصبحوا طوع بنانه لا يخالفون له أمرا . . وكان يبعث بهم في غارات مفاجئة لاغتيال السلاطين والأمراء والوزراء من خصوم الإسماعيلية فينطلقون لتنفيذ ما كلفوا به في جسارة وإقدام ، ولقد راح ضحية هذه الاغتيالات عدد كبير من زعماء العالم الإسلامي وباتت كلمة حشاشين Assassin في اللغات اللاتينية تعني فرق الاغتيال .

وإذا كان هناك إجماع على نسبة هذه الحوادث إلى طائفة الإسماعيلية ، إلا أن بعض المؤرخين يشكك في دعوى استخدام الحشيش في تطويع إرادة الأتباع ، وحجته في ذلك أن تعاطي الحشيش يؤدي إلى الجبن والخور والتردد . . وهي صفات تنافي حالة الجسارة التي كان يتصف بها الفدائيون .

فالمؤرخ المعروف برنارد لويس المتخصص فى تاريخ الإسماعيلية فى كتابه «الحشاشون» ترجمة الأستاذ محمد العزب موسى - يرفض قصة استخدام الحشيش ويرى أنها غير صحيحة إطلاقا . . فاستخدام الحشيش وآثاره ، كان شيئًا معروفا فى ذلك الوقت ، ولم يكن بالسر المجهول أو وقفا على زعماء الإسماعيلية . . ولم يذكر أحد من الكتاب الإسماعيليين أو كتاب السنة الجادين أن الإسماعيلية كانوا يستخدمون هذا المخدر . . أما إطلاق وصف الحشاشين على تلك الطائفة فإن لويس يراه دلالة على احتقار العقائد الفاسدة والسلوك المعيب لأعضاء تلك الفرقة . . فهو تعبير ساخر عن سلوكهم أكثر من كونه وصفا حقيقيًا لأفعالهم . .

وسواء صحت أم لم تصح دعوى استخدام الإسماعيلية للحشيش ، فإن الصحيح أن الحشيش كان أحد مصادر البلاء التى عمت العالم الإسلامى ، ونخرت عظامه ، وأشاعت فى شعوبه الخمول والكسل والانحطاط .

شخصيــة الزعيــم

إذا أردنا أن نبحث عن سر التفاف الأمة حول قائد ثورة ١٩١٩ سعد زغلول فسوف نجده فى عبارة ذكية للمؤرخ الجليل محمد شفيق غربال ، يقول فيها : « إن الأمم بطبعها تحس بمن يحبها فتستجيب له ، وتلقى بثقتها بين يديه ، وتحس بمن لا يحبها الحب الصادق الوفى فتنصرف عنه » .

وهذا ما حدث لسعد زغلول ، فقد أجمعت الأمة بكل طبقاتها الاجتماعية ومستوياتها الثقافية والفكرية والدينية على زعامته للثورة ، وأسلمت إليه قيادها وهى تعلم أنه الأمين على ما أؤتمن عليه ، وكانت تثق بحكمه وتقديره للأمور ، وكان يكفى أن يسحب سعد ثقته عن أحد السياسيين فيسقط جماهيريا ، أو يسحب اعترافه بصحيفة تنطق باسم الوفد فينصرف عنها القراء .

وقد ذهب المؤرخون والباحثون فى تفسير سر زعامة سعد زغلول مذاهب شتى فعزاها بعضهم إلى قدرات خاصة كامنة فيه بالسليقة كالعناد والصلابة . وقال بعضهم إن سر زعامته لا يمكن فهمه إلا فى ضوء التغييرات السياسية والاجتماعية التى طرأت على المجتمع المصرى . أما الدكتور عاطف أحمد فؤاد فيلخص لنا فى كتابه (الزعامة السياسية فى مصر) مقومات زعامة سعد فى العناصر الثمانية التالية :

١ ـ الموهبة الخاصة والقدرة المتميزة على التأثير على الآخرين ، وهى من أولى السمات المميزة للقيادة الناجحة والزعامة السياسية القادرة .

٢ ـ التفاف الجماهير حوله ، والتأييد الشعبى الذى يندر أن نجد مثيله لدى تاريخ أمة من الأمم . ولاشك أن هذا التأييد قد أضاف إلى أبعاد الشخصية الزعامية لسعد بعدا جديدا ، زادها قوة على قوة .

٣ ـ التجربة السياسية والحزبية والتمثل الجيد لظروف المجتمع المصرى والرؤية الواعية لتاريخ هذا المجتمع .

٤ ـ رغم انتمائه إلى الصفوة السياسية المثقفة ، فإنه استطاع أن يتجاوز حدود هذه الصفوة ، وأن يكون زعيما « للرعاع » على نحو ما شبه سعد نفسه . . ولاشك أن انتماءه الطبقى للقرية المصرية ، وقربه من نفسية الإنسان المصرى ، وفهمه لعبقرية هذا الإنسان وديناميات شخصيته ، ساعده كثيرا على أن يتجاوز بزعامته حدود صفوته المثقفة .

٥ ـ لعبت ظروف الحكم الأوتوقراطى ، وأزمة الاحتلال الإنجليزى على تفجير كوامن العبقرية الزعامية لسعد ، وصلابته وعناده والتى ظهرت إرهاصاتها فى الفترة التى تولى فيها وزارة المعارف ، وهى الفترة التى شاهدت صراعه من دانلوب ممثل الاحتلال فى وزارة المعارف ، والتى كشفت عن عناد الفلاح المصرى وصلابته وأصالته .

٦ ـ لم تكن زعامة سعد من الزعامات الجوفاء ، أو ذات الخواء الفكرى بل كانت زعامة تجمع بين السمات العملية والرؤية الفكرية ، وإن لم تصل إلى مستوى النظرية أو الأيديولوجية المتكاملة .

٧ ـ استطاع سعد من خلال قيادته للأمة وزعامته لها أن يحدث ما يمكن تسميته بالتحديث السياسى ، الذى تمثل فى دستور عام ١٩٢٣ كأول بشير بالحكم الليبرالى وما ترتب على هذا الدستور من نتائج كان لها تأثيرها على المسيرة السياسية للمجتمع المصرى .

٨ ـ رغم استئثار سعد بالرأى فى كثير من الأمور ، وضيقه أحيانا بالمعارضة ، فإنه استطاع أن يكسب احترام مؤيديه ومعارضيه معا وهو ما تبدى فيما رواه كل من عبد الرحمن الرافعى وأمين الرافعى والدكتور محمد حسين هيكل .

دواء غير صالح

كان الإنجليز فى القرن الماضى ، رغم عشقهم للحرية وتقديسهم للحياة النيابية الدستورية ، يرون أن شعوب الشرق غير مؤهلة لاقتباس هذه المبتكرات الحضارية الحديثة . . وكانت حجتهم فى ذلك أن الحياة النيابية ثمرة تطور تدريجى بطىء على النحو الذى حدث فى إنجلترا نفسها . وبدون هذا التطور يصبح الدستور والبرلمان مجرد شكلين واهيين . فلما قامت الثورة العرابية ، لتطالب الخديو بإعلان الدستور وقيام مجلس نيابى « على النسق الأوربى » ، دهش الإنجليز لهذا المطلب « الغريب » الذى كان فى نظرهم أشبه بدواء غير صالح للاستعمال ، بين شعوب استمرأت الطغيان وتعودت الاستعباد . . ! وبدلا من أن يكون الإنجليز صادقين فى نشر هذه المبادئ والأفكار التى تمثل رموز الحضارة الأوربية ، وبدلا من أن يساعدوا المصريين على الخلاص من الحكم الأوتوقراطى الرجعى . . تكالبوا على الثورة ، حتى أخمدوها، وأعادوا الخديو المخلوع إلى عرشه ، ليستأنف نشاطه فى جلد المصريين بالكرباج . . !

وبعد أن التقط الإنجليز أنفاسهم ، بدءوا فى تحطيم كل أثر من آثار التحرر التى أقامتها الثورة العرابية فى المجتمع المصرى ، وتم ذلك وفق برنامج زمنى مدروس وضعه أحد أساطين النظام الاستعمارى هو اللورد « دوفرين » الذى قضى ردحا من حياته الدبلوماسية فى الهند ثم تركيا ، واكتسب خبرة فى شئون الشرق . . وكان أول بنود البرنامج ، إلغاء مجلس النواب وإقامة مجلس صورى من بعض الطراطير الذين يجيدون التسبيح بحمد ولى النعم . . أما بقية بنود البرنامج ، فكانت تسعى كلها نحو هدف واحد ، هو تقليم أظافر الشعب المصرى ، حتى لا يفكر يوما فى حكم نفسه بنفسه . . وتولى تنفيذ البرنامج أحد تلاميذ دوفرين النجباء ، واسمه إيفلين

بيرنج الذى صار فيما بعد « لورد كرومر » والذى حكم مصر ٢٣ سنة وكأنها دوقية من دوقيات الإقطاع الإنجليزى فى العصور الوسطى يتصرف فيها كيف شاء ولا راد لمشيئته ، منطلقا من أفكار أستاذه التى ترى أن الطغيان الذى عشش فى مصر لم يدمر فقط بذور الحرية ، ولكنه جعل التربة المصرية غير قادرة على إنبات هذه البذور، وأن أمة طال استعبادها تحن بفطرتها إلى قبضة « السيد » القوية أكثر من حنينها إلى النظام الدستورى المتراخى بطبيعته . .

وهذه الفكرة كما ترى موغلة فى الرجعية ، وفضلا عن منافاتها للفطرة الإنسانية السليمة ، التى تأبى الذل وتأنف من الاستعباد ، فإن الأحداث اللاحقة كشفت زيفها وبطلانها ، وكان قيام ثورة ١٩١٩ هو أكبر معبر عن إصرار المصريين على التخلص من الاستعباد الخارجى ممثلا فى الاحتلال ، والداخلى ممثلا فى الأسرة العلوية . ولم تفلح الإصلاحات المالية والإدارية التى أنجزها كرومر ، ولا المكتسبات الحضارية التى تمت على أيدى عباس الثانى وأحمد فؤاد فى صرف المصريين عن هدفهم المقدس . ومنذ ثورة ١٩١٩ وحتى ثورة ١٩٥٢ سلك الكفاح الوطنى مسلكين متلازمين هما : الكفاح الوطنى والكفاح الدستورى . فأما الكفاح الوطنى فموضوعه « الاستقلال » وتخليص البلاد من الاحتلال الإنجليزى الذى وقع عام ١٨٨٢ . وأما الكفاح الدستورى ، فموضوعه « نظام الحكم » ، وهدفه قيام شكل جديد يقوم على مبدأ السيادة للأمة ، ونشوء حياة نيابية ، ويكون الحكم للأغلبية عن طريق وزارة مسئولة أمام البرلمان ، على أن ينتظم هذه المبادئ دستور تقوم بإعداده جمعية تأسيسية منتخبة من الشعب ، وبذلك يكون الدستور عقدًا بين الحاكم والمحكومين ، وليس منحة من الحاكم يستردها أو يعبث بها وقتما يشاء .

وكان نشوب ثورة ١٩١٩ سببا فى زعزعة النظام القديم الذى اشتدت فيه وطأة الحماية البريطانية . وتطلعت أبصار المصريين إلى عصر جديد يحمل لهم تباشير الخلاص من قيود الحكم المطلق التى توارثها أبناء محمد على كابرا عن كابر . وكان الوفد ـ بمقتضى الوكالة الشعبية التى حملها من الأمة عشية الثورة ، وبمقتضى الزعامة التاريخية التى استقرت فى شخص سعد زغلول ـ يرى أنه صاحب الحق الشرعى فى تقرير مصير البلاد ، وتخطيط مستقبلها على ضوء المبادئ والشعارات التى

ظهرت إبان الثورة ، واقتنع الإنجليز بأن التغيير أصبح أمرًا حتميًا ، وأن مستقبل مصر بعد الثورة لا يمكن أن يكون استمرارًا لما كانت عليه قبلها . . ولكن فى أى اتجاه يسيرون ؟ وإلى من يسلمون زمام الأمور . . ؟ إن تسليم المقاليد إلى الوفد معناه تحقيق أهداف الثورة فى « الاستقلال التام أو الموت الزؤام » ! ومعناه ظهور السلطة الشعبية على المسرح السياسى ، على حساب القصر الذى كان حليفا للاحتلال منذ عهد توفيق . . وانتهت الدبلوماسية البريطانية إلى خطة جهنمية تتلخص فى إعادة ترتيب البيت المصرى . . ثم تسليم مفاتيحه إلى خصوم الوفد .

* * *

وكان تنفيذ هذه الخطة يتطلب إبعاد سعد زغلول عن مصر لكى تجرى الترتيبات فى غيبته . . حتى إذا عاد وجد البيت مشغولا بسكان يحملون فى أيديهم عقود تمليك قانونية ولكنها غير شرعية . . ففى ٢٣ ديسمبر ١٩٢١ اعتقل الإنجليز سعد زغلول للمرة الثانية ، ومعه خمسة من رفاقه ، ونفوهم إلى سيشل . . وبعد شهرين تقريبا أصدر الإنجليز تصريحهم المشهور فى ٢٨ فبراير الذى اعترفوا فيه باستقلال مصر وإنهاء الحماية . وفى اليوم التالى ، ألف عبد الخالق ثروت وزارة مهمتها إعداد الدستور، وشكلت لجنة من ثلاثين عضوا برئاسة حسين رشدى لوضع مشروع الدستور . فاستنكر الوفد عملية إعداد الدستور عن طريق لجنة يختارها الملك وشدد سعد من منفاه هجومه على اللجنة وأسماها « لجنة الأشقياء » . . وسارعت جبهة الأعيان والمثقفين إلى تشكيل حزب الأحرار الدستوريين ليكون الفارس الوحيد فى الملعب الذى غاب عنه أصحابه الشرعيون . وانضم أعضاء لجنة الدستور إلى هذا الحزب ليقطفوا ثمرته فى الوقت المناسب . وكان أملهم كبيرًا أن يعتمد الملك فؤاد مشروع الدستور على النحو الذى أرادوه ، ولكن الملك خيب ظنهم وأخذ يعدل ويبدل ، ويضيف من المواد ما يرسخ سلطاته المطلقة . وكان أبشع ما أضافه المادة «٣٨» التى تعطيه حق حل مجلس النواب بصورة مطلقة ودون قيد أو شرط . . وكانت هذه المادة ـ وحدها ـ سببا فى نكبة الانقلابات الدستورية التى عانتها البلاد فى عهد فؤاد ومن بعده فاروق . . واستطاع أنصار الحكم المطلق أن يجعلوا من هذه المادة أداة للعبث بالنظام الدستورى ، وتفريغ النظام النيابى من مضمونه ، ونقل السلطة من أصحابها الشرعيين إلى المتسلطين من أذناب القصر .

واستقبل الشعب إعلان الدستور بالفتور ، وأصدر الوفد بيانا قال فيه : لقد احتفلت وزارة من قبل باستقلال ٢٨ فبراير ، فما كنا فى عهده بأكثر استقلالا منا قبله فى عهد الحماية ، واليوم احتفلت الوزارة بصدور الدستور ، فما نحن بصدوره بأكثر حرية مما كنا قبله ، وأدلى سعد زغلول بتصريح إلى مراسل صحيفة ديلى هيرالد حذر فيه من عواقب السلطة المطلقة للملك ، وقال إذا كان من الخطر أن توضع سلطة كبيرة فى أيدى الملوك الذين هم بمعزل عن نفوذ أجنبى ، فالخطر من ذلك أعظم وأشد فى بلاد يسود فيها النفوذ الأجنبى ، ويدعى أن العرش فى سلامته بفضل جنوده، فهذه القوة التى تركت للملك ستصبح فى الواقع حقوقا فى يد الأجنبى يستعملها لأغراضه ضد مصالح الوطن .

وصح ما توقعه سعد فى هذا التصريح الجرىء ، وظل التحالف بين القصر والاحتلال عائقا دون تثبيت السلطة الشعبية وترسيخ النظام الدستورى .

* * *

وأعلن دستور ١٩٢٣ ممسوخا مشوها على الصورة التى أرادها الملك رغم أنف الأحرار الدستوريين ، حتى إذا عاد سعد إلى أرض الوطن فى ١٧ سبتمبر ١٩٢٣ استقبلته الأمة استقبال الأبطال الفاتحين برغم الملك والإنجليز . وعندما أجريت أول انتخابات عامة فى ١٢ يناير ١٩٢٤ حدثت المفاجأة التى لم يتوقعها أحد ، فقد اكتسح الوفد خصومه فنال ١٩٥ مقعدًا . . بينما حصل الأحرار الدستوريون على ستة مقاعد ، وحصل الحزب الوطنى على أربعة مقاعد فقط ، وفاز مرشح الوفد على رئيس الوزراء يحيى إبراهيم .

لقد حجب الشعب المصرى ثقته عن الأعيان والمثقفين والمحافظين ومنحها لسعد ورفاقه . . لأن الأمم ـ بطبعها ـ تحس بمن يحبها فتستجيب له وتلقى بثقتها بين يديه، وتحس بمن لا يحبها الحب الصادق فتنصرف عنه . . وفى ذلك عبرة لمن يريد أن يعتبر .

القـاضـى النـزيـه

كان يحيى إبراهيم باشا من جيل الساسة المصريين ، الذين صعدوا إلى القمة ـ فى مطلع هذا القرن ـ عن طريق المحاماة والقضاء ، مثل مصطفى كامل وسعد زغلول وعبد العزيز فهمى ، وكانت مدرسة الحقوق آنذاك معمل تفريخ للقادة ورجال السياسة والحكم . وقد ولد يحيى إبراهيم فى إحدى قرى بنى سويف ، وبعد تخرجه فى الحقوق تدرج فى سلك القضاء حتى صار رئيسا لمحكمة الاستئناف .

ويبدو أنه كان ذا ثقافة موسوعية ـ وكانت الثقافة صفة شائعة فى رجال ذلك العصر ـ ورفوف مكتبتى تضم سفرا ضخما صدر فى ١٨٩٣ ، ويحتوى على فصول فى شتى ألوان المعرفة من الأدب والتاريخ والفقه ، إلى النوادر المنتقاة من عيون التراث من تأليف (حضرة يحيى أفندى إبراهيم ـ نائب قاضٍ بمحكمة الاستئناف) . والظاهر أن هذه الخلفية الثقافية كانت من بين مسوغات تعيينه وزيرًا للمعارف فى وزارة يوسف وهبه باشا التى شكلت فى أعقاب ثورة ١٩١٩ .

ولكن من السذاجة اعتبار الثقافة مبررا كافيا لاختيار الوزراء . والصحيح أن يحيى إبراهيم كان يتصدر قائمة وزراء « القصر » مثل توفيق نسيم ومحمد سعيد وأحمد زيور وغيرهم . ولهذا السبب وحده كلفه الملك أحمد فؤاد بتشكيل وزارة إدارية فى مارس ١٩٢٣ لتسيير شئون الدولة بعد أن بقيت البلاد شهرًا بلا وزارة بعد استقالة توفيق نسيم ، وتصور الملك أن يحيى إبراهيم سيكون طوع بنانه . ووافق الإنجليز على ذلك ، لأن الرجل (كان حصانا أسود مجهولا ، سواء من الرأى العام أو دار المندوب السامى ، وأهم مميزاته أنه لم يكن شخصية معروفة أو سياسيا حزبيا) على حد تعبير اللورد لويد .

وما إن تولى يحيى إبراهيم رئاسة الوزارة حتى حدث التطور المدهش فى شخصيته وتبين أنه لم يكن ذلك الحمل الوديع كما ظن الملك والإنجليز ، وإذا به يتمسك بإعلان الدستور باعتباره « الدواء الحاسم الذى دعت إليه الأمة ، وفيه تتمثل إرادة الشعب وبه تصان سيادة الأمة وتحترم جميع الحقوق . . وخضع الملك لإصرار رئيس الوزراء على إعلان الدستور ، واستجاب الإنجليز لمطالبه فى إعداد المناخ الصالح للانتقال بالبلاد إلى المرحلة الدستورية ، فصدرت عدة قرارات تاريخية ، منها إلغاء الأحكام العرفية ، والإفراج عن زعيم الأمة سعد زغلول وعودته من منفاه فى سيشل والإعداد لإجراء أول انتخابات شعبية فى تاريخ مصر الحديث .

ولا يزال بعض الباحثين التاريخيين ـ كالدكتور يونان لبيب رزق ـ فى دهشة من هذه الإنجازات التى حققتها الوزارة الإبراهيمية ، ويرى أنها لم تكن متوقعة منه بحال من الأحوال . ولم تتم بسهولة وإنما لقيت فى طريقها كثيراً من العقبات والأزمات . . ومع ذلك فكل إنجازات يحيى إبراهيم تتضاءل أمام إنجازه الأعظم ، وهو إجراء انتخابات نزيهة ألقت به خارج الحكم . . . فدخل التاريخ من أوسع أبوابه .

وكان نجاح الوفد بأغلبية ساحقة فى أول انتخابات شعبية حرة ، من الظواهر التى حيرت المعلقين ونقاد التاريخ . وكان قادة الوفد متعبين مرهقين ، فهم بين خارج من السجن أو عائد من المنفى ، ومع ذلك حصل الوفد على ٩٠٪ من مقاعد أول مجلس نواب فى تاريخ مصر . . فكيف تسنى له هذا التأييد الشعبى الكاسح .

* * *

المؤرخ عبد الرحمن الرافعى يعزو ذلك إلى شخصية سعد زغلول « وزعامته للأمة والمنزلة التى نالها فى نفوس المصريين ، فقد تركزت فيه الثورة لأنه كان زعيمها ، وكان نفيه مرتين مما زاد الشعب تعلقا به والتفافا حوله » . . وتلك شهادة حق من أحد خصوم الوفد الشرفاء ، فالشعوب بحسها المرهف تعرف أين تضع ثقتها . . ومتى تحجبها . ولذلك ظلت صفة « الشعبية » لصيقة بالوفد ، منذ نشأته وعلى مدى تاريخه الطويل ، حتى الوزارات التى كان يؤلفها كانت تقترن بصفة « الشعبية » . وكان الارتباط بين الوفد والشعب هو الحبل السرى الذى كتب للوفد البقاء ، بينما

توارت شموس وتهاوت عروش . وظل الوفد أمينا على ثقة الجماهير به حتى فى أكثر الظروف إغراء بالانحياز إلى السلطة .

فى خطاب التكليف الذى بعث به الملك فؤاد إلى سعد زغلول لتشكيل الوزارة عز على الملك الذى تربى فى أحضان الحكم المطلق أن يعترف بالأساس الدستورى الذى قامت عليه حكومة الشعب ، فتجاهل متعمدًا الإشارة إلى إرادة الأمة التى فتحت الأبواب أمام الفلاح ابن الفلاح ليصبح رئيسًا للوزراء . . ولم يسكت سعد زغلول عن هذا الإغفال المتعمد ، وبكل ما يختزنه الفلاح المصرى من عناد وكبرياء رد سعد زغلول على خطاب التكليف بأن حكومته إنما جاءت بناء على ثقة الأمة ونوابها بشخصه الضعيف .

ولم يكن سعد زغلول ضعيفا . . ولا يمكن أن يكون ضعيفا من يحظى بثقة الشعب .

الـوزارة الشـعبيـة

لم تمكث وزارة سعد زغلول الأولى والأخيرة فى الحكم سوى عشرة شهور و ٢٤ يوما ، وبعدها بدأت لعبة الانقلابات الدستورية التى باتت طابع الحياة السياسية فى العصر الملكى ، وكان من نتيجتها أن قضى حزب الأغلبية البرلمانية معظم وقته فى المعارضة ، وتربعت أحزاب الأقلية على دست الحكم . . وكان آخر الانقلابات : الانقلاب العسكرى فى يوليو ١٩٥٢ الذى أطاح بالدستور ، وبالبرلمان ، وبالحياتين النيابية والحزبية معا .

والمؤرخون يخلعون على وزارة سعد اليتيمة صفة « الوزارة الشعبية » أو وزارة الشعب الأولى . . وهم على حق فى هذه التسمية ، لأنها كانت أول وزارة فى تاريخ مصر تتولى الحكم بإرادة الشعب ، وليس بإرادة السلطان . ولقد حاول الملك أحمد فؤاد أن يتملص من هذه الحقيقة الجديدة المؤرقة له ، بأن يخدع نفسه ويخدع معه سعد زغلول ، ويفهمه فى خطاب تكليف الوزارة بأن اختياره لهذه المهمة الجليلة لم يكن إلا « لصدق ولائك ، وعظيم خبرتك ، وسداد رأيك فى تصريف الأمور » . ولكن سعدا الجسور الواعى لم يبلع هذه العبارات المزوقة التى كانت ترد فى خطابات التكليف فى عصر الوزراء الأغوات . . وردها لملك مصر الأوتوقراطى : إننى ما توليت الوزارة إلا بناء على ثقة الأمة ونوابها بشخصى الضعيف ، مما يوجب على والبلاد داخلة فى نظام نيابى احترام إرادة الأمة وارتكاز حكومتها على ثقة وكلائها .

ومضى سعد القادم على أعناق الجماهير يضمن « بروجرام » وزارته مبادئ جديدة ثقيلة الوطء على مسامع أحمد فؤاد : التمسك بالروح الدستورية فى جميع المصالح وتعويد الكل احترام الدستور والخضوع لأحكامه .

ومضى سعد ، المعجون من تراب مصر وماء نيلها ، يطعم وزارته بوزراء من صميم الشعب ، ولدوا وعاشوا وليس على رءوسهم ريشة سوى ريشة الجهاد الوطنى . . وزير المواصلات مصطفى النحاس ابن تاجر الأخشاب فى سمنود . . ومحمد نجيب الغرابلى أفندى المحامى فى طنطا . . ومرقس حنا المحامى فى أسيوط . . وأحمد ماهر أفندى ، وعلى الشمسى أفندى .

ولك أن تتصور شعور أفندينا المعظم سليل الأرستقراطية التركية المتغطرسة ، وهو يتعامل مع وزراء لا يعرفون الإسموكن والردنجوت ، وليس فى بيوتهم عبيد ولا محظيات ولا جوار . . ورئيسهم نفسه فلاح ابن فلاح وإخوته فى إبيانة يحملون أسماء شلبى والشناوى وستهم وفرحانة !

** هل كنت تتصور أن تسكت أوكار الارستقراطية عن هذا التغير الاجتماعى الهائل الذى حدث باسم الديمقراطية . . وباسم الدستور . . وباسم الحياة النيابية . . ؟!!

** وهل يمكن لمن تربى فى أحضان الاستبداد والطغيان والحكم المطلق أن يسكت عن هذا الفلاح وهو يدق باب قصره قائلاً : عفوا يامولانا . . إن تصرفك هذا غير شرعى . . لأن الدستور لا يسمح به ؟! الدستور لا يعطيك حق تعيين أعضاء مجلس الشيوخ المعينين . . والدستور لا يعطيك حق تعيين كبار موظفى القصر دون موافقة الحكومة . . ولا . . ولا . . ؟!

** الله أكبر . .

سلطة الشعب تكبر وتنمو وتتسع لتصل إلى عقر عابدين . . وتسلب صاحبه حقوقا كانت له ولأجداده أشبه بالثوابت والمسلمات غير القابلة للنقاش . . !

** ولكن . . هكذا قال الدستور . . وإذا تكلم الدستور . . فعلى الجميع أن يصمتوا ؛ فهل يصمت أحمد فؤاد الأوتوقراطى بطبعه ، المستبد بالوراثة ، الذى لم يتعود سوى سماع عبارات السمع والطاعة من أفواه العبيد ؟ وهل نلومه إذا امتلأت نفسه حقدا على هذا الدستور يوم ولد . . ويوم صدر . . ويوم أصبح حدا فاصلا بين سلطاته وسلطات الأمة . . ؟!

** وهل يسكت كبار ملاك الأراضى الذين وصفوا أنفسهم بأصحاب المصالح الحقيقية ؟ وظنوا أنهم الورثة الطبيعيون لطبقة الشركس المنقرضين ؟ لقد أسقطهم الشعب فى الانتخابات ولم يمنحهم ثقته ، وأسقط هيبتهم فى مراكز نفوذهم التقليدى فى الريف . . ! فتعجبوا من أمر هؤلاء الفلاحين الذين يعملون فى الوسايا والتفاتيش والأبعديات والشفالك . . ما إن اتيح لهم حق الانتخاب حتى تخلوا عن سادتهم وانتخبوا مرشحى الوفد . . ! فكيف يمكن ـ بعد ذلك ـ ترويض هؤلاء الفلاحين وقد انحازوا إلى معسكر سعد ، وأصبح لهم وزراء ونواب وشيوخ . ؟! ومن المسئول عن هذا التغير الهائل سوى الدستور والبرلمان والحياة النيابية ؟! وهل نلوم هؤلاء الجبابرة ، إذا امتلأت نفوسهم حقدا على الدستور والبرلمان والوزارة الشعبية . . وسعد والوفد . . ؟!!

** وكبار المثقفين القادمين من أكسفورد وكمبريدج والسربون ، وقد امتلأت رءوسهم غرورًا واستعلاء على الشعب ، وظنوا أن الانتخابات سوف تحملهم من أبراجهم العاجية إلى المقاعد المخملية فى البرلمان . . فما بال الشعب خذلهم . . ؟ ولقنهم درسا فى السياسة . . وعلمهم أن التمثيل الشعبى يختلف عن التمثيل الثقافى . . وأن الزعامة الشعبية لها أربابها ورجالها الذين يحسون بنبض الجماهير ؟ فهل نلوم هؤلاء أيضا إذا هم نقموا على الدستور والبرلمان الذى ازدحم « بالجهلة » وخلا من العباقرة « الملهمين » . . ؟!!

وتكونت من كل هؤلاء الشراذم جبهة قوية متحدة . . تفرق بينهم المصالح المتباينة ، ويجمع بينهم الحقد على الدستور والنقمة على الوفد ، والتحامل على الحياة النيابية ، والتربص بالسلطة الشعبية . . والتآمر على وزارة الشعب الأولى . . واستجمعت هذه القوى الشرسة أسلحتها يساندها الاحتلال الإنجليزى . . فضربت ضربتها . . وأطاحت بكل المكاسب التى حصل عليها الشعب . . وبدأ عصر التزوير العلنى . . والتزييف الفاضح . . والتدخل السافر لتحطيم إرادة الشعب . وكان سعد يرى هذه المهازل ويتذكر حكومة الشعب فيقول متحسرًا : عيبنا الأكبر فى تلك الوزارة أننا أخذناها جدا . . وصدقنا أننا مستقلون . . !!

حــزب العــرش

شهدت مصر فى حياتها النيابية حياة أقصر البرلمانات عمرًا فى العالم ، حيث لم يستغرق عمره سوى تسع ساعات ، صدر بعدها مرسوم حله ، قبل أن يتبدد فى الفضاء العريض صدى خطاب العرش الذى ألقاه رئيس الوزراء أحمد زيور باشا أمام سيده ومولاه أحمد فؤاد . . لقد فعلها الملك تأديبا وتهذيبا وانتقاما من الشعب الذى أفسد الخطط الملكية ، التى عكف فؤاد على تدبيرها فى الظلام ، وكانت تهدف إلى هدم الوفد وإقصاء سعد زغلول عن زعامة الشعب ، وسلب الحقوق الشعبية التى تضمنها الدستور ، وإخماد صوت الشعب الذى هتف تحت شرفة قصر عابدين : سعد أو الثورة ! لمجرد أن الملك تجرأ على تعيين حسن نشأت وكيلا للديوان الملكى دون إذن من الحكومة . . !

* * *

وكانت استقالة زارة سعد زغلول فرصة ذهبية لتدبير هذه المؤامرة واسعة النطاق لضرب الحياة النيابية فى الصميم ، ونسف مبدأ السيادة الشعبية والعودة إلى حكم الصفوة المفروضة على الشعب دون سند أو مساندة من الشعب ، وشاركت فى هذه المؤامرة كل القوى التى أضيرت فى الانتخابات . . فالأحرار الدستوريون الذين صاغوا الدستور وطبخوه على نار هادئة ، انقلبوا عليه وأبدوا استعدادهم لمرمطته انتقاما من الشعب الذى خذلهم فى الانتخابات ، وتناسوا خصومتهم التقليدية مع الملك فؤاد ، ما دامت المصالحة سوف تدفع بهم إلى كراسى الحكم ولو عنوة . . أو على جثة الدستور الذى وصفوه بأنه « فضفاض » .

ومع ذلك ، فإن الملك « فؤاد » ـ السياسى المحنك ـ لم يسلم ذقنه لخصوم الأمس

ورأى أن يعطيهم قضمة صغيرة من الكعكة ، أما الهبرة الكبرى فتكون من نصيب حزب جديد يقوم بتأليفه أذناب القصر ومن يلوذ بهم من الوصوليين وطلاب المنافع وأصحاب الحاجات ، عسى أن ينجح هذا الحزب الملكى فى سحب البساط من تحت أقدام الوفد ، ويقتنص منه الأغلبية الشعبية فى الانتخابات .

وفى يوم ١٠ يناير ١٩٢٥ ، وفى حفل مخملى باذخ أقيم فى فندق سميراميس أعلن عن ميلاد (حزب الاتحاد) . وشهد الاحتفال نجوم الأرستقراطية المصرية قديمها وحديثها ، تحيط بهم شرذمة من محترفى السياسة ، وتتبعهم زمرة من كبار الضباط القدامى ، وتلحق بهم عصبة من الانتهازيين الباحثين عن اللقمة الدسمة فوق أى مائدة . . وبعض الخارجين على الوفد .

** هكذا ولد حزب الملك . .

وانفض الحفل . . فانفض الحزب . . ولم يسمع له صوت فى أرجاء مصر الصابرة الصامدة التى كانت ترقب ما يدبر لها ، وهى تكظم غيظها وتتحين لحظة الانتقام كى تلقن هؤلاء الأوغاد درسا فى احترام إرادة الشعب .

* * *

وكان تشكيل حزب الملك انتهاكا صريحا لأحكام الدستور ، وخرقا للتقاليد النيابية التى تجعل الملك فوق الأحزاب ، وتنأى به عن المعارك الانتخابية حتى لا يكون فشله فيها استفتاء شعبيا يحسب عليه . . وعلى هذه النقطة يعلق الرافعى المؤرخ قائلا : لم يكن تأليف حزب « الاتحاد » على قاعدة أنه حزب الولاء للعرش من الحكمة السياسية ، ولا من الإخلاص للبلاد والعرش فى شىء . فالعرش يجب أن يكون بعيدًا عن الأحزاب ، وأن يظل للأحزاب كلها ، لا أن يكون له حزب خاص لأن هذا معناه التشكك فى ولاء الأحزاب الأخرى للعرش ، ومعناه أيضا أن الدعاية لهذا الحزب إذا لم تنجح - وهى لم تنجح - ولم تنضم له أغلبية الأمة ، كان ذلك دليلا على أن أغلبية الأمة مشكوك فى ولائها للعرش مما يعد كشفا للعرش وإعلاما بأنه لم يكتسب محبة الشعب .

ويعلل الرافعى دوافع إنشاء هذا الحزب فى تصور أصحابه ، بأن الشعب يجب أن يسيره الحاكم كما يشاء ويهوى ، وأن تكون السراى هى مرجع الحكم ومصدره . أما

الشعب ـ فى تصورهم ـ فلا يصح أن تترك له إرادة فى ولاية الحكم أو توجيهه ، بل يجب أن يحكم بواسطة حكومة تفرض عليه فرضا ، دون أن يكون له رأى فى قيام الوزارات أو سقوطها ، وبعبارة أخرى ، لا محل لما يسمونه الدستور ، وإذا كان لابد من نظام دستورى فليكن نظاما صوريا ، أو كان لابد من أحزاب فليكن أهمها وسيدها الحزب الذى تنشئه السراى أو يخضع لإرادتها وتحركه كيف تشاء . وهذا الضرب من الحكم هو من أنواع الحكم المطلق ، وأساسه إهدار حقوق الشعب . والرجوع به إلى نطاق الذل والعبودية ، وهو نظام يمتنع معه كل تقدم سياسى أو أخلاقى فى البلاد .

* * *

هذا هو حزب القصر الذى ولد فى الظلام ليكون أداة القصر إلى الحكم . . ومعه بدأت الأحزاب السياسية تستنفر أنصارها وتحشد أتباعها استعدادًا لليوم المنتظر . . اليوم الذى تجرى فيه الانتخابات . . ويقول فيه الشعب كلمته الفاصلة . . وفى ذلك اليوم قال الشعب كلمته ، فكان لها وقع الصاعقة على رءوس أعدائه .

أول انتخابات مصرية

من حسن حظ الحياة النيابية المصرية أنها بدأت بداية نظيفة تبشر بالأمل وتدعو إلى الثقة بالنظام البرلمانى . وشهدت مصر فى مطلع عام ١٩٢٤ أول انتخابات برلمانية فى تاريخها فى جو مشبع بالحرية والنزاهة ، وفى مناخ صحى خال من الضغط والإكراه ، وبعيد عن التدخل أو التلاعب أو التزوير ، سواء من جانب الحكومة التى أشرفت على الانتخابات ، أو من جانب القصر الملكى وكر الأوتوقراطية العتيد ووريث التقاليد الاستبدادية التى حكمت مصر منذ القدم ، وقبيل إجراء الانتخابات سادت الحياة السياسية المصرية روح جديدة ، ورغبة صادقة فى احترام إرادة الناخبين كى يختاروا ممثليهم فى أول مجلس نيابى على الوجه الذى يريده الشعب . . وليس على النمط الذى يريده الحاكم .

كان رئيس الوزراء ـ يحيى إبراهيم باشا ـ قد نجح فى استصدار الدستور ـ فجأة ـ وفى وقت خبا فيه الأمل فى صدوره ، فكانت تلك أولى انجازات هذا الرجل اللغز الذى كان يوصف تارة بأنه أداة طيعة فى يد القصر ، بينما كان الإنجليز يرون فيه مجرد رئيس لوزارة إدارية مهمتها تصريف الأمور لحين العثور على الرجل القوى الذى يخرج البلاد من ورطتها ، ولكن لم يلبث يحيى إبراهيم ، وهو مستشار سابق ، أن أثبت للجميع أنه ليس الرجل الذى تصوروه . . وكما يصفه اللورد لويد بقوله : « إن يحيى باشا كان حصانا أسود مجهولا ، سواء من جانب الرأى العام أو دار المندوب السامى ، وكانت أهم ميزاته أنه لم يكن شخصية معروفة أو سياسيا حزبيا ، ومن ثم فإنه لم تكن هناك أى ضغائن شخصية يمكن أن تقيد حركته » ، وقد استغل الرجل هذه الميزة فأعلن أنه غير قانع بمجرد إدارة الأعمال ، ولكنه ينوى إعلان الدستور ومعه قانون الانتخابات .

وبر الرجل بوعده . . وكشف عن عظمة رجل القضاء عندما يجلس على منصة الحكم . . ويروى الرافعى المؤرخ قصة إعلان الدستور ، عندما ذهب رئيس الوزراء إلى قصر عابدين مساء يوم ١٩ إبريل ١٩٢٣ ، وأبلغ الملك « فؤاد » أن مصلحة البلاد العليا تقتضى إمضاء الدستور الليلة . . ! فقبل الملك وأرسل يستدعى الوزراء الذين مضوا على عجل إلى القصر وهم يجهلون سبب استدعائهم . فلما مثلوا أمام الملك وكانت الساعة قد بلغت الحادية عشرة ـ قدم إليه يحيى إبراهيم نص الدستور فوقع عليه ، وتلاه الوزراء جميعا . . وبعدها صدرت الأوامر إلى جميع القلاع والطوابى وعواصم الأقاليم بإطلاق المدافع ابتهاجا بالحدث التاريخى .

* * *

وعقب إعلان الدستور بدأت عملية تهيئة المناخ الديمقراطى لإجراء الانتخابات العامة ، فألغيت الأحكام العرفية ، وبدأت سلسلة من القرارات للإفراج عن المعتقلين السياسيين الذين كانوا رهن السجون والمعتقلات منذ أحداث ثورة ١٩١٩ . فتم الإفراج عن أقطاب الوفد المعتقلين فى سيشل : مصطفى بك النحاس ، وفتح الله باشا بركات ، والأستاذ مكرم عبيد ، وعاطف بك بركات وسينوت حنا بك . وأفرجت السلطات العسكرية عن أعضاء هيئة الوفد المعتقلين فى مصر : السيد حسين القصبى ، وفخرى بك عبد النور ، والأميرالاى محمود حلمى بك ، ونجيب أفندى الغرابلى وراغب أفندى إسكندر . وأطلق سراح زعماء الوفد المحكوم عليهم بالسجن فى مصر : حمد الباسل باشا ، ومرقص حنا ، والأستاذ ويصا واصف وواصف بطرس غالى ، وعلوى بك الجزار ، ومراد بك الشريعى ، وجورج خياط بك . . كما صدر قرار بالعفو عن ٢٥٠ شخصا ، كانوا يقضون أحكاما بالسجن إبان أحداث الثورة ، وزال الحظر الذى كان مفروضا على بعض السياسيين المنفيين بالخارج .

وفى ١٧ سبتمبر ١٩٢٣ ، عاد الزعيم سعد زغلول إلى أرض الوطن من منفاه فى مالطة فاستقبلته الأمة استقبالا أسطوريا . . وبدأت الاستعدادات للانتخابات العامة ، ودب النشاط السياسى فى أنحاء البلاد ، وقسمت مصر إلى ٢١٤ دائرة انتخابية تقدمت لها أحزاب : الوفد والأحرار الدستوريون والحزب الوطنى (حزب

مصطفى كامل) . واهتمت الأمة بكل طوائفها بالانتخابات اهتماما عظيما ، دل على ارتقاء النضج السياسى . بين أفراد الشعب ، وتتبع الناس فى لهفة إجراءات التمهيد للانتخابات ، وتألفت اللجان الشعبية فى مختلف المدن والقرى ، وأعلن سعد زغلول أنه سيخوض الانتخابات معتمدا على ثقة الأمة به وبحزبه . . وكانت الدلائل المبدئية تشير إلى أن الوفد سينال الأغلبية الساحقة ؛ فشخصية سعد وزعامة سعد وقد تركزت فيه الثورة ، ولأن نفيه مرتين زاد الشعب تعلقا به ، والتفافا حوله ، وتلبية لندائه . .

وصدق يحيى إبراهيم فى العهد الذى قطعه على نفسه ، بأن تجرى الانتخابات فى جو من الحيدة والنزاهة ، ولم يسمح لأحد من رجال الإدارة بالتدخل فى إرادة الناخبين . وليس أدل على ذلك من سقوط رئيس الوزراء فى دائرة منيا القمح أمام مرشح الوفد أحمد افندى مرعى (والد المهندس سيد مرعى) . . لقد سقط رئيس الوزراء ، ولكنه ارتفع إلى مرتبة الرجال العظام فى تاريخ مصر السياسى .

واكتسح الوفد منافسيه فى هذه الانتخابات الحرة ، فحصل مرشحوه على ١٥١ مقعدًا (بنسبة ٩٠٪) بينما سقط أقطاب الأحرار الدستوريين ، وفى طليعتهم عبد العزيز فهمى باشا وإسماعيل صدقى باشا ، ولم ينجح منهم سوى سبعة نواب وكان الوحيد الذى نجح من أقطابهم محمد باشا محمود ، بينما كان نصيب مرشحى الحزب الوطنى أربعة مقاعد فقط من بينهم عبد الرحمن الرافعى الذى فاز على منافسه الوفدى بفارق صوت واحد فقط .

* * *

وأثبتت أول انتخابات برلمانية أجريت فى مصر منذ ٦٣ سنة أن النضج السياسى عند المصريين أكبر مما يظن الذين يحلو لهم تجريح النظام النيابى المصرى واتهامه بالعجز والقصور . . والتزوير .

ثوب فضفاض

كان إلغاء دستور ١٩٢٣ بأمر ملكى ، نكسة حادة أصابت النظام الديمقراطى فى مقتل ، وزعزعت ثقة الناس بجدوى الحياة النيابية . . وكان إلغاء الدستور دليلا واضحًا على أن الملك « فؤاد » ضاق ذرعا بالقيود الدستورية التى انتزعت جانبا من سلطاته لحساب الشعب . وكان من الصعب على من شب فى أحضان الحكم المطلق أن يقبل معه شريكا . . وكان الشريك ـ بنص الدستور ـ هم نواب الأمة ومجلس وزرائها الذى آلت إليه مقاليد السلطة التنفيذية ، ولم يكن مجلس الوزراء مسئولا أمام الملك ، ولكن أمام البرلمان ، ومعنى ذلك أن القصر ـ عش الأوتوقراطية العتيد ـ فقد كثيرًا من جاهه ونفوذه .

ولم يكن الملك فؤاد مسئولا ـ وحده ـ عن هذه الردة وإنما كان هناك بعض المشتغلين بالسياسة ضاقوا هم أيضا بالدستور لأنه لم يحقق أحلامهم فى الحكم بالرغم من ثرائهم العريض ، وثقافتهم العالية ، فتحولوا إلى المعسكر المعادى للدستور وتحالفوا مع الملك فى كل حركة رجعية دبرها لتعطيل الحياة النيابية ، وكانوا هم أداة القصر فى تشكيل الوزارات الانقلابية التى كانت تتولى الحكم دون تأييد من الأمة ودون سند شرعى من الدستور . . أولئك هم أقطاب حزب الأحرار الدستوريين الذين كان الشعب ينأى عنهم فى كل انتخابات حرة ـ وينتخب الوفد ـ فامتلأت نفوسهم حقدا على الوفد . . وعلى الشعب . . وعلى الانتخابات . . وعلى الدستور واتهموا الأمة بالجهل والقصور . وقال زعيمهم فى خطبة شهيرة (إنه كان يعتقد أن الدستور مناسب لمصر ، ولكن العمل أظهر أنه ثوب فضفاض) . . فلما ألغى الملك الدستور ، شعروا بفداحة الهاوية التى ساعدوا فى حفرها . وبدءوا فى إقامة الجسور مع الوفد لمواجهة الكارثة التى تهدد الحياة السياسية جميعا .

وكان الدستور الذى أصدره الملك مسخا مشوها جامعا لكل المبادئ الرجعية المعروفة فى نظم الحكم الاستبدادى ، فسلب الحقوق التى كانت الأمة تتمتع بها فى ظل الدستور الملغى ، وقيد المسئولية الوزارية - أى حق مجلس النواب فى سحب الثقة من الحكومة - بقيود تجعل من استعمال هذا الحق ضربا من المحال ، وأعطى للملك حق إهمال أى قانون يقره البرلمان ، وجعل للملك وحده حق تعيين شيخ الأزهر وغيره من الرؤساء الدينيين بعد أن كان دستور ١٩٢٣ يجعل هذا الحق « بواسطة رئيس مجلس الوزراء » ، وحرم الدستور الجديد على مجلس البرلمان حق التشريع فى المسائل المالية عامة ، وهى المسائل التى لا تخلو منها المرافق العامة ، فلا يستطيع البرلمان اقتراح فتح اعتماد لأى شأن ، ولا فرض ضريبة أو تعديلها ، مع أن هذه الحقوق كانت من أوليات القواعد العامة التى أسس عليها النظام البرلمانى الذى أعطى للشعوب حق الإشراف على أموالها . . على أن أغرب ما تضمنه دستور صدقى - فى ظل قانون الانتخاب الجديد - هو منع الترشيح لعضوية البرلمان عن كل من يزاول إحدى المهن الحرة فى بلد غير مدينة القاهرة . . ومعنى ذلك حرمان الأطباء والمحامين والمهندسين والمحاسبين والتجار المقيمين فى الأقاليم من التمثيل النيابى بحجة أن عضويتهم ستشغلهم عن ممارسة أعمالهم . . أو أن أعمالهم ستحول بينهم وبين التفرغ للعمل البرلمانى . . !!

وبعد أن حجب قانون صدقى عن مثقفى الأمة حق المشاركة فى العمل البرلمانى استدار نحو العمال والفلاحين والطلاب ليضع أمامهم العراقيل فقرر العودة إلى نظام الانتخاب على درجتين ، (بمعنى أن يشترك كل خمسين مواطنا فى انتخاب واحد ينوب عنهم فى اختيار أعضاء البرلمان) واشترط فى سن الناخب أن تكون ٣٥ سنة بعد أن كانت ٢١ سنة ، واشترط فى المندوب أن يكون مالكا لأموال ثابتة مربوط عليها ضريبة عقارية ، أو ساكنا فى منزل لا يقل إيجاره السنوى عن ١٢ جنيها ، أو حائزًا على شهادة دراسية ابتدائية أو شهادة تماثلها .

وكان الهدف من كل هذه الشروط التعسفية هو العمل على استحالة عودة الوفد إلى الحكم ، وحرمان جماهيره العريضة فى الأقاليم ، وهم فقراء العمال والفلاحين المهنيون والطلاب ، من حق التصويت ، على أمل أن تسفر عملية الانتخاب عن

تشكيل مجلس نيابى « مستأنس » لا يملك من سلطات الحكم سوى البصم والدعاء لولى النعم بطول العمر .

وكان من الطبيعى ، أن يفكر صدقى فى تشكيل حزب (ملاكى) انسياقا وراء الموضة الدستورية السائدة . وقرر بالفعل إنشاء حزب جديد أسماه حزب (الشعب) . . !! ولم يخجل الرجل من أن يصدر أوامره إلى المديرين لحشد عمد القرى وإرغامهم على عضوية الحزب ودفع الاشتراك قسرًا . . وأوجب على أعوان الحزب من طلاب الحاجات والمصالح أن يحرروا كشوفا بأسماء الأشخاص الذين يتوسمون فيهم استعدادًا للعضوية مقابل منافع شخصية تتحقق لهم فور ملئهم استمارة العضوية . . وكان رجل الإدارة النشيط الذى يستحق الرضا والترقية ، هو الذى يستطيع حشد أكبر عدد من الأعضاء الانتهازيين . ولكى يكون للحزب الجديد جهاز كامل منبث فى جميع أنحاء القطر ، صدرت الأوامر بتأليف لجان لحزب الشعب فى كل مركز من المراكز على غرار لجان الوفد .

وإزاء هذا العبث بالحياة النيابية ، هب الوفد لمقاومة صدقى والملك ودستورهما . وإنقاذ النظام البرلمانى من الخطر الداهم .

البرلمـان فـى الكونتننتـال

فى أعقاب حل البرلمان الوفدى ـ بعد تسع ساعات من انعقاده فى ٢٣ مارس ١٩٢٥ ـ دخلت الحركة الوطنية مرحلة المواجهة السافرة مع القوى الأوتوقراطية ممثلة فى القصر وأذنابه الذين آلت إليهم مقاليد الحكم منذ الخلاص من حكومة سعد زغلول فى نوفمبر ١٩٢٤ . وخضعت البلاد لموجة عاتية من الإرهاب ، والتضييق على الحريات العامة يقودها أحمد زيوار باشا ووزير داخليته المرعب إسماعيل صدقى باشا . وكان الوفد طوال هذه الفترة يسير على سياسته القديمة فى رفض التعاون مع الأحرار الدستوريين بسبب عدائهم التقليدى للوفد ومشاركتهم فى كل المؤامرات والدسائس ضده ، وحقدهم الأسود على زعامة سعد زغلول للأمة ، فكان سعد يرفض كل المحاولات التى بذلت للمصالحة مع الأحرار ، لانعدام ثقته بهم ، وكان يقول لمن يحادثه بشأن المصالحة معهم : « لا يمكننى الاتفاق مع أشخاص تزعزعت الثقة بينى وبينهم فيما يتعلق بموضوع توكيلى ، إنهم يطلبون حقوقا أقل مما تطلب الأمة . . ونحن متشبثون بكامل حقوقها . . » .

ولكن . . مع حلول النصف الثانى من عام ١٩٢٥ ـ عام الرجعية والإرهاب وبعد طرد الوزراء الأحرار فى أعقاب أزمة كتاب (الإسلام وأصول الحكم) ، أدرك الوفد خطورة استمرار الشقاق والانقسام على القضية الوطنية وعلى الحياة النيابية على السواء ، ورأى أن استمرار تعطيل الدستور ومعه الحياة البرلمانية هما فى حقيقتيهما تعطيل للوفد عن ممارسة دوره فى حل القضية الوطنية ، وتحقيق آمال الجماهير المصرية فى حكومة دستورية تعبر عنه أصدق تعبير . وبدأ الوفد يمد يده إلى خصومه التقليديين ، وصادفت هذه البداية ظهور دعوة أخرى إلى الائتلاف بين جميع الأحزاب

لمواجهة المد الرجعى الذى يقوده القصر ، وكان رائد هذه الدعوة الصحفى المعروف أمين بك الرافعى قطب الحزب الوطنى الذى نشر فى (الأخبار) سلسلة من المقالات نبه فيها إلى مخاطر السكوت عن استبداد القصر وتعطيل الحياة النيابية ودعا إلى انعقاد البرلمان المنحل من تلقاء نفسه فى اليوم الحادى والعشرين من نوفمبر ١٩٢٥ تنفيذًا للمادة ٩٦ من الدستور التى تقضى بأن « يدعو الملك البرلمان إلى عقد جلساته العادية قبل يوم السبت الثالث من شهر نوفمبر ، فإذا لم يدع الملك إلى ذلك يجتمع المجلس بحكم القانون فى اليوم المذكور » .

ولاقت هذه الدعوة الجريئة صدى كبيرًا عند الرأى العام ، وأعلنت الأحزاب عن موافقتها على عقد الاجتماع فى اليوم المذكور ، ودب الذعر فى أوصال حكومة زيوار فحاصرت مبنى البرلمان بقوات عسكرية مدججة بالسلاح ، وأصدرت ثلاثة بلاغات رسمية ، أحدها باسم مجلس الوزراء قالت فيه : « إنها قررت أن تمنع بالقوة كل اجتماع داخل البرلمان أو فى أى مكان آخر » . والبلاغ الثانى من وزير الداخلية صدقى باشا قال فيه :« إنه كلف الجيش والبوليس بمحاصرة البرلمان ، وإن التعليمات الصادرة إلى الضباط تقضى بإطلاق الرصاص على المشاغبين والمتظاهرين والقبض على كل من يشترك فى أى اجتماع أو موكب أو مظاهرة » . أما البلاغ الثالث فقد أصدرته وزارة المعارف لتحذر الطلبة من مغبة الإضراب وتتوعدهم بأوخم العقوبات إذا اشتركوا فى التظاهرات . .

وتنفيذًا لأوامر الحكومة قام رئيس حرس البرلمان بإغلاق جميع مكاتبه وقاعاته وسلم المفاتيح إلى قائد القوة العسكرية التى حاصرت المبنى . . وفى مساء الجمعة ٢٠ نوفمبر ، انتشرت القوات المسلحة فى كل الشوارع والمنافذ المؤدية إلى دار البرلمان التى باتت كالقلعة الحصينة ، ووضعت حشود إضافية فى ثكنات قصر النيل (ميدان التحرير) لتكون على أهبة الاستعداد عند اللزوم . وباتت القاهرة ليلة دهماء يشوبها القلق والتوتر فى انتظار ما يسفر عنه الغد

وفى صبيحة السبت ٢١ نوفمبر ١٩٢٥ ، خرج الزعيم سعد زغلول من بيت الأمة فى طريقه إلى فندق الكونتننتال ، حيث تقرر عقد البرلمان ، وما إن رآه الضباط والجنود

حتى ألقوا بالسلاح وانطلقوا يهتفون بحياته وحياته البرلمان . . !! ودخل سعد القاعة الرئيسة فى الفندق ، فوجد النواب والشيوخ قد اكتمل عقدهم فهبوا لتحيته . . وعلى الفور بدأت وقائع الجلسة التاريخية ، بينما كانت الهتافات الحماسية تزلزل أركان الفندق ، ويتردد صداها فى ميدانى العتبة وإبراهيم باشا . . ومن المفارقات الطريفة أن رئيس الوزراء زيوار باشا كان يقيم فى نفس الفندق ، فهب من نومه مذعورًا على دوى الهتافات التى كانت ترج المنطقة ، فأسرع بارتداء ملابسه وغادر الفندق دون أن يهتم به أحد ، وأصدر النواب والشيوخ القـرارات التالية «تنفيذًا لأحكام المادة ٩٦ من الدستور اجتمع أعضاء البرلمان اليوم السبت ٢١ نوفمبر سنة ١٩٢٥ ، وأرادوا عقد المجلسين فى دار البرلمان فمنعتهم القوة من الوصول إليه وعلى ذلك اجتمعوا اليوم فى فندق الكونتننتال وتكامل عددهم القانونى . . وبعد المناقشة فى الحالة الحاضرة قرروا بالإجماع ما يأتى :

أولا : الاحتجاج على تصرفات الوزارة المخالفة للدستور وعلى منع الأعضاء من الاجتماع فى دار البرلمان بقوة السلاح .

ثانيا : قرر مجلس النواب عدم الثقة بالوزارة طبقا للمادة ٦٥ من الدستور .

ثالثا : اعتبار دور الانعقاد موجودًا قانونا واستمرار اجتماعات المجلسين فى المواعيد والأمكنة التى يتفق عليها الأعضاء .

رابعا : نشر هذه القرارات فى جميع الصحف .

وبعد أن وقع جميع النواب والشيوخ على هذه القرارات ، انسحب الشيوخ إلى قاعة أخرى ، وبقى النواب فى أمكنتهم برئاسة سعد زغلول الذى أعلن افتتاح جلسة مجلس النواب وطلب منهم انتخاب مكتب المجلس ، فانتخبوا بالإجماع سعد زغلول باشا رئيسًا ، ومحمد محمود باشا (قطب الأحرار الدستوريين) والدكتور عبد الحميد سعيد بك (من الحزب الوطنى) وكيلين ، وويصا واصف وعلى الشمسى وعبد الجليل أبو سمرة وأحمد عبد الغفار سكرتيرين .

وبينما كانت الجلسة منعقدة ، كانت التظاهرات قد احتشدت فى الميدان

والشوارع المحيطة بالفندق وهى تهتف بحياة الدستور وتطالب بإعادة الحياة النيابية وإقالة الوزارة الرجعية . . وكان من بينها تظاهرة تضم تلميذات المدارس فقوبلت من الضباط والجنود بالتصفيق . . بدلا من الصفع والركل كما أمرت الحكومة .

إضـــراب العـمـد

قانون الانتخاب هو عمود الديمقراطية . .

ويمكنك أن تحكم على درجة الديمقراطية فى أى بلد ، إذا فحصت قانون الانتخاب فيه ، وما يتضمنه من قواعد تسمح بتمثيل الشعب تمثيلاً صادقا . . أو قيود تحول دون تمثيل قوى المعارضة المحرومة من الرضاء السامى . . ولا عبرة - فى جوهر الديمقراطية - بقيام مجالس نيابية ذات أسماء وأشكال وألوان متعددة ، ولكنها لا تمثل الشعب تمثيلا صحيحًا . . فتكون مجرد فترينات مزركشة ، وواجهات مزيفة تخفى وراءها إفلاسا مدمرًا .

وكان قانون الانتخاب - فى المرحلة الليبرالية - مجالا للصراع بين دعاة الديمقراطية من ناحية ، وأنصار الأوتوقراطية الذين يهمهم قيام مجالس شكلية ، لا تحمل من الديمقراطية غير اسمها من ناحية أخرى . . وحول قانون الانتخاب ، دارت معارك ساخنة ، كان النصر فيها حليف الشعب لصموده وإصراره على مقاومة عمليات التزييف المقنن . فبعد حل مجلس النواب فى عامى ١٩٢٤ و ١٩٢٥ ، عمد الملك فؤاد إلى إلغاء قانون الانتخاب المباشر الذى أصدرته حكومة سعد زغلول ، وعكف على تفصيل قانون معدل ، يحول دون تمثيل جماهير الشعب التى يمثلها الوفد المصرى ، ويضمن قدوم نواب لا يحيدون سوى التسبيح بحمد ولى النعم والتصفيق لكل كلمة تنطق بها الحكومة .

* * *

وفى ٨ ديسمبر ١٩٢٥ ، استصدرت حكومة زيور باشا مرسوما بقانون الانتخاب المعدل ، تمهيدًا لإجراء الانتخابات الجديدة ، وضيقت فيه حق الانتخاب

وخولت الإدارة سلطات واسعة تمكنها من إنجاح مرشحيها ، وعادت إلى نظام الانتخاب على درجتين (كل ٣٠ ناخبا يختارون مندوبا عنهم ، لانتخاب النائب المرشح) . واشترط القانون المعدل فى المندوب أن يكون من الأثرياء . وكان معنى ذلك حرمان أصحاب الجلابيب الزرقاء من حق التمثيل ، وأدرك الوفد خطورة هذا الإجراء على جماهيره الشعبية ، فحمل لواء الدعوة إلى مقاطعة الانتخابات على أساس هذا القانون الرجعى . . وتضامنت الأحزاب الأخرى مع الوفد ، وأعلنت عن مقاطعة الانتخابات ، وسرت فى الأمة روح المعارضة . . ولكن حكومة زيوار مضت فى طريق الاستخفاف بالإرادة الشعبية ، استنادا إلى دعم القصر لها ، ووقوف جهاز السلطة فى خدمتها ، ولم يخطر على بالها أن يأتيها المطعن من عقر دارها ؟ ومن جماهير العمد الذين شاع فى الأذهان أنهم أتباع كل حكومة . . فقد أعلن العمد أنهم لن يشرفوا على انتخابات تجرى على أساس قانون زيور . . !!

وكان عمد مركز تلا منوفية ، أول من أشعل شرارة الإضراب ، فأرسلوا برقية إلى وزارة الداخلية تضمنت رأيهم . . ولكن زيور لم يكترث بهذا التهديد ، وكلف أحد كبار موظفى الداخلية ، بالسفر إلى المنوفية وجمع العمد الذين وقعوا البرقية ، وتخييرهم بين العدول عن الإضراب أو العزل من العمدية ؛ فأصر عشرة منهم على موقفهم لصدر قرار برفتهم ، وأدى هذا القرار المتعسف إلى اتساع رقعة المعارضة بين العمد . . وفى هذه الآونة ارتفع شعار شهير ، يقول (يحيا الوفد ولو فيها رفد) . . وتضامن بقية العمد مع زملائهم المرفوتين ، وأعلنوا استقالاتهم من العمدية ، وسرت شعلة الوطنية بين العمد ، فى كافة أنحاء البلاد ، فأعلن معظمهم الإضراب عن الإشراف على العملية الانتخابية . . وتحرج مركز الحكومة ، ولكنها بدلا من أن تعالج الأمر بالعودة إلى الحق . . قدمت عددًا من العمد إلى المحاكمة بتهمة الامتناع عن تنفيذ القانون . . وتركهم عملهم الرسمى بدون مسوغ شرعى . وأصدر القضاء المصرى العادل ـ المستقل ـ أحكامه فى هذه القضايا ببراءة العمد .

* * *

وكان هذا الموقف الشجاع من جانب عمد القرى والبلاد ، مشجعا للأحزاب السياسية على الائتلاف وتوحيد الصفوف لمقاومة التدابير التى ينسجها الملك وخادمه

زيور ، وأنشئت فى يناير ١٩٢٦ لجنة تنفيذية للأحزاب المؤتلفه لتنظيم جهودها وأصدرت قرارًا مشتركا بمقاطعة الانتخابات . . وعقد مؤتمر وطنى يضم زعماء الأمة وشيوخها ونوابها وذوى الرأى والمكانة فيهـا . وفى يوم الجمعة ١٩ فبراير ١٩٢٦ انعقـد المؤتمر فى حديقة منزل محمد محمود باشا بشارع الفلكى ، وتصدر الزعيم سعد زغلول المؤتمر ، وجلس بجانبيه عدلى يكن باشا ، وعبد الخالق ثروت باشا ، وبلغ عدد الحاضرين ١٠٩٧ عضوًا ، وألقى سعد باشا خطابا ذكر فيه اعتداء وزارة زيوار على الدستور وعلى الحياة النيابية ، ودعا إلى توحيد الصفوف ونبذ الفرقة ، ورفض الانتخابات على أساس القانون المعدل ، والعودة إلى قانون الانتخاب المباشر . . وبعد مناقشة واسعة وافقت الأغلبية العظمى من الحاضرين على تأييد قرارات الأحزاب المؤتلفة ، والمطالبة بتأليف وزارة موثوق بها من الأمة للإشراف على الانتخاب فى ظل قانون الانتخابِ المباشر . وانتخاب لجنة للإشراف على تنفيذ هذه القرارات .

وإزاء هذا الإجماع الشعبى المنقطع النظير ، لم يجد الملك فؤاد مفرا من الإذعان لإرادة الشعب . . فقرر مجلس الوزراء إيقاف العمل بقانون الانتخاب المعدل . والعودة إلى قانون الانتخاب المباشر ، واتفقت كلمة الأحزاب على أن تخوض المعركة الانتخابية فى جو خال من الفرقة والانقسام والمهاترات . كما اتفقت على توزيع الدوائر منعا للتناحر ، فترك للوفد ١٦٠ دائرة ، وللأحرار الدستوريين ٤٥ دائرة وللحزب الوطنى تسع دوائر ، ولكن نتيجة الانتخابات أسفرت عن فوز الوفد فى ١٦٥ دائرة ، وحصل الأحرار على ٢٥ مقعدًا ، والحزب الوطنى على خمسة مقاعد والمستقلون ١٠ ، والاتحاديون (حزب الملك فؤاد) على خمسة مقاعد فقط .

وانتصرت إرادة الشعب . .

وسقطت إرادة الملك . .

مهـزلة انتخـابيـة

كان إسماعيل صـدقى باشا من أشد الحكام مقتا لشىء اسمه سلطة الشعب ومن هنا كان بغضه للنظام البرلمانى وتحقيره للمبادئ الديمقراطية ، التى تعطى للشعب حق المشاركة فى الحكم عن طريق المجالس النيابية . وكان معروفا عنه الاستهتار بالشعب والاستهزاء بقدرته على اختيار ممثليه . . فقد كان يعتقد أن عبقريته الفردية تفوق مجموع الكفاءات التى يختارها الشعب . ومنذ بدأت المرحلة الدستورية فى مصر عام ١٩٢٤ ، وهو يتربص بالدستور وبالبرلمان وبالحياة النيابية وينتهز الفرصة للانقضاض عليها جميعا . . وفى عام ١٩٣٠ جاء به الملك فؤاد إلى الحكم ليهدم المعبد على رءوس أصحابه ، فألغى دستور ١٩٢٣ ، وفصّل دستورًا جديدًا ينقص من حقوق الشعب ، ويركز السلطات فى يد السلطة التنفيذية التى يمثلها الملك وكبير وزرائه .

وأدرك الوفد ـ وهو فى المعارضة ـ مخاطر هذه المؤامرة الرجعية التى تعنى عودة البلاد إلى الحكم المطلق ، ورأى أن الدفاع عن الحقوق الديمقراطية يتطلب إشراك الجماهير فى المعركة وتكتيل صفوف المعارضة فى جبهة واحدة . . واستجاب الأحرار الدستوريون ـ أكبر الأحزاب بعد الوفد ـ لنداء المقاومة ، بينما رفض الحزب الوطنى حزب مصطفى كامل ـ المشاركة فى جبهة المعارضة ، وانحاز إلى جانب القصر والحكومة فى مؤامرة إجهاض النظام الدستورى . . واغتبط صدقى باشا بقرار الحزب الوطنى. وزعم أن نظامه، إذا كان يلقى معارضة حزبين (!!)، فإنه يحظى بتأييد ثلاثة أحزاب هى : الحزب الوطنى وحزب الاتحاد (حزب الملك فؤاد) وحزب (الشعب) الذى اصطنعه صدقى ليخوض به معركة الانتخابات على أساس دستوره الرجعى .

وبدأت المعارضة الوطنية تستعد للمعركة الفاصلة بكل ما أوتيت من قوة غير هيابة من قوى البطش التى أعدها صدقى ، وأصدرت جبهة المعارضة ميثاقا قوميا أسمته (عهد الله والوطن) أعلنت فيه عزم الأمة على مقاطعة انتخابات صدقى والعمل على إعادة النظام الدستورى . . وأعلن الوفد والأحرار ، أنهم يقفون بكل قوة وإخلاص ، فى وجه الدستور الذى تحاول الحكومة بكل وسائل الإرهاب أن تفرضه على البلاد ، مزدرية كل عدل أو قانون . ويكررون أنهم متفقون على مقاطعة الانتخابات التى تجرى فى ظل هذا الدستور مقاطعة لا رجعة فيها ، وأنهم يرون مقاطعتها فرضا على كل مصرى مخلص لبلاده ، ولا يرضون أن يكون لمصر نظام للحكم غير ما ارتضته بدستور ١٩٢٣ ، وهم فى موقفهم هذا صادرون عن رأى الأمة، واثقون بتأييدها لهم ، ليعود هذا النظام كاملا غير منقوص ، وليعود الحكم النيابى بكل تقاليده الصحيحة ، حتى يتمتع المصريون جميعا بنعمة الدستور وما يكفله للجميع من حرية وعدالة ومساواة .

وصدر الميثاق ، حاملا توقيع أقطاب الحزبين ، يتقدمهم مصطفى النحاس باشا زعيم الوفد ، ومحمد محمود باشا رئيس الأحرار الدستوريين . . وكان لهذا الميثاق وقع الصاعقة على النظام بالرغم مما كانت تشيعه الحكومة عن قوتها . وحظر صدقى على الصحف نشر الميثاق ، وصودرت الصحف التى همت بنشره . . ومع ذلك ، فقد أخذ البيان طريقه إلى الجماهير ، فلقى التأييد التام من كل المنظمات والهيئات والنقابات المهنية والعمالية والأعيان والتجار ، وبدا واضحا أن الرأى العام المصرى يساند المعارضة فى معركتها المقدسة ضد الطغيان والرجعية . . ودفع هذا التأييد جبهة المعارضة إلى مزيد من الحركة لتنسيق كفاحها ، وشكلت لجنة اتصال من الوفد والأحرار لتنظيم حركة الجماهير . . وهنا طرأت فكرة نقل المعركة من مجال الخطب وكتابة المقالات إلى الشارع ، حتى تتحمل الجماهير مسئوليتها فى الدفاع عن حقوقها التى يتربص بها المستبدون ، وكان هذا تطورًا خطيرًا أعاد إلى الأذهان ذكرى الانتفاضة الجماهيرية أثناء ثورة ١٩١٩ ، وما كشفت عنه من وعى وطنى تمثل فى مقاطعة « لجنة ملنر » ثم مقاطعة البضائع والمنتجات البريطانية .

ويروى الدكتور هيكل باشا فى مذكراته ، قصة هذا التطور الدرامى فى حركة

المعارضة ، حين وجدت أن دعوة الشعب للمقاومة والتضحية لا يمكن أن تثمر ثمرة ما ، إذا لم يتقدم الزعماء صفوف الشعب فى هذه المقاومة ، ولم يتعرضوا تعرض الشعب للتضحية . . أما إن اقتصرت الدعوة على عبارات تنشر فى الصحف ـ بالغة ما بلغت قوتها وصدق تعبيرها عما يعانيه الشعب فى حريته وفى حقوق وطنه ـ فلن يكون من أثرها إلا أن تثير إعجاب المثقفين ببلاغة أسلوبها وقوة عباراتها ، لكنها لا تحرك الشعب إلى عمل إيجابى عنيف منتج .

وتقدم الزعماء الصفوف . . وجرت سلسلة من الصدامات الدامية بين الجماهير والسلطة فى المدن التى زارها زعماء المعارضة ، وتساقط القتلى والجرحى بالعشرات دون أن يؤثر ذلك فى إصرار صدقى باشا على تنفيذ خطته بالحديد والنار ، وسيطرت على روحه نزعة العناد ، فلم يتراجع عن المضى فى إجراء مهزلة الانتخابات . . وطلبت جبهة المعارضة من العمد والمشايخ أن يستقيلوا من وظائفهم احتجاجا على تعسف الحكومة ، فانهالت الاستقالات حتى بلغت فى مجموعها حوالى ٤٠٠ استقالة، تصدى لها صدقى ليحافظ على هيبة جهاز الإدارة الذى سيدير المهزلة الانتخابية ، وبعث إلى القرى التى استقال عمدها ومشايخها بحشود من رجال البوليس والإدارة لإرغام العمد على سحب استقالاتهم ، ولكنهم أصروا على موقفهم فأمر صدقى بتقديمهم إلى المحاكمة بتهمة الإخلال بالواجب وعوقبوا بالغرامات الفادحة .

وفى يوم الانتخابات ضرب الشعب المصرى أروع أمثلة الكفاح من أجل الديمقراطية . . وقاطعت الأمة انتخابات صدقى مقاطعة تامة . . حتى أقفرت الشوارع الكبرى بالعاصمة . . وذكرت السيدة فاطمة اليوسف ، أنها كانت تطوف على دوائر الانتخابات فتراها خاوية ، والحوانيت القريبة منها مغلقة . . ووصف الرافعى حركة المقاطعة بأنها كانت رائعة ، ولا تقل فى روعتها واتساع مداها عن مقاطعة الأمة لجنة ملنر عام ١٩١٩ . . بل إن تضحيات البلاد من القتلى والجرحى فى هذه الانتخابات ، كانت أعظم وأكبر . . ففى يوم الانتخابات دخل العمال المعركة فأضرب رجال عنابر بولاق والورش الأميرية ، وتظاهروا احتجاجا على المهزلة الانتخابية . . وقامت تظاهرات أخرى فى المدن ، وتصدت قوات الحكومة لها

بالعنف الشديد ، حتى بلغ مجموع القتلى فى ذلك اليوم المشئوم مائة قتيل و ١٧٥ جريحا .

ومع ذلك ، لم يخجل إسماعيل صدقى باشا من أن يصدر فى ختام هذه المهزلة بيانا أعلن فيه أن الانتخابات تمت فى هدوء وسكينة (١١) ، وأن الأمة اشتركت فيها بأكثر مما اشتركت فى أى انتخابات سابقة ، وأن نسبة الذين أدلوا بأصواتهم تزيد على ٦٧٪ من مجموع الناخبين . . وكان الناس يقرءون هذه التصريحات الكاذبة فيضحكون ، ويسخرون من صاحبها . . ويضربون كفا بكف . . ويقولون إن الذين اختشوا قد ماتوا . .

إجـرام فى إجـرام

كانت وزارة إسماعيل صدقى باشا (من ١٩ يونيه ١٩٣٠ إلى ٢٧ سبتمبر ١٩٣٣) نكبة على الوطن من كل ناحية . . كانت نكبة سياسية واجتماعية وأخلاقية، لأن الحكومة أباحت لنفسها سلطة انتهاك القيم والقوانين والعبث بالحريات الأساسية التى كفلتها الشرائع والدساتير . . لقد ظن صدقى بعد أن ألغى الدستور وطبخ الانتخابات أنه أصبح سيد الموقف . . وأن المسرح قد خلا له . . فركب أعلى خيوله وأخذ يصول ويجول غير عابئ بسلطة الشعب ، وأطلق يد الإدارة للبطش بخصومه ، وكانت جرائم الضرب والتعذيب والتلفيق والفصل تجرى جهاراً نهاراً ، وتحولت الإدارة إلى أداة انتقام من خصوم الحكومة ، حتى وقر فى أذهان الحكام الإداريين أن هذه هى مهمتهم الأساسية ، وأن هذه الوسيلة الممقوتة هى السبيل إلى الترقى واعتلائهم المناصب الممتازة .

وبلغت حكومة صدقى أدنى مستوياتها الأخلاقية ، عندما حالت بين القضاء وممارسة سلطاته فى وقف هذا الطوفان المدمر . . وجرأت الحكومة أعوانها من رجال الإدارة على الاستهانة بسلطة القضاء ، مثلما حدث فى المنيا عندما كان وكيل النائب العام يحقق فى شكوى قدمها بعض الأهالى ضد رجال الإدارة ، فمنعه مأمور ضبط المديرية من الاستمرار فى التحقيق ، وحال بينه وبين سؤال الأشخاص المطلوب استجوابهم . . وأثار هذا الافتئات الصارخ على السلطة القضائية ضجة كبيرة داخل حصن العدالة ، بلغت ذروتها فى حادث البدارى ، عندما قام مأمور مركز البدارى بتعذيب بعض الأهالى ، مما دعا اثنين منهم إلى قتله فى مارس ١٩٣٢ . . فلما حوكما أمام محكمة جنايات أسيوط حكمت بالإعدام على الأول وبالأشغال الشاقة

المؤيدة على الثانى . . ولكنهما طعنا فى الحكم أمام محكمة النقض والإبرام . . وجاء حكم هذه المحكمة برئاسة عبد العزيز فهمى باشا وثيقة إدانة لجهاز الإدارة ، وأثبتت المحكمة فى حكمها التاريخى أن رجال البوليس أتوا من المنكرات ما وصفته المحكمة بأنه (إجرام فى إجرام) ، وأن من وقائعها ما هو جناية هتك عرض يعاقب عليها القانون بالأشغال الشاقة ، وأنها من أشد المخازى إثارة للنفس واهتياجا لها ودفعا بها إلى الانتقام . . ومع أن محكمة النقض رفضت الطعن لأنها لا تملك ـ قانونا ـ تخفيف العقوبة ، إلا أنها لفتت فى حكمها نظر ولادة الأمور إلى وجوب تدارك هذا الخطأ القضائى .

وأثار حكم محكمة النقض والإبرام ردود فعل عنيفة فى الأوساط القضائية فاضطرت وزارة العدل إلى وقف تنفيذ حكم الإعدام على المتهم الأول ، واتخذت الإجراءات القانونية لتخفيف الحكم إلى الأشغال الشاقة المؤبدة ، وتخفيف الحكم على المتهم الثانى من الأشغال الشاقة المؤبدة إلى الأشغال الشاقة لمدة ١٥ سنة ، وأمرت الوزارة بالتحقيق فى حوادث التعذيب التى أشارت إليها محكمة النقض ، وفى حوادث تعذيب أخرى وقعت من رجال البوليس والإدارة فى بلاد أخرى . . وقطعت النيابة فى تحقيقها شوطا بعيدًا ثبت فيه إدانة بعض رجال البوليس . وانتهت التحقيقات بعد زوال حكم صدقى ، وصدرت الأحكام على من ثبتت عليه تهمة التعذيب . . فحكم على ضابط برتبة ملازم بالحبس مع الشغل لمدة سنة ، وعلى ملازم آخر بالحبس سنتين، وعلى كونستابل بالحبس شهرين ، وحوكم الجندى الذى قتل أحد الناخبين فى حلوان فحكم عليه بالأشغال الشاقة ١٥ سنة .

وكان من الطبيعى أن تؤدى هذه الفضائح إلى زعزعة أركان حكومة صدقى التى قامت على البطش والتنكيل بالخصوم ، وقدم كل من على ماهر باشا وزير المعارف وعبد الفتاح يحيى باشا وزير الحقانية (العدل) ، استقالته من الوزارة ، لما وجدا من رئيس الحكومة عزما على عرقلة التحقيق فى حوادث الاعتداء على حريات المواطنين . . ولتطويق هذه الحركة الاحتجاجية ، قدم صدقى باشا استقالة وزارته إلى الملك فؤاد فى ٤ يناير ١٩٣٣ ، ولكن الملك عهد إليه بإعادة تشكيل الوزارة ، بعد استبعاد هذين الوزيرين . وكان تمسك الملك فؤاد بإسماعيل صدقى دلالة على إصرار القصر على الاستمرار فى سياسة قمع الشعب .

وأدرك رجال الإدارة والبوليس بعد هذا التشكيل ، أنهم مؤيدون من السراى والحكومة ، وأن معناه هو تشجيع نزعة البطش والعسف فى تصرفاتهم ، وإطلاق يدهم فى التنكيل بالأهلين ، غير مراعين حرمة للعدل والقوانين ، فتمادوا فى خطتهم مطمئنين إلى أن الوزارة تحميهم وتسندهم ، وأن السراى ساكتة عن هذا النوع من الطغيان ، ولا تعترض على هذا البغى والعدوان . . وقد وقع فى بلدة (الحصاينة) مركز السنبلاوين حادث تنكيل جديد يوم ١١ فبراير ١٩٣٣ دل على تغلغل هذه الروح فى نفوس الموظفين الإداريين مما كان له وقع أليم فى النفوس .

ويتلخص حادث الحصاينة ، فى أن الإدارة عطلت وابور طحين يملكه الشيخ طلبة صقر من أعيان الوفد فى هذه الجهة ، وقام لذلك نزاع بينه وبين الإدارة رفع أمره إلى القضاء ، إذ أقيمت عليه دعوى مخالفة أمام محكمة السنبلاوين .

وفى يوم نظر القضية ، هبطت على القرية قوة من رجال البوليس والإدارة للتفتيش على الوابور ، فاعترضها بعض أقارب صاحب الوابور ، طالبين بقاء الحال على ما هو عليه ، إلى أن يفصل القضاء فى دعوى المخالفة . ولم يقتنع رجال الإدارة بهذا المنطق مما كان سببا فى قيام مشاحنة بين الفريقين . وعندئذ أمر مأمور المركز رجاله بإطلاق النار على الأهالى ، فقتل منهم ثلاثة ، أحدهم شقيق الشيخ طلبة صقر ، كما قتل اثنان من جنود الشرطة ، وجرح عدد كبير من الأهالى ، واستولى الذعر على الباقين . . ولم يقف عسف الإدارة عند هذا الحد ، فأرسلت الداخلية تجريدة من ٤٠٠ جندى ، حاصرت البلدة ، وقبضت على كثير من أهلها وزجت بهم فى السجون ، إلى أن أفرجت عنهم النيابة . . والمدهش فى الأمر أن قضية المخالفة التى نسبتها الإدارة إلى الشيخ طلبة صقر حكم فيها ببراءته ، وأثبتت المحكمة فى حكمها أن الإدارة تجاوزت سلطتها بالأمر الذى أصدرته بإلغاء رخصة الماكينة وإقفال الوابور وأن هذا الأمر الإدارى باطل .

* * *

تلك كانت وزارة إسماعيل صدقى ، التى وصفها المؤرخ الرافعى بأنها كانت توهم الناس بأنها ألغت الدستور ، وأهدرت إرادة الأمة ، وزيفت الانتخابات ، لكى تصل إلى إصلاح إداة الحكم فى البلاد . . ومن سخرية الأقدار أن الحوادث أثبتت أن

أداة الحكم قد زادت فسادًا فى عهدها ، بحيث لم يبق مسوغ للانقلاب الذى تم على يديها ، وثبت بالبراهين العملية أن الحكومة التى فرضت على الشعب فرضا ، كانت من غير شك أسوأ من أى حكومة اختارها بمحض إرادته . . فقد اعتاد الموظفون فى عهد صدقى التلفيق والتزوير فى الأوراق الرسمية . . وكانت عملية الانتخابات التى اصطنعها مزورة من أولها إلى آخرها . . فألف الموظفون الإداريون التزوير وفساد الضمير . واعتاد رجال البوليس والجيش التنكيل بكل معارض للحكومة دون مراعاة للعدل والقانون ، وأبيح لهم القتل وسفك الدماء فى هذا السبيل .

ومن ناحية أخرى ، جعلت الوزارة من بنك التسليف الزراعى أداة لمساعدة أنصارها . . واستغلت الأزمة المالية لتمييزهم فى التسويات والسلف العقارية . . والضغط على خصومها السياسيين ، ومحاربتهم بسلاح المطالبات المالية ، لكى تضطرهم تحت تأثير الخوف من الفقر والفضيحة ، إلى الخضوع لسياستها والانفصال عن المعارضة . . فكان فى ذلك إفساد للأخلاق والضمائر . وتعقبت الوزارة خصومها السياسيين فى أرزاقهم لكى تضطرهم إلى الذل والاستكانة والانضمام إلى صفها ، ولم تتورع فى هذا الصدد عن إقفال المحالج والمصانع لأسباب ملفقة للتنكيل بأصحابها وجعلهم عبرة لغيرهم . وقد استسلم بعض الأعيان لهذا السلاح الفتاك . . وصمد له آخرون ، فبرهنوا على صلابة فى العقيدة ومتانة فى الأخلاق ، مما يحتاج إليه المجتمع فى بلادنا .

وفدية .. سعدية .. زغلولية

كان حل مجلس النواب فى ٢٣ مارس ١٩٢٥ ، وهو لا يزال فى المهد ، أشبه بمهزلة تثير الدهشة والسخط والاشمئزاز . . وكان هذا التصرف الشاذ هو بداية الطريق الوعر الذى اختطه الملك فؤاد المستبد الطاغية . . وتوغل فيه ابنه فاروق المستهتر ، الذى بلغ العبث بالدستور ، والاستهانة بالإرادة الشعبية ، فى عهده مبلغا عظيماً . . وانتهى كل ذلك بتصدع النظام النيابى . . وزعزعة إيمان الأمة بجدوى النصوص الصريحة القائلة بأن الأمة مصدر السلطات . . وانهيار النظام الملكى كله .

وعندما تبحث عن مبرر معقول لحل مجلس النواب ، الذى انتخبه الشعب ـ بعد تسع ساعات من انعقاده ـ فلن تجد سوى مبرر واحد هو الحرص على استبعاد سعد زغلول الذى آلت إليه مقاليد الزعامة الشعبية . وبات ـ ومعه الوفد ـ الناطق الرسمى الوحيد باسم شعب مصر ، فى وقت ظن فيه الظانون أنهم أحق وأجدر بهذه الوكالة اعتمادًا على ثراء عريض ، أو مجد موروث ، أو علم مكتسب .

* * *

قبل موعد الانتخابات بشهرين ، جاءوا بإسماعيل صدقى ليدير المعركة على هوى الملك ، ويضع السدود والمتاريس أمام عودة الوفد إلى البرلمان . . وتقبل صدقى التكليف ممتنا ، فسوف تتاح الفرصة له للانتقام من سعد الذى طرده من الوفد ، فانتقل إلى المعسكر الآخر ، ومضى فى طريقه غير عابئ بقانون أو دستور . . ووضع خطة لتغيير معالم الأرض الانتخابية ، حتى يتوه فيها أصحابها . . وسلك فى ذلك مسالك أصبحت فيما بعد تقاليد راسخة فى عمليات التزييف والتزوير والتأثير على جهاز الإدارة . . فقد عمل على تعديل الدوائر الانتخابية ، بحيث تخدم مصالح

المرشحين غير الوفديين . . ثم تراجع عن نظام الانتخاب المباشر ، وعاد إلى نظام الانتخاب الثلاثيني الذى ألغته حكومة سعد زغلول (ومعناه أن كل ثلاثين ناخبا يختارون ممثلا عنهم لانتخاب أحد المرشحين) ، وألقى بكل ثقله على جهاز الإدارة من مأمير وعمد ومشايخ ، مستخدما كل محرم من وعد أو وعيد . . وإغراء أو تهديد . . حتى أثمرت هذه الخطة ، وظهرت البشائر بتخلى الشعب عن مرشحى الوفد ، لدرجة أن سعد زغلول نفسه لم ينجح فى الانتخابات الثلاثينية (يعنى لم يجد ثلاثين شخصا يجمعون على انتخابه فى انتخابات الدرجة الأولى) . . !!

وعندما فرغ إسماعيل صدقى من إعداد المسرح ، وظن أن كل الترتيبات قد تمت على ما يروم ، مضى إلى مولاه الملك قائلا : تمام أفندم . . كل شىء عال . . وتحدد يوم ١٢ مارس ١٩٢٥ لإجراء الانتخابات ، وتقدمت إليها كل الأحزاب : الوفد والوطنى والأحرار الدستوريون . . ومعهم بالطبع حزب القصر (الاتحاد) الذى أطلق عليه سعد زغلول (حزب القش) .

ويبدو أن الهوية الحزبية للمرشحين ، لم تكن واضحة للسلطات . وإن كانت واضحة للناخبين الذين أفلحوا فى إخفاء مشاعرهم عن مرشحيهم الحقيقيين انتظارًا للحظة التى يقفون فيها أمام صناديق التصويت . . وعندها يكشفون عن انتمائهم الصحيح . . ولعل هذه العملية الانتخابية التى تمت فى يوم ١٢ مارس ١٩٢٥ كانت من أشد الأحداث غموضا . . وإثارة ، بل كانت « أغمض » انتخابات عرفتها مصر ، كما وصفها بحق الدكتور يونان لبيب رزق ، فلم تظهر نتيجتها إلا بعد عشرة أيام من إجرائها ، وقضى القصر والحكومة ودار المندوب السامى طوال هذه الفترة وهم حيارى : كم حصل الوفد . . ؟ وكم حصل الآخرون ؟ وتسرعت الحكومة فى صبيحة يوم اجتماع المجلس الجديد وأعلنت أن الأحزاب غير الوفدية حصلت على أغلبية تسمح باستمرار الحكومة ، وبالفعل أصدر الملك فؤاد مرسوما باستمرار حكومة زيور ، وألقى زيور خطاب العرش أمام الملك ، وبعد انصراف الملك أجريت مراسم انتخابات رئيس مجلس النواب والوكيلين ، وهنا حدثت المفاجأة التى كان لها وقع الصاعقة : حصل سعد زغلول ، على ١٢٣ صوتا مقابل ٨٥ صوتا حصل عليها عبد الخالق ثروت ، مرشح الأحرار الدستوريين . وفاز

بمنصب الوكيلين ، النائبان الوفديان : على الشمسى وويصا واصف . . !! وتبين أن المجلس يضم أغلبية وفدية سعدية زغلولية . . !!

واكتشف الملك أنه أمام مجلس نواب وفدى ، وأن كل الحيل التى ابتدعها لم تفلح فى إبعاد الوفد عن الشعب . . وأن ذكاء شعب مصر أكثر فاعلية من خبث صدقى . . وأحس خصوم الوفد بأن الأرض تميد تحت أقدامهم . . وأن ما حسبوه تحطيما لقوة الوفد ، انقلب فأضحى إثباتا لهذه القوة . . ويصف الدكتور هيكل هذه اللحظة التاريخية بقوله : لقد وجم أنصار الحكومة ، وجعلوا يضربون أخماسهم فى أسداسهم ويتساءلون : ما عسى أن يتمخض عنه الموقف بعد . . ؟؟

* * *

ولم يضيع زيور باشا وقته فى التفكير . وإنما عكف سحابة النهار ـ وهى المسافة الممتدة بين انتخابات الصباح واجتماع المجلس فى المساء ـ على إعداد مرسوم حل المجلس ، وذهب به إلى الملك فؤاد فوقعه على الفور . . وعاد زيور إلى النواب المجتمعين ، وتلا عليهم مرسوم حل المجلس ، وكأنه يقول لهم : نحن لا نريد الوفد . . ولا نريد سعدا . . ولا نريد الدستور . . ولا نريد البرلمان . . ولا نعترف بشىء اسمه إرادة الشعب .

لطمة ملوكية

كان أحمد فؤاد ، سادس أبناء الخديو إسماعيل الثمانية . وعندما طرد أبوه من مصر فى عام ١٨٧٩ ، كان هو لا يزال صبيا ، تخطى العاشرة ، فكتب عليه أن يقضى صباه وصدر شبابه ، منفيا فى العواصم الأوربية . . فعمل ضابطا فى الجيش الإيطالى ، ولقى العطف من كبار القادة الذين عاملوه على أنه (عزيز قوم ذل) . . وارتبط فؤاد بالحياة الإيطالية شكلا وروحا . . وظلت المؤثرات الإيطالية واضحة فى حياته ، حتى بعد أن صار ملكا . . فكان للإيطاليين وجود كبير فى القصر ، وفى المشروعات الكبرى . . وورث فاروق عن أبيه حب الطليان ، فكان منهم معظم العاملين فى القصر : الحلاق والطباخ والكهربائى والجناينى . . حتى منسق السهرات الخاصة أنطون بوللى .

واستنكف السلطان العثمانى ، أن يعمل أحد رعاياه ضابطا فى الجيش الإيطالى فاستدعى الأمير أحمد فؤاد إلى الآستانة ، وألحقه بمعيته ، ثم أوفده ملحقا عسكريا فى فيينا ، إلى أن مات أخوه الخديو توفيق سنة ١٨٩٢ ، وخلفه ابنه عباس حلمى الثانى ، فاستدعى عمه أحمد فؤاد من المنفى ، وعينه رئيسا للحرس الخديوى . . وعاد فؤاد إلى مصر ، ليبدأ مرحلة الصعلكة والفساد فى حياته التى قاربت السبعين . . وكان المعروف عنه ـ فى هذه الفترة المبكرة ـ أنه زير نساء ، وزبون دائم على الحانات وعلب الليل وصالات القمار . . يشرب ولا يدفع . . ويخسر ثم يستدين . . ولا يتحرج من أن يمد يده إلى الجرسونات طالبا قروضا غير مردودة لكى يواصل اللعب . . وهناك كثير من أثرياء مصر يفخرون ـ صدقا أو كذبا ـ بأن الأمير فؤاد مدين لآبائهم بخمسة جنيهات أخذها على مائدة القمار . .

وتزوج فؤاد إحدى أميرات الأسرة العلوية ، وهى الأميرة شويكار ، فأنجب منها فتاة وحيدة هى الأميرة فوقية . وكان فؤاد دائم الإلحاح على زوجته الثرية لتمده بالدعم اللازم للمجون ، فكانت تأبى حينا ، وتذعن أحيانا . وذات يوم رفضت الأميرة شويكار تلبية طلباته فاستشاط غضبا . . ورفع يده وهوى بها على وجه زوجته فى لطمة ، دوى صداها فى أنحاء البلاد ، حتى بلغ مسامع أخيها الأمير سيف الدين، وكان شابا عصبيا حاد المزاج لا يحسن التفاهم باللسان ، فما كان منه إلا أن حشا مسدسه بالرصاص ، وانطلق كالثور الهائج بين البارات والكباريهات ، بحثا عن زوج أخته ليغسل العار الذى لحقه من اللطمة الملوكية ، حتى عثر عليه فى النادى الخديوى ـ نادى محمد على فيما بعد ـ ودارت بين الأميرين مشادة ساخنة باللغة التركية ، طبعا ، انتهت بأن أخرج الأمير سيف الدين الطبنجة وأطلق منها رصاصة استقرت فى حنجرة الأمير فؤاد . . وفشل الأطباء فى استخراجها فبقيت حيث هى . وبقيت مؤثراتها على حباله الصوتية . فكانت تصدر عنه أصوات أشبه بالنباح مما يسبب الارتباك لسامعيه . .

وقع هذا الحادث يوم ٧ مايو ١٨٩٨ . . وبعدها قدم الأمير المعتدى إلى المحاكمة ، فحكم عليه بالسجن سبع سنوات ، ثم خفف إلى خمس . . واستكبر بعض الأمراء الأقوياء أن يعيش أحدهم فى السجن بين اللصوص والنشالين وقطاع الطرق ، فتدخلوا لدى حاكم مصر الفعلى ـ اللورد كرومر ـ واستعانوا بتقرير طبى كتبه أحد أطباء الأمراض العصبية ، وأفتى فيه بأن الأمير لا يتمتع بكامل قواه العقلية . . واقتنع كرومر بهذه الفتوى . . واستطاع أن يقنع بها حاكم مصر الشرعى الخديو عباس حلمى ـ فأصدر مرسوما بالإفراج عن سيف الدين ، على أن يقضى بقية حياته تحت العلاج فى إحدى المصحات النفسية بإنجلترا . . ومرت السنون والشاب سجين المصحة العقلية ، حتى ودع الشباب والكهولة ، وأشرف على الشيخوخة دون أن يتمتع بالضياع الواسعة والثروة الطائلة والنعيم الرغد الذى خلفه فى مصر .

* * *

وتطورت الأمور فى مصر ، على المستويين العام والخاص ، فطلق الأمير أحمد فؤاد

زوجته شويكار انتقاما من أخيها المتهور ، ثم أصبح سلطانا على مصر بعد وفاة أخيه حسين كامل ، واعتذر ابنه كمال الدين عن ولاية العرش . . وجلس فؤاد على الأريكة السلطانية ، فواتته الفرصة لتعويض أيام الضنك والصعلكة التى قضاها فى البارات والحانات متسولا ومقترضا . . وفكر فى الزواج الثانى فوقع بصره على الفتاة الجميلة ـ نازلى ـ كريمة عبد الرحيم باشا صبرى مديرالمنوفية السابق ، وحفيدة الكولونيل سيف (سليمان باشا الفرنساوى) . . وكانت الفتاة على علاقة عاطفية بشاب يمت إليها بصلة القربى ، ويعتزمان الزواج ، عندما شاءت إرادة عظمة السلطان أن ينفرد هو بالفتاة دون خاطبها . . واتخذت إجراءات الزفاف بسرعة بالغة . . وفى ليلة الزفاف ، هربت نازلى من قصر أبيها ، ولجأت إلى بيت خاطبها . وأخذ العاشقان يتنقلان من بيت إلى بيت هربا من جحافل السلطان التى جدت فى البحث عنهما . . وأخيرا استسلم الشاب وأعاد مخطوبته ليلا إلى بيت أبيها لتزف فى اليوم التالى ـ عنوة واقتدارًا ـ إلى عظمة السلطان أحمد فؤاد . . وشاعت أنباء الحادثة فى أرجاء مصر . . وسجلها بيرم التونسى فى قصيدة مشهورة ، تدخل تحت باب الأدب الفاضح أو الجارح ـ أو الهابط . . ودفع بيرم ثمن تطاوله نفيا وتشريدًا .

نـزاهــة النحـــاس

وقع اختيار شوكت بك ، وكيل الأميرة نوجوان، على المحامين الثلاثة : مصطفى النحاس ، ويصا واصف ، جعفر فخرى ، لرفع الدعوى لإلغاء الحَجْر المفروض على الأمير أحمد سيف الدين وتقرير نفقة سنوية له تتناسب مع ثروته الهائلة ومكانته العالية . . وحرر الوكيل مع المحامين الثلاثة عقدا بالأتعاب وطريقة دفعها ، وبدأ المحامون فى ٢ فبراير ١٩٢٧ ، الإجراءات القضائية ، وسارت الدعوى سيرها الطبيعى أمام المحاكم .

ولكن القضية ، لم تكن كغيرها من آلاف القضايا التى تنظرها المحاكم ، فبطل القضية هو الرجل الذى حاول قتل الأمير أحمد فؤاد ، وأطلق عليه رصاصة استقرت فى حلقه ، وسببت له عاهة مستديمة جعلته عاجزًا عن توضيح مخارج الحروف فيصدر عنه فحيح أشبه بالنباح .

لقد أصبح فؤاد ملكا على مصر ، ورأسا لعائلة محمد على ، فأنى له أن يصفح عن الرجل الذى حاول قتله ، وتسبب له فى كل هذه الأوجاع ؟! وهل كان له أن يتغافل عن هؤلاء المحامين ، ويغفر لهم جرأتهم ، عندما قبلوا الوكالة عن الرجل الذى حاول قتل الملك قبل ثلاثين عاما ؟! لم يكن فؤاد بالرجل الديمقراطى الذى يقدر معنى الواجب الإنسانى ، الذى يفرض على المحامى الوقوف إلى جانب موكله ليستخلص له حقه الضائع . . بل كان يرى فى القيام بهذا الواجب مساسا بذاته المصون . . ومن ثم بيت النية على الانتقام .

* * *

وأخذت الأحداث السياسية الكبرى تختلط بالأمور الشخصية التافهة ، حتى

ليصعب على الناقد الفصل بينهما . . فى ذلك الوقت كان الائتلاف قائما بين الحزبين الكبيرين : الوفد صاحب الأغلبية الشعبية . والأحرار الدستوريين صاحب الأغلبية الأرستقراطية . كان الائتلاف وحسن التفاهم ، صيغة فرضتها الضرورة بعد الانتخابات العامة التى أجريت فى ٢٥ مايو ١٩٢٦ وفاز فيها الوفد ـ للمرة الثالثة بأغلبية ساحقة ، لكن بات مفهوما أن الوفد لن يسمح له بتولى سلطاته الدستورية حسبما تقضى به التقاليد النيابية من تسليم مقاليد الحكم إلى صاحب الأغلبية . .

فعندما ظهرت نتائج الانتخابات ، تحركت بارجتان بريطانيتان نحو ميناء الإسكندرية ، إشارة إلى إصرار بريطانيا على منع سعد زغلول من العودة إلى كرسى الوزارة ، حتى لو كان شعب مصر يريد ذلك . . وتقبل الملك فؤاد إشارة الأسطول البريطانى سعيدًا مسرورًا . . فقد كان أبغض ما يتصوره عودة سعد ـ أو عودة الشعب ـ إلى المشاركة فى شئون الحكم . وللخروج من هذه الورطة ، ولكى لا تتكرر مهزلة حل مجلس النواب مرة ثالثة ، تم الاتفاق على أن يتولى عدلى يكن رئاسة الوزارة . ويتولى سعد زغلول رئاسة مجلس النواب . وبعد أقل من عام استقال عدلى وخلفه عبد الخالق ثروت . وفى عهد وزارته انتقل سعد زغلول إلى جوار ربه . وتصور الأحرار الدستوريون ، أن موت سعد قد أزال من طريقهم خصما عنيدا ، وتوقعوا انفضاض الجماهير من حول الوفد بعد غياب زعيمه الأكبر . . ولكن الشعب التف حول مصطفى النحاس بنفس القوة التى التف بها حول سعد . . وبويع النحاس خليفة وزعيماً . . ثم انتخب بالإجماع رئيسًا لمجلس النواب ، فاجتمعت له زعامة الأمة ورئاسة المجلس النيابى . . ثم دخل ثروت فى مفاوضات يائسة مع الحكومة البريطانية ، لحل المسائل المعلقة بتصريح ٢٨ فبراير . . فلما فشلت المفاوضات استقال ثروت ، فعهد الملك إلى النحاس بتشكيل أولى وزاراته فى ١٦ مارس ١٩٢٨ فلما جلس النحاس على كرسى الوزارة ، رأى أن التقاليد القضائية تفرض عليه التنحى عن نظر القضايا التى كان موكلا فيها ، ومن بينها قضية سيف الدين وكتب النحاس خطابا إلى شوكت بك وكيل الأميرة نوجوان يخطره فيه بتنحيه عن الوكالة . . أما ويصا واصف الذى خلف النحاس فى رئاسة مجلس النواب ، فقد عهد بمهمته فى القضية إلى المحامى محمود بك بسيونى .

ووجد الأحرار الدستوريون أن سياسة الائتلاف مع الوفد لم تحقق لهم أغراضهم

فبدءوا يعملون بإيعاز من القصر والإنجليز على فض الائتلاف ، والانسحاب من وزارة النحاس واحدا بعد الآخر . . وحانت الفرصة للملك فؤاد للانتقام من مصطفى النحاس عن طريق تلويث سمعته وتعريض نزاهته المعروفة للشكوك . . وبدأت المؤامرة الدنيئة بسرقة عقد الاتفاق المبرم بين المحامين الثلاثة والوكيل . . ومحاولة إثارة الأقاويل حول فداحة الأتعاب التى تضمنها العقد . وأخذت المؤامرة طريقها إلى العلنية على وجه الصحف المعادية للوفد ، وفى شكل حملة تجريح لم يسبق لها مثيل ضد النحاس ، وهو لا يزال على رأس الوزارة . ففى يوم ٢٤ يونية ١٩٢٨ خرجت صحيفة « السياسة » تحمل العناوين الآتية : « مصطفى النحاس وويصا واصف وجعفر فخرى ينتهزون فرصة ضعف الأمير سيف الدين والأميرة أمه ويسعون كما يسعى أحط الانذال لابتزاز أموال هذه الأسرة ابتزازا . . » وقالت « الأخبار » لصاحبها أمين الرافعى . . إلا إنه شرف النعال ، وإنها لكرامة الأوحال ، وإنها لأمانة المحتال ، وإنها لصيانة دستور الدجال . . ألا تخشى أن يتلطف معك صاحب الجلالة ويسألك أين استقالتك ؟ فبماذا تجيب أيها النتن القذر . . ! » .

وصدقت نبوءة الصحيفة . وفى اليوم التالى انكشفت أبعاد المؤامرة . . فأصدر الملك فؤاد مرسوما بإقالة النحاس زعيم الأغلبية . وهكذا دبر ونفذ أشد الانقلابات الدستورية إسفافا ، وأفسدها ، أسلوبا . . وأحطها تعبيرا . . وأوى مصطفى النحاس إلى الظل ، ينتظر عدالة السماء ، لتقضى بينه وبين خصومه الألداء . . حتى برّأه الله مما قالوا .

اليد الحديدية

كشفت إقالة أول وزارة للزعيم مصطفى النحاس فى ٢٥ يونية ١٩٢٨ ، عن مؤامرة محبوكة شارك فى تدبيرها أصحاب القصرين : عابدين والدوبارة ، بالإضافة إلى حزب الأحرار الدستوريين الذى كان مؤتلفا مع الوفد فى وزارة النحاس .

لم يكن هدف المؤامرة ـ فقط الإطاحة بوزارة النحاس ، وتلويث سمعة الرجل الثائر الذى عمل قاضيا ومحاميا ووزيرا ، فكانت نزاهته أبرز صفاته . . وإنما كان الهدف أعمق ، وهو الانقلاب على الدستور ، وتصفية البرلمان ، ووضع البلاد تحت مظلة حكومة استبدادية ، ليس لها سند سوى تأييد القصر والإنجليز ، فأطلقت على نفسها اسم « اليد الحديدية » ، دلالة على انتهاجها العنف والقمع وكبت الحريات وتكسير فوانيس الديمقراطية . .

تلك كانت وزارة محمد محمود باشا زعيم حزب الأحرار الدستوريين الذى كان وزيرًا فى وزارة النحاس ، ثم استقال بإيعاز من الملك ، حتى يترنح الائتلاف ويوجد مبرر أمام الملك لإقالة الوزارة بحجة تصدع الائتلاف . . وتلاقت إرادة المتآمرين الثلاثة : الأحرار والإنجليز والملك على تصفية الائتلاف . بعد أن فشل كل طرف فى استثماره لمصلحته الخاصة .

أما الأحرار الدستوريون ، فقد أرادوا من الائتلاف أن يهيئ لهم فرصة الاستيلاء على تراث الوفد ، بعد رحيل زعيمه الأكبر سعد زغلول . وكان ظنهم أن شخصية مصطفى النحاس ، لن تسد الفراغ الهائل الذى تركه سعد . ولكن النحاس خيب فألهم . . وكشف عن شخصية عنيدة صلبة يصعب أكلها ، ومن ثم تبخرت آمال الأحرار فى تعويض ضعفهم الشعبى ، عن طريق هز شعبية الوفد ، فاتجهوا إلى فض

الشركة حتى ينفردوا بالحكم ولو على جثة الدستور الذى ينتسبون إليه اسما وتاريخا . . ولكنهم انقضوا عليه طمعا فى السلطة .

أما الإنجليز ، فقد وقعوا فى نفس الشرك الذى وقع فيه الأحرار بالنسبة لشخصية النحاس ، وظنوا أنه سيكون أقل صلابة من سعد ، وأكثر استعدادًا منه لقبول العروض البريطانية ، لعقد معاهدة تحدد علاقة مصر بإنجلترا . . ولكن النحاس لم يكن أقل صلابة من سعد . ولم يكن لديه أدنى استعداد للتهاون فى حقوق مصر القومية . . وتعمد لويد جورج ـ المندوب السامى ـ أن يقدم للنحاس نفس العروض التى سبق أن رفضها النحاس ، عندما عرضها عليه عبد الخالق ثروت فى الوزارة السابقة . وكان معنى ذلك الإطاحة بحكومة النحاس الائتلافية ، وتشكيل وزارة أقلية تكون أكثر ليونة .

وأما الملك ، فقد قبل صيغة الائتلاف بين الوفد والأحرار لأن سعد زغلول ارتضاها . . أما وقد مضى سعد إلى جوار ربه ـ فلا محل لبقاء الائتلاف ، ولا معنى لبقاء النحاس شوكة فى حلق الملك مثل الرصاصة التى أطلقها عليه سيف الدين ومن ثم تولدت الرغبة فى العدول عن الحكم النيابى والعودة إلى الحكم المطلق عن طريق وزارة (اليد الحديدية) ، التى استفتحت عهدها بتعطيل البرلمان لمدة شهر قامت خلاله بحملة دعائية غوغائية ضد الدستور والحياة النيابية ، وتسميم المناخ الديمقراطى ، والزعم بأن الشعب المصرى لا يصلح للحياة البرلمانية ، ولا يستحق الدستور ، وأن الأغلبية تمارس الاستبداد ، من هنا ظهر تعبير (طغيان الأغلبية) الذى ورد كثيرًا على لسان الدكتور هيكل باشا . وقبل نهاية الشهر ، استصدرت الوزارة أمرًا ملكيا بحل مجلسى النواب والشيوخ ، لمدة ثلاث سنوات ، حتى تتهيأ للوزارة فرصة العمل فى هدوء ! !

وهكذا تمت وقائع الانقلاب الدستورى الثالث ، خلال خمس سنوات ، هى عمر الحياة الدستورية المصرية ، وتم حل البرلمان للمرة الثالثة ، ولم يتجاوز عمره سنتين وبضعة أيام ، وبدأت مرحلة جديدة من مراحل الحكم الاستبدادى بقيادة الملك أحمد فؤاد ، وبرعاية المندوب السامى البريطانى . . أما أداة الانقلاب فكانت الأحرار الدستوريين . . وبدأ محمد محمود سياسة القمع والإرهاب بتعطيل الصحف

اليومية ومنع الاجتماعات السياسية ، وفتحت السجون أبوابها لتستقبل أحرار الساسة والكتاب والصحفيين . واستدار الملك لينتقم من مصطفى النحاس ورفيقيه ويصا واصف وجعفر فخرى ، لقبولهم الوكالة عن الأمير سيف الدين . واستحكمت حلقات الانتقام بتقديمهم إلى النيابة ، ومنها إلى المحاكمة التأديبية ، فى ظل حملة غوغائية شرسة لتلطيخ سمعة مصطفى النحاس ، ووقف مكرم عبيد المحامى مدافعا عن رفيق جهاده مصطفى النحاس . . موجها الكلام إلى القضاة :

« عندما بدا للنيابة ، أو أُبدى لها ، أن ترفع هذه الدعوى التأديبية وجاءنا نبؤها كنت مع صاحب الدولة الرئيس الجليل مصطفى النحاس باشا ، وأتيح لى أن أتبين أثر ذلك النبأ السيئ فى نفسه قبل أن أتبينه فى نفسى ، فرأيته يضحك من خصومه ويهزأ بأساليبهم . . ولولا بريق فى عينيه ، وهزة فى صوته دلت على كمين جرحه وثورة فى نفسه . لظننت أن شعوره كان مقصورًا على عدم المبالاة والازدراء . . ولكن مصطفى النحاس الذى عُبئت جميع القوات لمحاربته ، وشُحذ كل سلاح ونُبشت كل قاذورة ، إما للنيل من شجاعته ، أو من كرامته ، هذا الرجل ما كان خصومه ليعبئوا بمقاتلته إذا لم يكن مقاتلا ، أو يجمعوا جموعهم لمناضلته إذا لم يعرفوا فيه مناضلا ، ولذلك لم يدهشنى أن رأيته يستبشر بتلك المعركة النهائية الحاسمة بين حقه وباطلهم ، وأن يعد لها العدة ، لا من صحيفة الاتهام ، بل من صحيفة نفسه الطاهرة » .

حادث سرقة !

فور تعيين النحاس باشا رئيسا لمجلس الوزراء فى ١٦ مارس ١٩٢٨ ، بادر إلى التنازل عن الوكالة فى قضية الأمير سيف الدين ، وبعث إلى شوكت بك وكيل الأميرة نوجوان ، أم سيف الدين ، إخطارًا بتنحيه عن نظر القضية . . لقد فعل النحاس ما يمليه عليه ضميره ، وما تفرضه مقتضيات الأمانة والشرف ، فلم يكن مقبولا ولا معقولا أن يستمر ـ وهو رئيس الوزراء ـ فى ممارسة مهنة المحاماة ، وتصور الرجل الطيب أن الأمر انتهى عند هذا الحد . . ونسى أن الخير قد ينام مطمئنًا ، ولكن عيون الشر لا تنام ، وأن أبناء إبليس يتحركون فى الظلام يدبرون له المكائد والدسائس ، ويبحثون عن كل نقيصة لتلويث سمعة رجل كان كل رأسماله الشرف والنزاهة . . ولم يتورعوا فى سبيل تحقيق مأربهم عن ارتكاب جرائم تماثل تلك التى نراها فى القصص السينمائية .

* * *

قبل أسبوع من تعيين النحاس باشا ، وقع بالإسكندرية حادث سرقة تافه فى مظهره ، خطير فى مغزاه وأبعاده ، كان جعفر بك فخرى المحامى وشريك النحاس وويصا واصف فى الوكالة عن سيف الدين ، يقضى مع أسرته إجازة بالقاهرة . وترك بيته فى حراسة الخدم بعد أن أحكم إغلاق النوافذ ، ولكن فى صبيحة ٨ مارس ١٩٢٨ لاحظ بعض الخدم أن إحدى النوافذ مفتوحة على مصراعيها ، فأبلغوا مكتب جعفر بك ، فخف إليهم بعض المحامين العاملين بالمكتب ، ودخلوا إلى المنزل عبر النافذة المفتوحة ، فاكتشفوا أنها مكسورة من الداخل ، ثم تفقدوا أثاث البيت فوجدوه سليما من كل عبث فاطمأنوا وأقفلوا النافذة وأخطروا جعفر بك تليفونيا

بالأمر ، فاطمأن لما علم بأن شيئًا من التحف الثمينة لم يُسرق . . فلما عاد إلى بيته بعد بضعة أيام ، تبين له بعد البحث الدقيق فى غرفة المكتب ، أن سرقة قد وقعت بالفعل، وأن السرقة قد اقتصرت على مستندات خاصة تتعلق بقضية سيف الدين أهمها عقد الاتفاق المبرم بين المحامين الثلاثة وشوكت بك وكيل الأميرة . . واتهم جعفر بك طباخ البيت بالسرقة فقبض عليه وسيق إلى النيابة للتحقيق ، وقد صحب معه أحد المحامين العاملين فى دائرة الأمير سيف الدين ، مما يقطع بأن الدائرة كانت على علاقة بحادث السرقة ، وإن لم يكن الطباخ هو السارق الفعلى . . فقد تبين بعد ذلك أن اللص هو كاتب فى مكتب جعفر بك ، خان سيده لحساب المتآمرين الكبار.

* * *

وانتهى الفصل الأول من هذه الكوميديا السوداء ، بالإفراج عن الطباخ لعدم كفاية الأدلة ، وبقيت المستندات المسروقة مخفية فى انتظار الوقت المناسب لنشرها فى شكل فضيحة تحط من كرامة المحامين الثلاثة ، على أساس أنهم اتفقوا مع الوكيل على أتعاب باهظة مقابل العمل على رفع الحجر عن الأمير أمام مجلس البلاط ، وأنهم استغلوا نفوذهم السياسى للتأثير على الوكيل .

وجاء الوقت المناسب لتفجير القضية ، عندما فقد الإنجليز الأمل فى تطويع إرادة مصطفى النحاس ، وحمله على قبول عروضهم لعقد اتفاق ينظم العلاقة بين مصر وإنجلترا . . وأضاء الإنجليز النور الأخضر للملك فؤاد للتخلص من النحاس - زعيم الأغلبية الشعبية . . !! - فأوعز بدوره إلى الوزراء التابعين لحزب الأحرار الدستوريين ، كى يستقيلوا ، فيتصدع الائتلاف الوزارى ويقال النحاس .

وقبل الإقالة بيومين ، فوجئ الناس بالمستندات المسروقة منشورة فى الصحف الموالية للقصر ، وفى جريدة الأهرام ، وسط سيل من الشتائم والقاذورات الموجهة إلى شخص مصطفى النحاس ، واتهامه بالنصب والاحتيال والرشوة واستغلال النفوذ وإن كان الهدف الحقيقى منها هدم الدستور وتحقير الحياة البرلمانية وإقناع الرأى العام بعدم جدوى النظام النيابى ، والربط المتعمد بين قضية الوثائق المسروقة وقضية الديمقراطية فى مصر . . فتحت عنوان « مساكين » قالت صحيفة « السياسة » لسان

حال الأحـرار الدستوريين فى ٢٥ يونية ١٩٢٨ : « إنهم يتآمرون بالوطن وحقوقه حرصا منهم على البقاء فى الحكم ، لينصبوا وليسرقوا وليرتشوا وليفعلوا ذلك كله بالوثائق موقعة بأسمائهم ، وقعوها فى غير خجل ولا حياء . . » إلى أن قالت : «دعك من أنهم لا يقدرون شيئًا اسمه الشرف ولا الكرامة ، فليس يطلب إلى الناس جميعا أن يكونوا ذوى شرف وكرامة ، ما دام فى الناس مجرمون بالفطرة يستحقون أن يتخلص المجتمع منهم تخلصا حاسما » .

* * *

وما هو إلا يوم أو بعض يوم ، حتى تكشف الهدف الأعمق من إثارة قضية سيف الدين ، وتلويث سمعة النحاس وزميليه . فقد عهد الملك إلى محمد محمود باشا زعيم حزب الأحرار ـ المستقيل من وزارة النحاس ـ بتشكيل الوزارة الجديدة . . فعطل البرلمان لمدة ثلاث سنوات بحجة أن الفساد قد دب فيه فاستحق التعطيل . . وقال فى حديث مع مراسل صحيفة شيكاغو تريبيون ونشرته الأهرام : « إن البرلمان عندما يصير مشوبا بالفساد ، لا يعود دستوريا . . وهذا هو البرلمان الذى عطلته ، فقد كان زعماء البرلمان الماضى ، يتاجرون بمناصبهم العالية . . » .

** فهل صحيح أن النحاس تاجر بمنصبه العالى . . ؟؟!

** ألم يتنازل الرجل عن وكالته فى القضية وتنحى عن النظر فيها فور تعيينه رئيسًا للوزراء . . ؟؟!

ولكنها الأحقاد السياسية والضغائن الحزبية ، التى دفعت خصوم النحاس إلى التغاضى عن مسالك الحق . . وارتكاب أساليب الفحش من أجل الإطاحة بالرجل وتلطيخ صورته فى عيون الجماهير ، التى تحبه وتثق بنزاهته وأمانته وشجاعته . .

﴿ ويمكرون ويمكر الله والله خير الماكرين ﴾ صدق الله العظيم .

أمــير فى المنفــى

سبعة وعشرون عاما ، قضاها الأمير سيف الدين ، حبيس السجن واليأس والضياع بسبب رصاصة طائشة أطلقها على زوج أخته الأمير أحمد فؤاد ، منها سنتان عاشهما فى أحد السجون المصرية ، أما ربع القرن الذى امتص عصارة حياته ، فقد قضاه منفيا فى إحدى المصحات العقلية فى قرية تقع بالقرب من لندن عاصمة الإمبراطورية البريطانية ، وهى فترة كانت كفيلة بتدمير قواه العقلية والجسمانية والنفسية ، حتى تحول إلى كائن سقيم .

وكانت عملية إبعاد الأمير سيف الدين من سجنه المؤقت فى مصر ، إلى منفاه المؤبد فى بريطانيا عام ١٩٠٠ تحت ستار العلاج ، قد تمت من خلال مؤامرة دنيئة من مؤامرات القصور التى كانت شائعة فى ذلك العصر ، وشاركت فيها القوى الخفية التى كان يهمها الخلاص من الأمير الثرى الأهوج ، حتى يخلو لها الجو لاستلاب ثروته الطائلة التى قدرت يومئذ بعشرة ملايين جنيه ، ولا تزال آثارها باقية حتى اليوم فى تلك العمارات الشامخة بشارع قصر العينى ، وفى العمارات المتكررة القائمة على أرض خان الخليلى ، ولا تزال أبوابها الحديدية تحمل اسم : سيف الدين .

ولقد تم تنفيذ المؤامرة وفق خطوات محسوبة ، بدأت باستصدار حكم بتوقيع الحجر عليه ، حتى يحرم من التصرف فى أمواله . وكانت الخطوة الثانية إبعاده عن مصر نهائيًا ، ووضعه فى مكان سحيق يقضى فيه بقية عمره . . وعلمت أمه الأميرة نوجوان ـ وكانت تقيم بصفة دائمة فى تركيا ـ بما يدبر لابنها فى الخفاء ، فكتبت إلى اللورد كرومر ، مستنجدة ومحذرة ، ليقطع على المتآمرين سعيهم ، ووعدها اللورد بما أثلج صدرها ، ولكن لم يمض وقت طويل حتى وقع ما خشيته الأم ، وتمكن علية

القوم من تنفيذ مخططهم ، ولم يتحرجوا من ارتكاب التزوير لتنفيذ مسعاهم . . فجاءوا بإحدى أميرات البيت المالك ، فانتحلت لنفسها صفة أم الأمير ، وحررت التماسا إلى حكومة الخديو عباس حلمى تطلب فيه نقل ابنها ـ المزعوم ـ من سجنه ليلقى الرعاية والعلاج فى مصحة « تايسهرست » فى بريطانيا ، واستجابت الحكومة لطلب الأم المزيفة ، وتم بالفعل نقل الأمير إلى منفاه السحيق دون أن تدرى أمه الحقيقية بما جرى له .

وبدأت الأم المنكوبة ، نوجوان ، رحلة البحث عن ابنها الضائع فى المدن الأوربية ، حتى عرفت المكان الذى وضع فيه . وفى عام ١٩٢٤ ، طلبت الأم رؤيته، فرفضت إدارة المصحة ، وقالت لها إنها لا تعرف له أما غير الأم التى طلبت إدخاله المصحة ، ولجأت الأم إلى أحد كبار المحامين الأتراك ، اسمه جلال بك عارف ، كان سفيرًا سابقا لتركيا فى روما ، فانتقل إلى بريطانيا ، وقابل رئيس الوزراء رامزى مكدونالد ، وعرض عليه مأساة الأم المحرومة من لقاء ابنها . . وقضية الأمير المسجون رغم أنفه . . ولكن إدارة المصحة أظهرت له نص الطلب الأصلى الذى تقدمت به الأم المزيفة لعلاج الأمير ، ويحتوى على أمر صريح منها يحظر على الأمير مقابلة أى إنسان . . ! وبالرغم مما ينطوى عليه هذا الطلب من ريبة ، فقد التزمت به إدارة المصحة ، مما يدل على أنها كانت متواطئة مع المتآمرين . . ومع ذلك تمكن المحامى من لقاء الأمير سيف الدين عن طريق الرشوة ، فوجده شيخا دب فيه الضعف والوهن ، وحصل المحامى على تقرير من الحارسين المكلفين بحراسته قالا فيه : كان الأمير عند دخوله المصحة فى حالة طيبة للغاية ، واستمرت هذه الحالة خمس أو ست سنين ، وكان محبوبا من الجميع ، وقد بدأ الاضطراب العقلى بعد ذلك، من جراء التضييق عليه ، ولأنه كان محروما من الاختلاط الجنسى ، ولأن حياته كانت متشابهة جملة ، ولأنه كانت تعطى له كمية هائلة من الخمر والدخان . . الأمر الذى يكشف عن رغبة مبيتة لتدمير الرجل .

وعندما اطلعت الأم البائسة على حالة ابنها ، جن جنونها ، وأصرت على تحريره ليقضى ما بقى من عمر فى حضانتها ، واستخدمت سلاح الرشوة ، حتى تمكنت من تهريبه إلى تركيا فى أغسطس ١٩٢٥ . وهناك أتيحت له رعاية طبية مكثفة

لإنقاذ ما يمكن إنقاذه من بقايا عمره الضائع ، وأرادت الأم أن تستخلص ثروته التى تكالب عليها النهابون ، فأوفدت وكيلها محمد شوكت بك إلى مصر ليرفع قضية أمام المحاكم المصرية ، يطلب فيها رفع الحجر عن الأمير سيف الدين ، وتقرير نفقة شهرية من أمواله المجمدة تتناسب مع مكانته الاجتماعية ، ووقع اختيار الوكيل على ثلاثة من مشاهير المحامين ليباشروا القضية ، أما أول هؤلاء المحامين فكان حضرة صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا ، وكان الثانى ويصا بك واصف ، وكان الثالث جعفر بك فخرى ، وأما عن سبب اختياره لهؤلاء المحامين الثلاثة من دون خلق الله ، فقد قال : لمعرفتى لأهمية القضية أردت أن أنتخب أناسا أصحاب علم غزير وقوة دفاع ، وشجاعة مدنية ، وأصحاب ذمة طاهرة ، ولهذه الأسباب انتخبت صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا لكونه صاحب هذه الصفات كلها وصاحب الشجاعة المدنية ، صحيح والله . . ما شفتش فى عمرى إلا إميل زولا فى فرنسا ومصطفى النحاس باشا فى مصر . . فهما الاثنان اتهما النيابات فى القوة المستبدة بقولهما : إنى اتهم . . وده وجه مشابهتهما لبعض . فترجيت من حضرة رئيس النيابة إذا كان لديه معرفة بالشخص الثالث اللى يماثلهما فى الشجاعة المدنية حتى أفتخر به بصفتى إنسانا ، وانتخبت ويصا واصف بك لعلمه الغزير وطهارة ذمته ، وانتخبت جعفر فخرى بك أولا لمعرفته باللغة التركية ، وثانيا لمعرفتى بماضيه الشريف .

ولكن هذا الاختيار كان سببا فى ابتلاء المحامين الشرفاء وتعريضهم لأبشع أنواع الانتقام .

بــــراءة

كان المنتظر ـ وقد ظهرت المستندات المسروقة من بيت المحامى جعفر بك فخرى منشورة فى الصحف ـ أن تبادر النيابة العامة إلى إعادة التحقيق فى جريمة السرقة للتوصل إلى الفاعل بعد أن ظهر جسم الجريمة ، ولكن النيابة سكتت سكون أهل الكهف . . عندئذ ، تقدم جعفر بك إلى النيابة طالبا التحقيق . مرة أخرى ، لم تتحمس النيابة ، للبحث عن اللص لأنها كانت تعرفه وتعرف القوى الجبارة التى تقف خلفه . واكتفت النيابة بسؤال مديرى صحيفتى الأخبار والسياسة ، عن كيفية حصولهما على الوثائق المسروقة ، فاحتمى كل منهما وراء « سرية المهنة » . . فأبلغ جعفر فخرى النائب العام بأن الاحتماء وراء سرية المهنة هو تضليل ، الهدف منه إعانة المتهم على الهرب من وجه العدالة . ومرة ثالثة ، لم تحرك النيابة ساكنا ، مما دفع مكرم عبيد المحامى إلى نقد موقف النيابة نقدا لاذعا . . واعتبره تقصيرًا معيبا فى حق العدالة ، وقال ساخرًا : لو أن الأمر كان خاصا بمنشور سياسى لقامت النيابة وقعدت ، وفتشت جميع المطابع والمحال القريبة والبعيدة للبحث عن ذلك المنشور ولو لم تكن عناصر الإجرام متوفرة ، أما والجريمة ظاهرة والدليل ملموس ، فالنيابة لم تتحرك ، بينما تجهد نفسها فى تحقيق المفتريات ضد النحاس وزميليه ، وتنتقل من بلد إلى بلد عسى أن تصل إلى دليل أو شبهة إدانة .

واختتم مكرم عبيد هذا الشق من دفاعه بهذه العبارة البليغة فى قسوتها : حقا إن عدالة النيابة فى هذه القضية عدالتان . . وإذا كانت هناك عدالتان فلا عدالة بالمرة . . !

كان هذا موقف النيابة من قضية سرقة الوثائق . . أما موقفها من حملة السباب

والقذف فى حق الزعيم مصطفى النحاس ، فقد كان أدهى وأمر .. لقد تقدم النحاس باشا ببلاغ إلى النيابة ضد الصحف التى وجهت إليه أقذع التهم وأشنعها وأحطها .. ومع ذلك حفظت النيابة التحقيق بالنسبة للقاذفين ، وقدمت النحاس وزميليه إلى المحاكمة التأديبية . وهم ضحايا القذف والسب .. !! وكان هذا الموقف من النيابة من أغرب المواقف فى تاريخ القضاء المصرى . وارتكنت النيابة فى قرار الحفظ إلى أن الوقائع المنسوبة للنحاس باشا وزميليه صحيحة ، وأن ما يشكون منه فقط ـ هو التعليق عليها .. وارتكنت أيضا إلى أن الأحكام القضائية تبيح نقد الخصوم السياسيين .

وانبرى مكرم عبيد لتفنيد حجج النيابة ، فقال إن الطعن فى هذه القضية ليس موجها إلى الخصوم السياسيين بوجه عام ، بل إلى أشخاص معينين بالذات ، هم النحاس وزميلاه .. ولذلك فالألفاظ الموجهة إليهم تعتبر من قبل الإهانة والسب .. وإذا كان النقد مباحا فى النظم الديمقراطية ، إلا أنه يجب أن ينصب على العمل دون غيره .. ثم تساءل : فأين هذا من تعليق الصحف على الوثائق المسروقة ؟! هذا التعليق لم يتناول العمل ، بل تناول الأشخاص ، وجاء بعيدا عن الاعتدال والإخلاص اللذين جعل منهما القانون شرطا أساسيا فى النقد ، لا يمكن أن يكون منه أن ينسب إلى المطعون عليهم أنهم نصابون ومرتشون ومجرمون بالفطرة وأحط الأنذال. قذرون .. ونتنون ؟ إنه بذلك لا ينقد عملهم أو سياستهم .. ولكنه طعن فى الشرف والأمانة بأجلى معانيه .. ولو قلنا بأن هذا نقد مباح ، لفسد الجو الذى نعيش فيه وأصبح جو شتائم وسباب !!

ونهض مكرم عبيد لتفنيد تهمة استغلال النفوذ السياسى التى وجهتها النيابة إلى النحاس وزميليه فقال : إن الاتهام لا يحدد كيفية استخدام النفوذ ، بل يتهرب من التحديد عمدا بحجة أن هذا التحديد لا يهم الاتهام !! وتساءل مكرم عبيد : ما هذا الهزل فى قالب الجد ؟! هل من المعقول أن توجه إلى متهم تهمة عائمة حائرة لا تستقر على حال ، حتى إذا سد الدفاع بعض الأبواب استفتح الاتهام أبوابا أخرى ؟! وهكذا دواليك إلى أن يقضى الله أمرا كان مفعولا ..

ولم يكن مكرم عبيد باشا هو المحامى القدير الوحيد فى هذه القضية المثيرة ، وإنما

كان يعمل ضمن فريق من فطاحل المحامين تطوعوا للدفاع عن زعيم الوفد وزميليه هم : محمد نجيب الغرابلى باشا ، وحسن صبرى باشا ، ومحمود بك بسيونى وكامل بك صدقى ، وانبرى كل منهم للرد على جانب من جوانب الاتهام ، وشغلت مذكرات دفاعهم أكثر من ألف صفحة ، كانت فى مجموعها شهادة فخار وتمجيد لمصطفى النحاس ، وبيانا لسلوكه البعيد عن مواطن الشبهات .

وفى يوم ٢ فبراير ١٩٢٩ ، انتهت إجراءات المحاكمة . وانعقد مجلس تأديب المحامين ، المنبثق عن محكمة استئناف مصر الأهلية برئاسة حضرة صاحب المعالى حسين درويش باشا ، وكيل المحكمة ، وبحضور حضرات أصحاب العزة عبد الحكيم عسكر بك ، ومحمود سامى بك ، ومحمد بهى الدين بركات بك المستشارين بالمحكمة ، وعبد الخالق عطية أفندى عضو نقابة المحامين وأحمد شرف الدين بك رئيس نيابة الاستئناف ، وأحمد عوض الشاذلى أفندى سكرتير المجلس . . وأصدر المجلس حكمه التاريخى ببراءة كل من :

* حضرة صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا .
* ويصا واصف أفندى رئيس مجلس النواب .
* جعفر فخرى بك المحامى .

وأسدل الستار على هذه القضية التى شغلت الرأى العام ، لكثرة ما استخدم فيها من فنون الدس والتآمر والتلفيق والسب القذف ، ومع ذلك لم تفلح كل هذه الأساليب الدنيئة فى إطفاء نور الحق . . ولم تنل من سمعة النحاس بأكثر مما تنال ريح السموم من المعدن الأصيل . . ﴿ وقل جاء الحق وزهق الباطل إن الباطل كان زهوقا ﴾ صدق الله العظيم .

فى خندق الشعب

كان مصطفى النحاس من الزعماء القلائل الذين اعتنقوا الديمقراطية فكراً وسلوكا . . لدرجة يصعب معها الفصل بين أفكاره وممارسته العملية . فكان يقول ما يفعل ، ويفعل ما يقول ، وهو فى هذا يختلف عن طراز من السياسيين المصريين كانوا يتغنون بالديمقراطية ، ما دامت الديمقراطية تعود عليهم بالمغانم ، ويتغزلون فى عظمة الشعب بشرط أن يدفع بهم إلى السلطة ، ولكنهم سرعان ما يتنكرون للديمقراطية إذا حالت بينهم وبين الحكم ، وسرعان ما يسبون الشعب إذا حجب ثقته عنهم ، ولا يتورعون عن الانضمام إلى صفوف أعدائه وفرض الوصاية عليه بحجة أنه قاصر . . ومضلل . . ولا يعرف مصلحته .

كان مفهوم الديمقراطية ، عند مصطفى النحاس ، بسيطا لا تعقيد فيه ولا فذلكة ، إنه يعنى الاحتكام إلى الشعب ، واحترام إرادته ، واحترام مبادئ الدستور التى تنظم السلطات العامة ، وتنص على أن الأمة ـ وليس الملك ـ مصدر السلطات. وكان الخروج على الدستور أو انتهاك أحكامه ـ كبيرة الكبائر التى لا تغتفر ولا تقبل التسامح عند مصطفى النحاس ، ولذلك كانت حياة النحاس السياسية سلسلة من المعارك والحروب الشرسة مع أعداء الدستور وأذناب القصر وأنصار الحكم المطلق، وجميع القوى الرجعية والفاشية التى أرادت أن تجعل من الدستور مجرد ديكور مستورد من بلاد الفرنجة ، يرضى أحلام المثقفين المفتونين بنظم الحكم الغربية ، ولكنه ـ فى النهاية ـ يعنى استمرار الحكم الأوتوقراطى الموروث عن عصر الأغوات .

من أين اكتسب مصطفى النحاس هذه النزعة المتشددة فى احترام الدستور

والقانون والانحياز إلى الكتلة الشعبية العريضة ؟ هل تعود إلى سليقته التى فطرت على عشق الحرية والنفور من الاستبداد ؟ ربما . . هل تعود إلى نشأته القانونية محاميا وقاضيا ؟ ربما . . هل تعود إلى جذوره الاجتماعية الممتدة فى الشريحة الوسطى من السبيكة المصرية الخالصة ؟ يجوز . .على أية حال كان مصطفى النحاس ظاهرة فريدة فى تاريخ مصر بين ثورتى ١٩١٩ و ١٩٥٢ . . وشاء حظ مصر الطيب أن يظهر مصطفى النحاس على هذه الصورة المتشددة فى التمسك بحق المصريين فى إدارة شئونهم عن طريق حكومة مسئولة أمام برلمان منتخب . . وشاء حظ النحاس العاثر أن يعاصر الحلقات الأخيرة من سلالة الأسرة العلوية ، وهى تدخل مرحلة الاحتضار وتحارب معركة البقاء ، وتدافع عن وجودها الاستبدادى فى مواجهة الشعب المصرى ، وهو يتلمس طريق الخلاص والفكاك . .

فالملك فؤاد كان يطوى على بغض دفين للديمقراطية ، ويرث عن آبائه احتقارا خسيسا للشعب المصرى . وفى خلال السنوات الست الأخيرة من حكمه ، وهى الفترة التى شهدت مولد الحياة النيابية بعد دستور ١٩٢٣ ، استخدم هذا الأوتوقراطى العريق حقه فى حل مجلس النواب بكثرة لم يشهدها إطلاقا تاريخ الدساتير . . فقد بلغت مرات الحل أربعا ، انتهت بإلغاء الدستور نفسه .

أما فاروق ـ الغلام العنيد الأحمق ـ فقد ورث عن أبيه كراهة الدستور ومصطفى النحاس ، ولذلك قضى النحاس ـ زعيم الأغلبية الشعبية ـ ما مجموعه عشر سنوات، بعيدًا عن حقه الدستورى فى الحكم ، خلال عهد فاروق الذى بلغ ١٦ سنة ، وكانت سنوات الغيبة العشر من نصيب أحزاب الأقلية وأذناب القصر الذين استخدمهم فاروق فى انتهاك الدستور والمشاركة فى حكومات لا تحظى بثقة الشعب .

* * *

كان مصطفى النحاس يرى رفاق النضال القديم ، وقد تقطعت أنفاسهم من طول الكفاح ، فيضعفون أمام وهج السلطة الزائف ، ويتساقطون فى مستنقع القصر ويتحولون إلى أدوات فى يد الملك يلهب بهم ظهر الشعب ، ثم لا يلبث أن يلفظهم

لفظ النواة . . ويبقى مصطفى النحاس ـ وحده ـ فى الميدان . . تتناوشه السهام فلا يساوم . . ولا يضعف . . ولا يبيع ثقة الشعب برضاء الملك . . كان يقف فى خندق الشعب غير عابئ بمجد زائف أو سلطة زائلة . . فالوقوف مع الشعب هو ذروة الفلاح للزعيم الصادق . . وكان مصطفى النحاس زعيمًا حقيقيًا يعرف موقعه جيدًا .

انقــلابات دســتورية

فى الأول من يناير ١٩٣٠ ، شكل الزعيم مصطفى النحاس وزارته الثانية ، بعد انتخابات حرة أجراها المرحوم عدلى يكن باشا ، وأسفرت عن فوز الوفد فوزًا ساحقًا إذ حصل على ٩٠٪ من مقاعد مجلس النواب .

كانت تلك رابع انتخابات عامة تشهدها البلاد منذ دستور ١٩٢٣ ، وجاءت لتحمل الوفد إلى موقعه الطبيعى فى الحكم بعد الانقلاب الثالث فى سلسلة الانقلابات الدستورية التى دبرها الملك فؤاد للتخلص من حكم الشعب ، وتعطيل الحياة البرلمانية ، وإسناد الوزارة إلى أشخاص لا يتمتعون بثقة الشعب ، ولا يؤمنون بحقه فى حكم نفسه ، ويضعون أنفسهم فى مكان الوصى على الشعب « القاصر » فى نظرهم ، ويظنون أن مهارتهم وكفاءتهم الذاتية ترجحان قوة الشعب .

أما الانقلاب الأول ، فقد وقع أثناء حكم وزارة الشعب الأولى برياسة سعد زغلول عام ١٩٢٤ . فقد استغل الملك فؤاد حادث مصرع السردار واستقالة الحكومة ، فأمر بحل مجلس النواب ، حتى يتهيأ الجو أمام أحمد زيور للعبث بمقدرات البلاد فى غيبة الرقابة البرلمانية ، ووقف الزحف الشعبى الذى ظهر جليا فى أول برلمان منتخب . . فقد كان برلمان ١٩٢٤ أول مظهر نظامى لبروز سلطة الشعب كقوة مؤثرة فى الحكم ، بل القوة الوحيدة التى لها حق الحكم ، الأمر الذى رأى فيه المؤرخون تطورًا عميقا دل على أن الشعب نما نموا كبيرا ، وأضحى على الرغم من كل القوى التى حاربته القوة الأولى المرهوبة الجانب .

ولكن . . هل كان من الممكن أن يستمر هذا النمو كى يأخذ مداه ، وتترسخ به

سلطة الشعب ؟ وهل كان من الممكن أن تتواصل قوة الفئات الشعبية مع قوة الزعامة الشامخة التى خرجت من صفوف الفلاحين ممثلة فى سعد زغلول ؟؟

لقد أجابت الحوادث عن هذا السؤال ، من خلال أول انقلاب دستورى دبره الملك ، بإيعاز من الإنجليز ، وبالتواطؤ مع كبار ملاك الأراضى ، الذين حسبوا أنفسهم أصحاب المصالح الحقيقية ثم خذلهم الشعب فى الانتخابات .

ووقع الانقلاب الثانى فى العام التالى ، عندما أجرى أحمد زيور باشا الانتخابات العامة بعد مؤامرات واحتياطات وتداخلات أشرف على حبكها قطب الدهاء والديكتاتورية إسماعيل صدقى وزير الداخلية ، وكانت كلها تهدف إلى إبعاد الوفد عن قيادة الأمة ، ثم فوجئ مدبرو الانقلاب بأن المجلس الجديد يضم أغلبية وفدية انتخبت سعد زغلول رئيسا لمجلس النواب ، وتبين أن ذكاء الشعب ودقة تنظيم الوفد يفوقان دهاء صدقى ، ولم يخجل أصحاب الانقلاب الأول ، من تنفيذ انقلابهم الثانى ، فأصدر الملك فؤاد مرسوما بحل مجلس النواب بعد تسع ساعات من انعقاده ، واستمرت البلاد تحت حكم وزارة غير شرعية تحكم دون سند دستورى ودون تأييد من الشعب .

أما الانقلاب الثالث فقد وقع فى صيف ١٩٢٨ ، بعد ثلاثة شهور فقط من تشكيل النحاس باشا وزارته الأولى . . كان الصراع بين الفئات الشعبية بقيادة الوفد والعناصر الأرستقراطية بزعامة القصر قد بلغ أشده ، ولم يكن هذا الصراع السياسى فى رأى بعض المحللين التاريخيين - إلا انعكاسا حقيقيا للصراع بين طبقتين على النفوذ :

* طبقة الأعيان من أصحاب الأملاك الواسعة التى تحدث باسمها لطفى السيد فى الجريدة منذ أوائل القرن ، وهى التى تعتقد أنها طبقة أصحاب المصالح الحقيقية التى يجب أن يستقر فى يدها الحكم لرعاية هذه المصالح .

* البورجوازية المتوسطة والصغيرة التى نمت فى ظل ثورة ١٩١٩ ، وفى ظل النهضة الاقتصادية التى قامت على يد طلعت حرب وبنك مصر ، وهى الطبقة التى قوامها التجار والشباب المتعلم ومفكرو المدن وموظفو الحكومة وضباط الجيش

يؤيدهم الفلاحون والعمال بحكم مصلحتهم فى تأييد الوفد ، وكان نضال الوفد من أجل الاستقلال التام والتخلص من الحكم الأجنبى وإصراره على التمسك بحق الانتخاب المباشر ، يتلاقى مع أهداف هذه الطبقة الجماهيرية فى الاشتراك فى الحكم عن طريق النواب .

* * *

ونجح التحالف بين القصر وحزب الأعيان (الأحرار الدستوريين) فى الإطاحة بحكومة النحاس ، بعد حملة تشهير مبتذلة ، اتخذت من قضية الأمير سيف الدين مادة لتلويث سمعة مصطفى النحاس ، وعهد الملك فؤاد إلى محمد محمود باشا زعيم حزب الأحرار الدستوريين بتشكيل وزارة استهلت حكمها بحل مجلس النواب حتى تنفرد بالشعب ، وأطلق محمد محمود على وزارته اسم « اليد الحديدية » إعلانا عن انتهاجه أسلوب العنف فى تأديب الشعب ، وسلكت الوزارة فى ذلك سلوكا شرسا فعطلت الصحف الوطنية وحرمت الاجتماعات العامة ، وأطلقت الحكم البوليسى وانتهكت حرمات البيوت والأفراد ، وفتحت أبواب السجون والمعتقلات لتستقبل حشودًا من الأحرار والمناضلين الذين لم يخضعوا لحكم الأرهاب ، وتحرك حزب الوفد حركة منظمة وشعبية عارمة لمكافحة هذا المد الاستبدادى ، ونشطت لجان الوفد فى كل المدن والقرى لتحريك همة الجماهير للوقوف فى وجه « اليد الحديدية » ، وتحولت نقابات المحامين فى القاهرة والمدن الكبرى إلى بؤرات للإشعاع السياسى ، وامتلأت المدارس بلجان الطلبة الوفديين الذين أشعلوا الحمية فى نفوس الجماهير ، وانتشرت العناصر الوفدية فى صفوف العمال بالقاهرة والإسكندرية ، وأسفر هذا النشاط الحزبى الجماهيرى عن صحوة شعبية فعالة ، أثبتت لصاحب اليد الحديدية أنه مجرد نمر من ورق .

أكبر رأس في البلاد

لم تمكث وزارة النحاس الثانية فى الحكم أكثر من خمسة شهور ، وتسعة عشر يوما ، تعرضت خلالها للدسائس من جانب القصر وأعوانه ، أعداء الديمقراطية الألداء الذين لم يؤمنوا بجدوى البرلمان المنتخب من الشعب . . ولم يؤمنوا قط بحق الشعب فى أن يحكم نفسه ، عن طريق حكومة مسئولة أمام البرلمان . . وإنما كانوا يؤمنون بحكم « العباقرة » المستبدين الذين يختارهم القصر ، فيكون ولاؤهم له وليس للشعب .

وكان النحاس باشا يسعى جاهدًا للإفادة من دروس الماضى الأليم . ويحاول أن يضع الضمانات الدستورية التى تعالج القصور فى دستور ١٩٢٣ ، بما يحول بين الملك فؤاد ومعاودة العبث بالدستور ، بعد أن أسرف هذا الطاغية فى استخدام حقه الدستورى فى حل مجلس النواب إسرافا مسفا ، لدرجة أنه أقدم على حل المجلس ثلاث مرات ، خلال أربع سنوات ما بين ١٩٢٤ - ١٩٢٨ . . وكانت المادة ٣٨ من الدستور ، التى تعطيه حق حل المجلس دون قيد أو شرط ، بمثابة سيف مُصلت على رقبة الحياة النيابية . وهذا هو السبب الذى من أجله عارض الوفد وضع الدستور عن طريق (لجنة الأشقياء) المعينة بمرسوم ملكى ، وكان من رأيه أن يوضع الدستور عن طريق جمعية تأسيسية منتخبة من الشعب ، حتى يضمن حقوق السيادة الشعبية ، فى مقابل حقوق الملك الأوتوقراطية ، التى أصر صاحب العرش على أن يتضمنها مشروع الدستور ، وبها انتقلت السلطة الحقيقية من يد الأمة إلى يد الملك وقال سعد زغلول يومها إنه من الخطر الكبير أن توضع سلطات كبيرة فى أيدى الملوك خاصة إذا كانت البلاد تخضع للنفوذ الأجنبى .

وصدقت نبوءة سعدزغلول ، وتحولت السلطات الممنوحة للملك إلى سوط

يستخدمه الاحتلال الإنجليزى فى إرهاب الأمة ، كلما لاحظ اشتداد قوة الشعب ونضجه السريع ، ورغبته فى أن يكون مصدر السلطات جميعا . فلما جاء النحاس باشا إلى الحكم فى أول يناير ١٩٣٠ ، وفى جعبته هذه المغامرات الملكية المدمرة ، أراد أن يضع حدا للعبث بالدستور ، فوضع مشروع قانون لمحاكمة الوزراء الذين يقدمون على قلب الدستور أو حذف حكم من أحكامه ، أو تغييره ، أو تعديله بغير الطريقة التى رسمها الدستور ، ولم يكن لمثل هذا المشروع الخطير الذى يقيد الملك ، أن يمر من تحت ذقن الأوتوقراطى العريق الذى كان يبغض الحكم الدستورى من أعماق قلبه . . فعمد إلى عرقلة أعمال الوزارة حتى يضطرها إلى الاستقالة ، وأدرك النحاس أن المعركة الدستورية بينه وبين الملك ، يجب أن تنتقل إلى الشارع السياسى ، ليكون الشعب حكما فى هذا الصراع الدستورى .

* * *

ويلاحظ الدكتور عبد العظيم رمضان فى رصده لتطور الحركة الوطنية ، أن ما فعله النحاس فى ١٩٣٠ ، كان محاولة من الوفد لتلقين الملك نفس الدرس الذى لقنه إياه سعد زغلول فى ١٥ نوفمبر ١٩٢٤ ، وهو اليوم الذى صاحت فيه الجماهير فى ساحة عابدين صيحتها المشهورة « سعد أو الثورة » . ففى ١٧ يونية ١٩٣٠ ، قدم النحاس باشا إلى الملك فؤاد استقالته « الوحيدة » وسجل فيها الأسباب التى دعته إلى تقديمها ، وهى : عدم تمكنه مع زملائه من تنفيذ البرنامج الذى قطعوا على أنفسهم العهد بتنفيذه ، ولم يلبث أن أتبع هذه الخطوة بخطوة أخرى ، فتوجه إلى مجلس النواب ، حيث أعلن استقالته بطريقة مؤثرة ، وفصل أسبابها بعدم تمكن الوزارة من أن تتقدم إلى البرلمان بمشروع محاكمة الوزراء الذى تقضى به المادة ٦٨ من الدستور . وقد فعلت خطبة النحاس فعلها فى نفوس النواب ، ووقف الدكتور أحمد ماهر ليطلب من النواب الثقة بالوزارة « حتى تسمع الأمة تأييدهم لصاحب الدولة الرئيس ، فى موقفه المشرف الذى يعمل به للدفاع عن الحياة النيابية وعن النظام الدستورى للبلاد » . وقوبلت كلمة ماهر بتصفيق حاد ، وسادت المجلس روح التنديد بالمحاولات التى تقع من جانب القصر لإرغام النحاس على الاستقالة . . وهنا وقف النائب الوفدى عباس محمود العقاد ، وقال قولته الشهيرة « ألا فليعلم

الجميع ، أن هذا المجلس مستعد أن يسحق أكبر رأس فى البلاد من أجل صيانة الدستور وحمايته » .

وفى اليوم التالى ، احتشدت الجماهير أمام بيت الأمة وهى تهتف بحياة النحاس والدستور ، بينما كان الوفد المصرى مجتمعا إلى ساعة متأخرة من الليل ، وعقدت الهيئات والمنظمات الشعبية اجتماعات لتأييد الوزارة . . ثم خرجت « الأهرام » لتعلن عن اعتزام قيام تظاهرة شعبية ضخمة يوم الجمعة التالى ، لتطوف بشوارع العاصمة وتذهب إلى ساحة عابدين للهتاف بحياة الدستور ومطالبة الملك بعدم قبول استقالة النحاس .

وأدرك الملك فؤاد خطورة السباق بينه وبين الوفد ، الذى يتسلح بالجماهير ويحركها لإرغامه على رفض استقالة الوزارة . وأيقن الملك أنه سيواجه موقفا عسيرا شبيها بما حدث أيام سعد . . فانقض فى حركة سريعة لإجهاض مخطط الوفد وسارع إلى إصدار أمر ملكى بتكليف إسماعيل صدقى بتشكيل الوزارة فى نفس اليوم الذى صدرت فيه « الأهرام » ، وفى صدر صفحتها الأولى خبر التظاهرة الشعبية . . وبذلك سلب الجماهير ذريعتها للتحرك إلى ساحة عابدين ، واتخذ من التدابير الأمنية والاحتياطات البوليسية ما حال بين الشعب والوصول إلى القصر .

وبمجىء إسماعيل صدقى إلى الحكم ، وقع الانقلاب الدستورى الرابع وانتقلت البلاد إلى عهد بغيض . . ساد فيه الظلام ، وانهدم البرلمان ، وألغى الدستور ، واصطبغ الصراع الدستورى بالدم .

البرلمان فى الأغلال

كان تكليف إسماعيل صدقى باشا بتشكيل الوزارة ـ عقب استقالة النحاس باشا ـ نذيراً بدخول البلاد فى مرحلة البيات الديمقراطى والانهيار الدستورى . . فقد كان معروفا عن إسماعيل صدقى زرايته بالأمة ، واستهانته بكل ما يتصل بإرادة الشعب ويرى أن عبقريته أو كفاءته السياسية تغنى عن النظام النيابى كله . . وكان اختيار الملك فؤاد لهذا المستبد الطاغية ، دليلا على نية الملك فى تأديب الشعب وإذلاله عن طريق أساليب البطش والتنكيل التى برع صدقى فى انتهاجها ، وكان له فيها باع طويل . . وشكل صدقى وزارته من عناصر عرفت بعدائها التقليدى للدستور واحتقارها للإرادة الشعبية ، وكرهها الموروث للوفد الممثل الشرعى للأمة ، وجاء بخليط من السياسيين ، الذين يفتقرون إلى السند الشعبى ، من أمثال : على ماهر وحلمى عيسى ، وتوفيق دوس ، وحافظ عفيفى .

ورغم كون إسماعيل صدقى من مؤسسى حزب الأحرار الدستوريين ، إلا أنه فى كتاب تشكيل الوزارة تبرأ من اتصاله بهذا الحزب ، مدعيا أنه سيلتزم بالحيدةالسياسية المطلقة . ويعنى ذلك أنه انفصل عن حزبه فى آخر لحظة ، لا لسبب إلا لكى يؤلف الوزارة . . ويعقب الرافعى على هذا التصرف اللاأخلاقى بقوله : « إن الانتساب إلى الأحزاب ، أو الانفصال عنها ، عند هؤلاء القوم ـ هو وسيلة إلى الوصول إلى مناصب الوزارة فحسب ، ولا يبعد عن هذا الغرض قيد أنملة . وهذا يعطيك فكرة واضحة عن انحطاط الأخلاق السياسية والشخصية فى هذه البيئة من الناس ، وأنهم من العوامل الأساسية لفساد الحياتين العامة والخاصة فى البلاد » .

ولم تكن الحيدة التى زعمها صدقى أكثر من الحيدة التى ادعاها الإنجليز حيال

هذا الانقلاب ، وقد كانوا سنده الحقيقى والمحرضين عليه . وكان من دلائل كذب الادعاء أن صدقى عمد إلى اصطناع حزب جديد أطلق عليه اسم (حزب الشعب) وكأنما كان الرجل يشعر بعقدة الذنب تجاه الشعب ، فسرق الاسم وأطلقه على حزبه المصطنع . . ثم شرع فى تنفيذ الخطة المبيّتة التى دبرها مع سيده صاحب العرش فاستصدر مرسوما بتأجيل البرلمان لمدة شهر ، بدءًا من ٢١ يونيو ١٩٣٠ ، دون أن يعرض المرسوم على مجلس النواب الذى كان من المقرر أن ينعقد بعد ٤٨ ساعة . وتم الاتصال بين ويصا واصف بك رئيس مجلس النواب ، وعدلى يكن باشا رئيس مجلس الشيوخ ، واتفق الرئيسان على أن مرسوم التأجيل يجب أن يُتلى على المجلسين . وبلغت أنباء الاتفاق أسماع صدقى فوقع فى حيص بيص . . وقاده غروره إلى أن يقترح على ويصا واصف موافقته على عرض المرسوم على مجلس النواب ، بشرط أن يعطيه عهدا بألا يتكلم أى عضو من أعضاء مجلس النواب عقب تلاوة المرسوم . ولكن ويصا واصف رفض هذا الشرط ، واعتبره تدخلا من الحكومة فى شئون المجلس ، وغضا من كرامته . فبعث صدقى بكتاب عاجل إلى رئيس المجلس يحمل لهجة التهديد والوعيد بأنه سوف يتخذ الوسائل الرادعة إذا لم تصله موافقة رئيس المجلس قبل الساعة الواحدة من بعد ظهر اليوم المقرر لاجتماع النواب . . وللمرة الثانية يتخذ رئيس مجلس النواب موقف الشجاعة فى مخاطبة رئيس الحكومة ، فبعث إليه بخطاب جرىء أبلغه فيه أنه ليس من حق الحكومة أن توجه إلى رئيس مجلس النواب مثل هذا الخطاب ، لما فيه من تدخل السلطة التنفيذية فى إدارة الجلسات التى هى من اختصاص رئيس الجلسة دون سواه .

وما إن تلقى صدقى باشا هذا الخطاب ، حتى ركب رأسه ، وأصدر أوامره بإغلاق أبواب البرلمان ، وربطها بالسلاسل الحديدية ، واستدعى فصائل من الجيش فأحاطت بأبواب المجلس لمنع النواب والشيوخ من دخوله . فلما حانت الساعة الثالثة تجمع ممثلو الشعب حول أبواب المجلس بعد أن اخترقوا النطاقات المسلحة وأخذوا يهتفون بحياة الدستور وسقوط الطغيان والاستبداد . . ومن المؤكد أن هذه الهتافات النارية خرقت أذنى رئيس الوزراء الذى كان يتوارى فى مقعده بمبنى مجلس الوزراء المقابل لمبنى مجلس الشعب . ومن المحتمل أنه قام إلى النافذة فشاهد ويصا واصف ، وهو يأمر حراس المجلس بتحطيم الأغلال ، ولم يكن أمامهم إلا أن

يستجيبوا ، فانهالوا بالبلط على السلاسل حتى كسروها ، وفتحت الأبواب ، وتدفق النواب على القاعة ، بينما أخذ الشيوخ سبيلهم إلى مجلسهم . وأقسم الجميع يمين الولاء للدستور ، واستنكروا ما ارتكبته الحكومة بإغلاقها أبواب البرلمان ، وإحضارها جنود القوات المسلحة لمنع الشيوخ والنواب من ممارسة حقوقهم الدستورية . ووقف عدلى يكن ـ سليل الأرستقراطية ـ موقفا مشرفا ، كشف عن معدنه الأصيل وانحيازه إلى جانب الحق والعدل على حساب صداقته القديمة لإسماعيل صدقى . فبعث إليه برسالة احتجاج على أعماله المنافية للدستور ، وكان لهذا الاحتجاج أثره فى إبراز العدوان الذى ارتكبه رئيس الوزراء . وانتهى هذا اليوم التاريخى بانتصار إرادة الشعب واندحار قوة الطغيان ، ولكن فات نواب الشعب أن يطلبوا من الحكومة أن تتقدم إليهم بطلب الثقة ، كما ينص الدستور ، وهذا هو الخطأ الذى وقع فيه الوفد فى غمرة الهرج والمرج اللذين سادا البرلمان ، فقد كان باستطاعة الأغلبية البرلمانية أن تمارس حقها الدستورى فى حجب الثقة عن الوزارة . . وعندها تضع الملك ورئيس وزرائه فى موقف حرج . . واستدراكا لهذا الموقف رأى الوفد أن ينقل المعركة من البرلمان المعطل إلى الشارع الذى كان يموج بالغليان والثورة .

مذبحة المنصورة

كان تحطيم السلاسل ، بداية معركة حامية الوطيس بين الوفد وحكومة إسماعيل صدقى التى كشفت عن نياتها فى حكم البلاد حكما مطلقا ، ظهرت بوادره فى تعطيل البرلمان ، واعتزام إلغاء قانون الانتخابات ودستور ١٩٢٣ ، وتفصيل دستور جديا ينتقص من حقوق الشعب ويضعف من مبدأ السيادة الشعبية الذى ظهر جليا أثنا حكومات سعد زغلول ومصطفى النحاس . وكعادة الوفد فى الاحتكام إلى الأم قررت قيادته النزول إلى الجماهير لتتولى بنفسها الدفاع عن حقوقها المعرضة للضياع .

وتحدد يوم ٨ يوليو ، لزيارة يقوم بها النحاس باشا لمدينة المنصورة ، وبدأت الجماهير تستعد لاستقبال الزعيم فاتفقت لجنة الوفد العامة بالدقهلية مع شركة سك حديد الدلتا على تأجير قطار خاص ، يستقله النحاس مع أقطاب الوفد ، من بنه إلى المنصورة حتى يتاح لأهل القرى لقاء الزعيم . وتقرر أن يتناول النحاس طعا الغداء فى منزل محمد بك الشناوى رئيس لجنة الوفد العامة بالدقهلية ، ثم يلتقو ولجان الوفد فى منزل محمود بك نصير ، وأدركت حكومة صدقى ما سوف تسفر عن هذه اللقاءات الجماهيرية من قوة شعبية ، تقلب خطة الحكومة رأسا على عقب فقررت إلغاء مأدبة الغداء والاجتماع ، بحجة أن الاجتماعات العامة ممنوع فاحتجت لجنة الوفد على هذا الإجراء ، وبعث الشناوى بك إلى مدير الدقهلية يبلغ أن وصف الاجتماعات العامة لا ينطبق على الاجتماع المزمع عقده ، لأن المدعوين إلي سيحملون دعوة شخصية ، وأن الاجتماع سيعقد سواء قبلت الحكومة أو رفضت وأنه يحمل الإدارة تبعة ما يحدث من جراء التعرض للحريات العامة التى كفله الدستور وتراجعت الحكومة ، فوافقت على إقامة وليمة الغداء ، ولكنها قررت من الوفد من السفر عن طريق قطار الدلتا أو بالسيارة ، وسمحت له بالسفر عن طريز

قطار سكة الحديد الحكومية . وتنفيذًا لذلك أمرت شركة الدلتا ، فسحبت موافقتها على تأجير القطار المخصوص ، وفتحت الحكومة كل الكبارى التى تقع فى الطريق من بنها إلى المنصورة حتى لا يسافر الوفد بالسيارات .

وأصدر مدير الدقهلية أوامره إلى رجال الإدارة ، بإزالة كل مظاهر الحفاوة التى أقيمت فى مدينة المنصورة . وطلب من محمود نصير بك إزالة السرادق الذى أقامه فى بيته فرفض ، وانتشر عساكر البوليس يهدمون الأقواس والزينات التى أقامها الأهالى فى عرض الشوارع ، ولكنهم لم يتمكنوا من إزالة الزينات التى أقامها التجار على واجهات محلاتهم . وأخذت قوات الجيش والبوليس تتوافد على المنصورة ، حتى باتت المدينة فى ليلة الزيارة كأنها ميدان حرب يغص بالجنود المسلحين بمختلف أنواع الأسلحة . ونشرت مديرية الدقهلية « إعلان تحذير للجمهور » هددت فيه باستعمال القوة لمن يجرؤ على مخالفة أوامرها .

عندئذ اجتمعت لجنة الوفد وأذاعت نداء أعلنت فيه أن تعرض الإدارة للاجتماع يتعارض مع مبادئ الدستور وقانون الاجتماعات ، وخاطبت الأهالى قائلة « لا يرهقنكم تحذير الإدارة وتهديدها ، لأنه تهديد أجوف لا تستطيع تنفيذه ، وهو مخالف للقانون مخالفة صارخة » .

* * *

ولم تتردد حكومة صدقى فى استعمال كل وسيلة تحول بين الشعب وزعيمه وتفسد الاستقبال المنتظر ، فأمرت بفتح جميع الكبارى المحيطة بالمنصورة حتى تمنع تدفق أهالى القرى إليها ، وغمرت شوارع المدينة بالزفت والقطران لتعويق المرور فيها وأصدرت تعليماتها إلى العمد لمنع الأهالى من الخروج من قراهم ، وقررت البلدية قطع التيار الكهربائى عن السرادق والزينات المقامة على واجهات المنازل ، فاجتمع أعضاء المجلس البلدى ـ وطنيين وأجانب ـ وذهبوا إلى المدير محتجين ، فوافق على إقامة مولد كهربائى خاص لتغذية السرادق بالتيار ومد توصيلة إلى منزل الشناوى بك .

وأراد الوفد أن ينتزع من الحكومة آخر سلاح تستغله لمنع الزيارة ، فقبل السفر عن طريق سكة حديد الحكومة . وعلمت الجماهير بتغيير خطة السفر ، فانتقلت

الحشود إلى المحطات الواقعة ما بين بنها وطنطا والمحلة وسمنود والمنصورة ، وخرج الفلاحون والعمال من المزارع والمصانع يهتفون للنحاس وللدستور وحُماته ، وجاء خط الرحلة أطول من الخط السابق ، مما أتاح للوفد لقاء حشود أكثر ، وجماهير أضخم . وجاءت النتيجة فى مصلحة الوفد ، حيث أرادت الحكومة العكس ، ودخل القطار محطة المنصورة ، فاستقبله على الرصيف حشد كبير من الأعيان وأعضاء لجان الوفد فأرادوا حمل الزعيم على أعناقهم ، ولكنه أبى ، وتقدمهم إلى الباب الخارجى للمحطة، وأطل النحاس على الميدان الفسيح ، وقد تحول إلى ثكنة حربية تزدحم بجنود السوارى . وقد وضعوا خوذاتهم على رءوسهم وسدوا منافذ الطرق حتى يحولوا بين الزعيم وجماهيره . ومرت سيارة النحاس فى المسار المتفق عليه بين الوفد والإدارة واجتازت السيارة النطاق العسكرى الأول ثم الثانى ، فلما أشرفت على اجتياز النطاق العسكرى الثالث وقعت المذبحة .

مـــروءة نـــادرة

تحركت سيارة الزعيم الجليل ، مصطفى النحاس ، فى المنصورة وسط حشد كثيف من جنود الجيش ، والبوليس المسلحين بالبنادق المزودة بالحراب (السناكى) بينما وقفت الجماهير عند أفواه الطرق المؤدية إلى شارع البحر فى انتظار موكب الزعيم . وجلس إلى يمين النحاس محمد نجيب الغرابلى باشا ، وإلى يساره سينوت حنا بك وعلى الجمل بك الذى انتدبته لجنة الوفد ليكون حلقة الاتصال بين الوفد والسلطات . وقد طلب منه رجال السلطة أن يجلس فى سيارة النحاس تمييزاً لها على بقية السيارات .

وكان سينوت حنا بك ، يشعر فى قرارة نفسه ، منذ غادر القاهرة صباحا بأن الرحلة لن تمر بسلام ، وأن حكومة صدقى لن تتورع عن تدبير خطة دنيئة لاغتيال النحاس باشا ، أثناء طوافه بشوارع المنصورة . وأسر سينوت حنا ، بما يخالج نفسه من هواجس وشكوك إلى صديقه محمد حامد جودة بك . واتفق الصديقان على أن يلاصقا الزعيم طوال الرحلة ، حتى يفتدياه بروحيهما إذا تعرض لمكروه . فلما نزل النحاس هو وصحبه من محطة المنصورة ، أسرع سينوت حنا إلى السيارة المخصصة للنحاس ، وجلس فيها فى انتظار وصول الزعيم إليها ، أما حامد جودة فقد فرق الزحام بينه وبين النحاس ، ولم يتمكن من مصاحبته فى السيارة . وتحركت السيارة من الميدان ، فاخترقت النطاق العسكرى الأول . . ثم الثانى . وما إن أشرفت على شارع البحر ، حتى أطبق عليها حشد من الجنود حاملى الحراب . ولمح سينوت حنا أحدهم يسدد الحربة إلى صدر النحاس ، فما كان من سينورت إلا أن برز بصدره ليفتدى الزعيم ، ويتلقى الطعنة القاتلة . . فانغرست فى كتفه . . وانكسر نصلها فى لحمه . . وسألت دماؤه الزكية على ملابس الزعيم . . وتقدم جندى آخر ليسدد طعنة

أخرى فتلقاها على أفندى الموجى . . وفى نفس اللحظة ، انهمرت الحجارة والطوب والزجاجات المعبأة بالرمل على موكب الوفد من منازل أعضاء حزب الأحرار الدستوريين . . وهجمت الجماهير العزلاء تفدى الزعيم بأرواحها . . وحدث الصدام الدموى بينهم وبين رجال الجيش والبوليس المدججين بالسلاح . . وانهالت الطعنات المسمومة على أجساد الأهالى ، فقتل أربعة منهم فى مقابل ثلاثة جنود ، أما عدد الجرحى والمصابين فقد بلغ ١٤٥ شخصا .

* * *

وأسفرت المجزرة التى دبرها صدقى باشا ، عن هذه النتيجة المؤسفة . وتبين أن الحكومة كانت تدبر للمذبحة منذ وقت طويل ، وعهدت بالمهمة إلى أحد ضباط الجيش من ذوى السوابق فى الاعتداء على الشعب ، واسمه الأميرالاى عبد العظيم بك على . وقد كافأته الحكومة على إدارته لمجزرة المنصورة بنجاح ، وأمرت بترقيته إلى رتبة لواء بصفة استثنائية ، وفى نفس الوقت عاقبت الصاغ محمد أمين لأنه سعى إلى حقن الدماء ، وأبى استعمال القوة ضد أبناء وطنه ، فأحالته إلى الاستيداع ، وكانت الترقية والعقوبة تهدفان إلى إغراء رجال الجيش والبوليس ، كى لا يترددوا فى التنكيل بالشعب وتجنب الرفق بالأهالى العزل . .

وما كادت أنباء مجزرة المنصورة تذاع فى أنحاء البلاد ، حتى هبت الجماهير للتعبير عن سخطها على حكومة صدقى . واندلعت التظاهرات فى طنطا وبورسعيد والإسماعيلية والسويس والإسكندرية ، وتساقط الشهداء تحت وابل الرصاص الذى كان الجنود يطلقونه بلا رحمة أو شفقة ، حتى بلغ عدد القتلى فى الإسكندرية وحدها عشرين شهيدًا ، فضلا عن ٥٠٠ جريح غصت بهم المستشفيات ، وقبض البوليس على بعض أعضاء لجنة الوفد بالإسكندرية وهم : الأساتذة عبد الفتاح الطويل وحسن سرور ، والدكتور أحمد عبد السلام .

أما فى المنصورة ، فقد خرج مائة ألف من أبناء الدقهلية والمديريات المجاورة لتشييع جنازة الشهداء الذين سقطوا فى المجزرة . ولم تسلم الجنازة من اعتداء البوليس عليها بالكرابيج والعصى الغليظة ، وقبض على الكثيرين حيث أودعوا السجون وهم يهتفون بحياة الدستور وسقوط الدكتاتورية والاستبداد . . وأرادت بعض المدن

أن تظهر شعورها بتحية الشهداء إجلالا لهم وتقديرا للتضحيات التى قدموها فسارت الجنازات الصامتة فى شبين الكوم وسوهاج ومغاغة وكفر الزيات وإمبابة وطنطا . . وحاولت السلطات أن تفرق المحتفلين الصامتين ، وأن تعتدى على الحرمات المقدسة ، الأمر الذى كشف عن فظاعة إسماعيل صدقى ، وتحجر عواطفه ، وخلو قلبه من أبسط المشاعر الإنسانية .

* * *

أما البطل الجريح ، سينوت حنا ، فقد عاد إلى القاهرة ، حيث أجريت له عملية جراحية لاستخراج الشظية المكسورة فى كتفه ، وتحولت داره القابعة على شط النيل بالجيزة ، إلى قبلة يرتادها الوطنيون من جميع أنحاء البلاد للاطمئنان على صحته ، والتعبير عن غبطتهم للدور البطولى الذى قام به فى صمت ، وكشف فيه عن معدنه النادر ونفسه الأبية ، ولكن تأثير الطعنة المسمومة ، كان أكبر من جهود الأطباء ودعوات المخلصين ، فصعدت روحه الوثابة إلى بارئها ، ومضى إلى ربه راضيا مرضيا ، وبقيت قصته رمزًا حيا على الشجاعة . . والمروءة . . والتضحية . . والتلاحم المقدس بين أبناء مصر الخالدة .

المجـاهـد الـزاهـد

كان سينوت حنا ، من طليعة الأقباط الذين لبوا نداء الثورة الوطنية عام ١٩١٩ ووقفوا إلى جوار سعد زغلول فى حماس حار ، وإيمان صادق بوحدة الألم والمصير بين المسلمين والأقباط . . وعندما اعتقل سعد زغلول للمرة الثانية ، فى آخر ديسمبر ١٩٢١ ، كان سينورت أحد الرفاق الخمسة الذين صحبوه إلى المنفى فى سيشل مع مصطفى النحاس ومكرم عبيد وفتح الله بركات وأخيه عاطف . . ويقال إن سعدًا عندما بارح بيت الأمة فى طريقه إلى المجهول ، كان شديد التأثر ، بادى الألم ، فلما أقلعت به السفينة من السويس ، صعد إلى ظهرها وحوله الصحاب ، فوضع يدا على كتف مصطفى النحاس ، ويدا على كتف سينوت حنا ، ثم ابتسم قائلا : مع أبنائى لا أشعر بالمنفى . . كان الله فى عون أبنائى الذين تركتهم فى مصر .

* * *

كان هذا الجيل من شباب الأقباط ، قد اكتوى بنار الفرقة التى أشعلها الإنجليز بين المسلمين والأقباط بعد حادث دنشواى . ولكن جهود هؤلاء الشباب لتطويق الأزمة كانت أضعف من حماسة المتطرفين الذين أصروا على عقد مؤتمر للأقباط فى أسيوط ، وتم لهم ما أرادوا . . وعقد المؤتمر فى الأسبوع الأول من مارس ١٩١٠ برياسة بشرى حنا ، الشقيق الأكبر لسينوت حنا . . وتكلم المتحمسون وخطب المتطرفون . . وفى النهاية تغلبت روح العقل والحكمة . . وانتهى المؤتمر ، دون أن يمس الحقيقة الخالدة التى جعلت من مصر أما عطوفا على أبنائها جميعا مسلمين وأقباطا . .

وعلى الجانب الآخر تحمس المسلمون وعقدوا مؤتمرا شبيها فى مصر الجديدة

برياسة رياض باشا فى إبريل ١٩١١ ، وتكلم الخطباء والشعراء . . وأصر هذا الرعيل المستنير من شباب الأقباط ـ سينوت حنا وواصف غالى وجورج خياط وويصا واصف ونجيب إسكندر ـ على حضور المؤتمر الإسلامى ، تأكيدًا لمعنى الوحدة واستنكارا لوصمة الشقاق بين أبناء الوطن ، وانتهى المؤتمر كما انتهى سابقه . . وقد زالت الغشاوة عن عيون الغافلين فى الجانبين ، وتفتحت على عمق الهاوية التى يحفرها العدو المشترك لتثبيت أقدامه فى مصر وتأكد للجميع أنه لا أمل لهم فى البقاء أو الوجود بغير استمرارهم على الحالة التى وجدوا أنفسهم عليها منذ دخول العرب إلى مصر .

وجاءت سنوات الحرب العالمية الأولى ، بما صاحبها من قهر وظلم وسخرة لتؤكد بداهة المصير المشترك فى نفوس المسلمين والأقباط ، وأخذوا يتطلعون إلى اليوم الذى يتخلصون فيه من كابوس الاحتلال الذى امتص قواهم ونهب ثرواتهم وأذل كرامتهم . فلما اندلعت الثورة ، تولد الأمل الذى انتظروه طويلاً وانخرط سينوت حنا فى أتون الثورة ، مضحيا بماله الوفير وشبابه الغض دون انتظار لثمن . . أو ترقب لمنصب . . بينما وقف أخوه بشرى مترددا . . خائفا من مخاطر الثورة ، على ضياع أسرته التى كانت تشغل مساحات واسعة من مديريتى بنى سويف والفيوم

* * *

يقدم العالم المؤرخ ، الدكتور حسين مؤنس ، لقطة رائعة من حياة المجاهد الزاهد سينوت حنا ، نقلا عن الدكتور جورجى صبحى الذى كان يجمع بين مهنة الطب ودراسة تاريخ مصر القديم ، وكان يحسن اللغة القبطية ويقرأ الهيروغليفية ، وكان يلقى دروسا فى التاريخ على طلبة معهد الآثار المصرية . يقول الدكتور مؤنس : «سألته ذات ليلة ونحن منصرفون من المعهد فى طريقنا إلى ميدان التحرير :

ـ هل صحيح أن بشرى حنا شقيق سينوت حنا ؟

ـ نعم كان بشرى هو الأخ الأكبر ، وكان غير راض عن الاتجاه الوطنى المتطرف الذى سار فيه سينوت . وقد عاتب بشرى أخاه سينوت الذى كان شديد الحماسة لمؤتمر مصالحة المسلمين والأقباط الذى عقد فى مصر الجديدة . وكان بشرى يخاف على مركز العائلة وثروتها من الاتجاه الوطنى المتطرف ، فقال لأخيه يوما :

ـ إذا أصررت على سلوك هذا السبيل فستسجن وتعذب ، وربما نفوك من البلد كما نفوا عرابى . .

فقال سينوت ، وكان شابا يتميز بالحياء والأدب الشديدين : ـ يا أخى بشرى لا تخف على . إننى أسعى فى الحصول على استقلال مصر وإخراج الإنجليز منها . لأن هذا هو الضمان الوحيد لسلامتنا جميعا ، أقباطا ومسلمين . أنت تظن أن الإنجليز يحرسون أموالنا ويحمون حقوقنا نحن الأقباط . . هذا خطأ . . إنهم لا يحمون إلا أنفسهم . وهأنت ذا تراهم يستكثرون من نصارى الشوام ، ويعتمدون عليهم دوننا . وانظر عنايتهم بالأروام (اليونان) والأرمن والمالطيين ! أنت تعرف أن الحكومة الإنجليزية هى التى بنت من مالها كنيسة الروم ، وكنيسة الأرمن فى القاهرة . وهم يمولون المستشفى الإسرائيلى . . فهل ساهموا بقرش فى بناء كنيسة قبطية ؟ إنهم ياأخى أعداء المصريين جميعا ، أملنا الوحيد هو أن نظل متحدين مع إخواننا المسلمين فنحن وهم دائمون فى هذا البلد ، وما عدانا زائل . هذا هو الأمان الوحيد لى ولك ولأموالك التى تخاف عليها » . .

ثم يستطرد الدكتور جورجى صبحى قائلاً : « وبعد ذلك بسنوات ، وبعد أن اجتمعت كلمة المسلمين والأقباط تحت زعامة سعد ، وبدأت دعائم الاحتلال تتزعزع ، وأصبح سينوت ، إلى جانب سعد وأصحابه ، من رجال مصر وأبطالها وصل بشرى ذات يوم إلى الفيوم فى زيارة عمل ، فوجد تظاهرة فى انتظاره ، وحمله الناس على أكتافهم ، لمجرد أنه أخو سينوت . . وعندما التقى مع أخيه بعد ذلك بأيام قال له : كنت أنت على حق ياأخى . . لا تتصور كيف يستقبلنى الناس الآن فى الفيوم . . قبل ذلك ، وفى أيام أزمتنا مع إخواننا ، كنت أطلب من الحكمدار أن يرسل معى حرسا . . لقد مضى ذلك ، والحمد لله » . .

* * *

هذا هو سينوت حنا . . المجاهد الزاهد ، الذى عاش الثورة بكل عنفوانها . . وعاش ما بعد الثورة دون أن يطمع فى منصب أو جاه أو نفوذ . . وكان استشهاده فى المنصورة خير مثل على نزاهته ومروءته وعطائه النبيل .

الصيف الساخن

كان صيف ١٩٣٠ ، صيفا تصاعدت فيه حدة المواجهة بين الوفد وحكومة إسماعيل صدقى ، بعد الأحداث الدامية التى وقعت فى المنصورة وغيرها من مدن القطر . . كانت خطة إسماعيل صدقى « الضرب فى المليان » ، وقمع كل أشكال الاحتجاج عن طريق العنف وإراقة الدماء . وكانت خطة الوفد المضى فى طريق الصمود مهما كانت التضحيات . كان الوفد يتحرك من إحساسه بالخطر المبيت لإجهاض المرحلة الدستورية التى لم يمض عليها أكثر من سبع سنوات ، حل فيها البرلمان أربع مرات بمقتضى النص الذى أصر الملك فؤاد على أن يتضمنه مشروع الدستور ، ويعطيه حق حل البرلمان دون قيد أو شرط ، ونتج عنه أن فترة تعطيل الحياة النيابية كانت أطول من فترة عملها ، وكان الوفد يرى أن المعركة الدستورية لا تقل أهمية عن المعركة الوطنية وتستحق مثلها شرف التضحية ، لأن الاعتداء على الدستور هو اعتداء على الحقوق الشعبية التى برزت لأول مرة فى التاريخ الحديث وأن على الشعب أن يهب لاستخلاص هذه الحقوق قبل أن تتحقق خطة الملك فى تفصيل دستور جديد على مقاسه يحقق أطماعه الدكتاتورية .

ومضى الملك فى طريق الشوك ، مستغلا النزعة الاستبدادية المتأصلة فى نفس صدقى وكراهيته المقيتة للشعب . وتلاقت إرادة الرجلين على تنفيذ خطة رجعية تعود بالبلاد إلى صيغة الحكم المطلق ، التى كانت سائدة قبل دستور ١٩٢٣ . وكانت الخطوة الأولى ، فض الدورة البرلمانية ، حتى لا تواجه الحكومة البرلمان الذى كان من المقرر أن يجتمع يوم ٢ يوليو بعد انتهاء مهلة الشهر التى تعطل فيها . وكان قرار فض الدورة مخالفة صريحة لنص الدستور الذى يقضى بعدم فض المجلس قبل إقرار

الميزانية العامة ، ولكن صدقى لم يأبه بهذه الاعتراضات الفقهية ، لأنه كان ينوى ما هو أخطر من ذلك ، وهو حل البرلمان وإلغاء الدستور ذاته .

وقرر أعضاء البرلمان أن يجتمعوا فى اليوم الأخير من المهلة لحجب الثقة عن الحكومة ، ولكن صدقى لم يترك الفرصة لتكرار ما حدث يوم تحطيم السلاسل ؛ فأمر بطرد قوة حرس البرلمان ، وجاء بقوات هائلة من الجيش ، احتلت كل أركان المبنى وجلس الجنود فوق سطح البرلمان ، فى وضع استعداد لإطلاق النار على أى شخص يقترب من المبنى . وأذاع صدقى على الشعب إنذارًا بضرب النار على أى شبح يقترب من المنطقة المحيطة بالبرلمان . . واحتج عدلى يكن باشا رئيس مجلس الشيوخ على هذا الاعتداء الهمجى ، من جانب الحكومة . وفعل الشىء نفسه عبد السلام فهمى جمعة بك ، وكيل مجلس النواب . وقرر أعضاء المجلسين . عقد اجتماعهم فى مبنى النادى السعدى (مقر حزب الوفد) ، حيث أعلنوا عدم ثقتهم بالحكومة ، وسجلوا عدوانها السافر على الحياة البرلمانية ، وفى الوقت نفسه أصدرت بعض مجالس المديريات (الغربية والبحيرة) ، بيانا استنكرت فيه تصرف حكومة صدقى ، فأمر بحلها بحجة (أنها تتدخل فى مسائل خارجة عن اختصاصها) .

* * *

وكان من شأن هذه الأساليب البربرية التى انتهجها صدقى باشا فى العبث بالدستور والنظام البرلمانى . . أن أشعلت رغبة الانتقام فى نفوس الشباب الذين رأوا بأعينهم مليك البلاد ورئيس وزرائه يتآمران على سلطات الشعب الدستورية وارتفعت نبرة العنف ومحاولات الاغتيالات السياسية ، بعد أن توقفت منذ حادث السردار ، وبينما كان صدقى باشا عائدا بالقطار من الإسكندرية يوم ٢٥ أغسطس ضبطوا شابا يتخفى فى زى عمال عربة البولمان ، ويخفى فى طيات ملابسة بلطة حادة لذبح رئيس الوزراء . وتبين أن الشاب ـ وكان سودانيا ـ من خريجى كلية غوردون بالسودان ، ويعمل موظفا بهندسة السكة الحديدية واسمه حسن محمد طه نجل محمد طه بك عضو مجلس النواب عن مركز الدر . . وقد حوكم الشاب بتهمة الشروع فى قتل صدقى ، فحكم عليه بالسجن سبع سنوات ، ولكنه مات بعد سنتين فى السجن .

وفى يوم ٢٢ أكتوبر ١٩٣٠ بلغت خطة الملك منتهاها ، فأصدر أمرا ملكيا بإلغاء دستور ١٩٢٣ ، وإعلان دستور جديد ينقل إليه كل السلطات التى كانت مكفولة للشعب ، ويجعل من الحكومة ألعوبة فى يد الملك ، أو بمعنى أصح ستارا يغطى استبداده بالحكم ، ولم تخف هذه الحقيقة عن الدوائر الأجنبية ، فقالت صحيفة الديلى ميل : معنى هذا أن الحكومة تكون حكومة السراى ! وأن الحكومة هى الملك نفسه ! وستكون نتيجة ذلك نقل السيطرة البرلمانية من الوفديين المتطرفين المضادين لبريطانيا ـ إلى الملك الذى يتسنى له الآن أن يحكم البلاد حكما مطلقا .

* * *

ومن الطريف ، أن الملك « فؤاد » ، لم يقسم على احترام الدستور الجديد ، كما تقضى بذلك التقاليد الدستورية ، حتى لا يقع فى خطيئة الحنث باليمين الأولى التى أقسمها على احترام دستور ١٩٢٣ ، وهو فى الوقت نفسه لا يستطيع التحلل من هذا القسم ، من حيث أن الدستور (عقد) بينه وبين الأمة . ومن ثم لا يحق له أن يفسخ من جانبه هذا التعاقد الرسمى العلنى . .

وفى هذا الجو القاتم المترع بدماء الضحايا . . والمشبع بفنون التزييف والحيل والمغامرات . . ولد دستور ١٩٣٠ ولادة ميتة .

الملك الغلام

مات الملك فؤاد فى ٢٨ أبريل ١٩٣٦ ، بينما كان ابنه ووريث عرشه الغلام (فاروق) يتلقى العلم فى إنجلترا ، وأثارت وفاة الأب فى غيبة الابن ، كوامن الشجن فى نفوس المصريين الطيبين ، اللذين يهتمون كثيراً بهذه الاعتبارات الإنسانية . فلما عاد الغلام (اليتيم) بعد أسبوع من وفاة أبيه ، خرجت الجماهير تستقبله بالبشر والحبور وتتغنى باسمه فى الأهازيج والمواويل . كان فاروق وقتئذ صبيا تجاوز السادسة عشرة بقليل ، يتفجر حيوية وتنبئ ملامحه الوسيمة عن براءة وطهر ، فتوسم الشعب فيه خيراً مأمولا ، وتمنى أن يرى فيه نموذجا مختلفا عن أبيه المستبد الغشوم الذى طالما ضاق بالدستور وما يتضمنه من حقوق للشعب ، وتفنن فى تدبير الانقلابات الدستورية كى لا يتاح للمصريين فرصة الانفراد بحكم أنفسهم .

ولكن الغلام الذى دخل قلوب الناس فى صورة ملاك طاهر ، سرعان ما تحول إلى شيطان رجيم . . وما هى إلا عشية وضحاها حتى أدار عجلة الدسائس الجهنمية التى خلفها له أبوه فى عابدين . فلم تمض بضعة شهور ، حتى أقال وزارة مصطفى النحاس التى كانت فى الحكم منذ منتصف عام ١٩٣٦ ، بمقتضى أغلبية شعبية ساحقة . وتمكنت خلال فترة الوصاية من إبرام المعاهدة التى قصقصت أجنحة الاحتلال البريطانى ، وحددت له مدة لا تزيد على عشرين عاما ، ثم توجت جهادها بإلغاء الامتيازات الأجنبية التى كانت وصمة عار فى جبين كل مصرى وجعلت منه مواطنا من الدرجة الثالثة فى قلب بلده .

لقد عاد الصبى من الخارج ، ليجد فى داخل القصر أخطبوطا متربصا بالدستور وبالوفد وبالحياة البرلمانية ، ولا يرى الخلاص إلا فى هدم معبد الديمقراطية كى ينفرد

القصر بحكم البلاد عن طريق أحزاب الأقلية التى لا تستند إلى التأييد الشعبى ، أو عناصر أوتوقراطية لا تعترف بحقوق الشعب ، وإنما تؤمن بسلطة العرش . . والتفت هذه الخلايا السرطانية حول الملك الغلام ، واستصدرت منه فى اليوم الأخير من ديسمبر ١٩٣٧ ، مرسوما بإقالة حكومة النحاس .

وكان أول انقلاب دستورى فى عهد فاروق . .

وقوبل الانقلاب بصمت مريب من جانب الجماهير . . !!

لم تقم تظاهرة واحدة تحتج على هذه الجريمة التى اقترفها الملك الغلام فى حق الشعب الذى اختار حكومة النحاس عن طريق أغلبية برلمانية ساحقة . . ولم يرتفع صوت يحذر الملك المخدوع من مغبة الطريق الذى سار فيه . . !!

كانت الجماهير المصرية ، فى ذلك الوقت ، واقعة تحت تأثير عملية غسيل مخ تسعى إلى إظهار فاروق فى صورة شعبية محببة . وأخذت الصحف الناطقة بلسان القصر وأحزاب الأقلية تنسج قصصا ملفقة ، حول عبقرية فاروق ، وذكائه الخارق وإنسانيته المفرطة ، وشعبيته الساحقة . وبدأ الناس يسمعون عن الجمل الذى هرب من المذبح ، فلجأ إلى قصر عابدين لائذا بحمى الفاروق ! ثم تطورت عملية الاختلاق والفبركة ، فجعلت من الصبى المجهول عالما متخصصا فى كل فروع العلم والاقتصاد والفن والأدب ، وتتحدث عن علمه الذى أذهل العلماء ، وورعه الذى أدهش الفقهاء ، وثقافته التى تفوقت على ثقافة العقاد وطه حسين ولطفى السيد . . وكان يقود هذه الحملة الدعائية ، الصحفى اللبنانى الأصل ، كريم ثابت ، الذى حذق هذا النوع من تلفيق القصص ونسج الأساطير ، وكان له فضل إدخاله إلى الصحافة المصرية ، مما هيأ له مكانا مرموقا داخل القصر ، وأصبح من أشد المقربين إلى فاروق .

وكان الوفد يرقب هذه الخطة الإعلامية المدبرة بقلق ، وكان يدرك أن الهدف منها رسم صورة مزيفة لفاروق ، وجعله بطلا قوميا وزعيما شعبيا ، ليسرق الزعامة الحقة من صاحبها مصطفى النحاس ، الذى كان يتربع على عرش الزعامة الشعبية بلا منازع . . كانت هناك عملية تزييف علنية ، تمارسها جوقة القصر ، لخداع الشعب حتى يكفر بالزعامة الوطنية ، ويلتف حول منارة الفاروق ، دون أن يدركوا أبعاد

هذه الجريمة التى أساءت إلى النظام الديمقراطى ، وشوهته فى نظر الجماهير وقدمت إليه البديل الزائف الذى سرعان ما كشف عن حقيقته ، فتحول إلى دكتاتور يعصف بالقيم والقوانين والأخلاق والتقاليد والآداب ، ثم انتهى به المصير إلى إغراق نفسه فى مستنقع الانحلال والفجور . . فأضاع نفسه . . وأضاع ملكه . .

ولا يختلف المؤرخون على أن فاروقًا كان فاسدًا . . وجاهلاً . . ومغرورًا . . وأن فساده هو الذى عجل به ، ولكن هل كان فاروق فاسدًا بفطرته ؟ أم أن ظروف نشأته وتربيته الأولى هيأت له مسالك الفساد . . ؟

إن المعلومات التى توفرت عن طفولة فاروق ، تؤكد أنه عانى تعسف أبيه وجبروته وغلظته فى معاملة زوجته ، الملكة نازلى ، على مرأى من ابنهاالطفل ، فشب فاروق على كراهية أبيه لدرجة أنه تلقى نبأ وفاته وهو فى لندن باستخفاف شديد . ولم يكلف نفسه النزول عن الحصان الذى كان يمتطيه حين سماعه النبأ ، ومضى فى مشواره العادى وكان شيئًا لم يقع . وهو تصرف يكشف عن شذوذ فى عواطفه ، وخلل فى تكوينه النفسى ، بل نفهم من شهادة أحمد مرتضى المراغى باشا ـ آخر وزراء الداخلية فى العهد الملكى ـ أن فاروقا كان مختل العقل ، ليس على سبيل المجاز ولكن على وجه التحقيق . وتكتسب هذه الشهادة قيمتها ، إذا عرفنا أن مصدرها إحدى شقيقات فاروق ـ وهى الأميرة فايزة ـ التى أفضت بهذه المعلومات فى إطار حديث طويل مع المراغى ، عن فساد أخيها الذى فاق كل حد ، مما يهدد « بالخراب الشامل للبلد والخراب لنا جميعا » . وأكدت فايزة فى حديثها أن أخاها غير طبيعى وأنها تعلم ذلك جيدًا . . وكذلك أمها نازلى . . وأن تصرفاته الخاصة نحو أمها وعائلته ، تدل على أنه « مختل العقل » . . وكررت فايزة هذه العبارة مرتين .

وإذا صح أن فاروقا كان مختل العقل ـ حقيقة لا مجازًا ـ فإن القصة التى يرويها المراغى فى كتابه (غرائب من عهد فاروق) ، يمكن أن تلقى الضوء على تاريخ هذا المرض العقلى الذى أصاب فاروقا . وهو فى سن التاسعة . عندما أصيب بالحمى الشوكية النخاعية ، وأشرف على الهلاك ، فاستدعى الملك فؤاد طبيبا إيطاليا شهيرًا تولى علاجه حتى شفى . ولكن الطبيب قبل أن يغادر مصر أفضى إلى الملك فؤاد بسر خطير ، هو أن إصابة ولى العهد كانت من الشدة بحيث تركت أثرًا على خلايا

المخ . . !! وعندما سأله الملك منزعجا : هل معنى ذلك أن قواه العقلية قد تصبح غير مكتملة ؟ أجاب الطبيب فى لهجة مخففة ، بأن الأمر ربما لا يصل إلى هذا الحد إذا لم تحصل مضاعفات ، ولذلك فهو ينصح بوضع الأمير تحت عناية مركزة ولفترة طويلة .

وفى لحظة من لحظات الضعف الإنسانى . حكى الملك فؤاد هذه القصة لناظر خاصته زكى الإبراشى باشا ، وكان فؤاد يعبر عن نكبته فى ولى عهده إذا ترك المرض أثرا على قواه العقلية . وعندما حاول الإبراشى أن يخفف عن ولى النعم أحزانه وينصح بإحاطة ولى العهد بحاشية عاقلة ومخلصة ، أجابه الملك ساخرًا :

ـ حاشية عاقلة ومخلصة يازكى . !! إن الحاشية لو كانت عاقلة فلن تكون مخلصة . . ولو كانت مخلصة فهى ليست عاقلة . . وقصارى ما تصل إليه أن تكون منافقة . . !!

جنـايـة أم

دب الفساد فى أخلاق فاروق منذ الفترة المبكرة من حياته ، وجاءت وفاة أبيه وفاروق فى سن المراهقة ـ فهيأت له سبل الانحراف . . فقد غاب الشخص الوحيد القادر على كبح جماحه وتأديبه بالعصا إذا أخطأ . والمعروف عن الملك فؤاد ، أنه كان صارما حازما فى إدارة شئونه العـائلية ، وكان شديد الوطـأة على زوجته الحسناء نازلى، التى تزوجته مكرهة ، وعاشت فى عصمته كالأسيرة فى القفص . . فلما إن غاب القط ، حتى عاثت الفيران فى أنحاء القصر فسادًا ، وانطلقت الأرملة الشابة وابنها المراهق ـ كل فى طريق ـ لينغمسا فى حياة الليل واللهو والمجون .

والسياسيون الذين رصدوا تطورات حياة فاروق . . يضعون مسئولية فساده على رقبة أحمد محمد حسنين باشا ، رئيس الديوان الملكى ، ورجل القصر القوى الذى تلقف فاروقا وهو لم يزل غضا طريا ، وأشرف على تربيته سياسيا وأدبيا ، وظل المهيمن على شئونه حتى اللحظة الأخيرة من حياته ، عندما لقى مصرعه ، فوق كوبرى قصر النيل ، ذات يوم مطير من فبراير ١٩٤٦ ؛ فقد انزلقت سيارة لورى ضخمة ، تابعة للجيش البريطانى ، وصدمت سيارة حسنين من الخلف صدمة شديدة أودت بحياته .

وكان أحمد حسنين ينتمى إلى أسرة عادية تعيش فى بولاق . وكان أبوه عالما أزهريا، ولكنه كان متقد الفكر ، فأوفد ابنه لتلقى تعليمه الجامعى فى أكسـفورد وبعد عودته عمل مفتشا بوزارة الداخلية ، إبان الحرب العالمية الأولى . ثم انتقل إلى السلك الدبلوماسى ، إلى أن ضمه الملك فؤاد إلى حاشيته ، وظل يتدرج فى مناصب القصر فى سرعة أذهلت أقرانه وحساده . . وأصبح حسنين أحد ألمع نجوم المجتمع

المصرى ، بفضل ما كان يتمتع به من ذكاء اجتماعى ، وكياسة وقدرة على كسب الأصدقاء ، وبسبب بعض الأعمال التى قام بها وأكسبته شهرة كبيرة ؛ فقد كان أول مصرى يقود طائرته الخاصة بمفرده من أوربا إلى مصر ، فسقطت به مرتين فى فرنسا وإيطاليا ، ولكنه نجا من الموت فى المرتين . . كما كان أحد أبطال الشيش (المبارزة بالسيف) ، وحقق انتصارات على أبطال هذه اللعبة فى أوربا . . ثم ذاع صيته عالميا ، بعد المغامرة الجريئة التى جاب خلالها الصحراء الغربية ، وتمكن من اكتشاف بعض الواحات التى كانت مجهولة عند علماء الجغرافيا . . وعندما بعث الملك فؤاد بابنه وولى عهده ، الأمير فاروق ، ليتعلم فى إنجلترا ، انتدب له رائدين يتوليان الإشراف عليه هنـاك : أما أولهما ، فكان عسـكريا يتسم بالصرامة والشدة وهو اللواء عزيز المصرى باشا ؛ وكان الثانى أمين الملك ، أحمد حسنين ، الذى استطاع بلباقته وكياسته أن يكسب ثقة فاروق ، ويصبح أشد الناس تأثيرا فى أخلاقه وسلوكه . ومن هذه الناحية تشير أصابع الاتهام إلى أحمد حسنين ، على أنه المسئول الأول عن أخلاق فاروق التى تسرب إليها العطب مبكرا ، فيقول أحمد مرتضى المراغى : إن « حسنين » كان يعمل على إرضاء نزواته أكثر من حرصه على تزويده بالمعرفة . بل يمضى إلى أبعد من ذلك ، فيقول : إن « حسنين » كان يترقب نوم عزيز المصرى مبكرا ، فيتسلل مع فاروق من نافذة الفيلا ، ويفران إلى المراقص ودور اللهو ، ويعودان مع الفجر ، قبل أن يصحو عزيز المصرى .

ولكن الصورة التى يرسمها الصحفى الكبير ، محمد التابعى ، عن شخصية أحمد حسنين وعلاقته بفاروق ، تناقض الصورة المشينة التى رسمها المراغى له . . يقول : التابعى : إن الخطة التى وضعها أحمد حسنين لنفسه ، هى أن يكون قائد الملك . . لا قـواده . . وأن يكون الرجل القوى الذى يوجه الملك ، ويرشده ويسيطر عليه ـ عن طريق أمه الملكة نازلى ـ لا الرجل الذليل الرخيص ، الذى يشترك فى « توريد البضاعة أو المتعة الصحية » للملك الشاب . . ولإلقاء مزيد من الضوء ، على العبارة الأخيرة يروى التابعى ـ على لسان أحمد حسنين ـ القصة التالية :

ـ عقب وفاة الملك فؤاد ، وعودتنا من لندن ، اتصلت بى سيدات كثيرات من هوانم المجتمع ، وتحدثن إلى فى لباقة ودبلوماسية رفيعة عن الملك . . الشاب الممتلئة

عروقه بدم الشباب الحار . . وعن صحته وما تتطلبه هذه الصحة الغالية . وتحدثن كذلك عن السن الحرجة ـ سن الخامسة عشرة والسادسة عشرة ـ وعن المتعة الصحية التى لابد منها لشاب موفور الصحة مثل « مولانا الملك » ، وعرضن بكل لباقة ورقة وكياسة ـ وبكل أمانة وحرص وحذر ـ عرضن خدماتهن على حلالة الملك ، وأبدين استعدادهن لأن يقدمن « البضاعة الصحية » لجلالته . . ويستطرد حسنين فى روايته ، بأنه كان يقول لهؤلاء الهوانم : إن « مولانا الملك » لن يرضى ولن يوافق ، إذا عرف أن له دخلا فى الموضوع ، أو أنه مطلع على أسراره « الصحية » ، وأن الأفضل والحالة هذه ، أن يحاولن الاتصال بجلالته من طريق آخر غير طريق معلمه ومرشده .

ومعنى ذلك ، أن معلم الملك والمشرف على تربيته ، لم يكن يمانع فى انغماس الملك الشاب فى الرذيلة ، بشرط أن يتم كل شىء من وراء ظهره ، منعا للحرج ولكى يظل محتفظًا بقشرة الاحترام ، التى بقيت فى نفس التلميذ نحو أستاذه . . بل يعترف حسنين بأنه كان يرى ويسمع ويراقب ، ثم يتظاهر أمام فاروق بأنه لا يرى ولا يسمع ولا يعرف شيئًا عن مغامرات صاحب الجلالة . . !!

وفى الوقت الذى كان فيه جلالته منساقا فى مغامراته « الصحية » ، كانت أمه الأرملة الحسناء ، تحارب فى جبهة أخرى ، غايتها تعويض سنوات الكبت التى عاشتها فى كنف زوجها الغيور . . فلم تمض أسابيع قليلة على وفاته ، حتى كثر الهمس بين موظفى القصر ، وفى الأوساط المتصلة به ، أن « السجينة » قد حطمت قيودها ، وانطلقت ـ وهى لا تزال فى ثياب الحداد ـ تمرح ، وتحاول أن تعوض ما فاتها، وتنهل من عيون الحياة . . وجدت نازلى ، فى شخصية أحمد حسنين ، الفارس المنشود الذى يحملها على صهوة جواده ، وينطلق بها إلى عالمى المتعة والخيال ، قبل أن يطويها كهف الشيخوخة البارد المظلم . ولكن مأساة نازلى ازدادت تعقيدًا ، حين اكتشفت أن فارس أحلامها راغب عنها . . زاهد فيها . . ولا يريد أن يطاوعها فى نزواتها . . ونسيت نازلى ، فى غمرة عواطفها المتأججة ، أنها وقعت فى حبائل سياسى داهية ، يضع طموحاته وأطماعه السياسية فوق عواطفه . . كان حسنين ـ الذى ضبطه صديقه حفنى محمود ، وهما تلميذان بالثانوى ، يقرأ كتاب « الأمير »

لميكيافيلى ـ يريد أن يحكم مصر . وكانت خطته كما شرحها صديقه محمد التابعى تتلخص فى أن الذى يسيطر على نازلى ، يستطيع أن يسيطر على الملك فاروق ، ومن ثم ينفسح أمامه الطريق إلى رئاسة الوزارة . . ولم يكن حسنين من البلاهة ، بحيث ينساق وراء رغبات الأرملة المتصابية ، فيحرق نفسه بسرعة ، ويحطم نفوذه المستقر فى نفس ابنها . . وإنما كان من الدهاء ، الذى بلغ حد القسوة ، بحيث دفع ملكة مصر وأم ملك مصر ، إلى أن تركع عند قدميه مستعطفة متوسلة ، وهو يصم أذنيه عن صرخاتها التى دوت فى أنحاء القصر ، حتى بلغت مسامع ابنها الذى كان ـ حتى ذلك الوقت ـ يحبها ويحترمها ويخشاها ، ويضعها فى مرتبة التقديس والإجلال . . !! لقد تدلهت ملكة مصر ، وتهتكت فى حب حسنين ، ولم تخجل من أن تعلن أمام موظفى القصر ، أنها عاشقة ملهوفة على أحمد حسنين . . !

بل ، ولم تخجل من أن تصارحه هو ـ ابنها الملك ـ بأنها تحب موظف القصر أحمد حسنين . . وأنها قدمت نفسها وجسمها . . ولكنه يرفض . . ثم تصرخ وتصيح أنها من لحم ودم . . وتطلب من ابنها أن يزوجها من حسنين . !!

ويختتم التابعى هذا المشهد الدرامى بقوله : كانت الصدمة النفسية قاسية عنيفة على فاروق ، الذى كان يومئذ فى الثامنة عشرة من عمره . . وتهاوت المثل العليا التى كان يراها فى أمه ـ صاحبة الجلالة ـ تهاوت وتحطمت تحت قدميه . . ودخلت المرارة فى نفس الفتى . . ومع المرارة السخرية ، والاستهتار بالمثل العليا ـ وأين هى ؟ ـ وبالمبادئ والقيم والأخلاق . . بكل ما فى هذه الدنيا من نبل وعلاء . .

وانطلق فاروق يسخر ويهزأ بكل شىء . . ويدوس بقدمه كل مقدسات هذا البلد . . ويتحول من ملك محبوب مأمول . . إلى طاغية وفاجر ومستهتر .

الحفـــلة الدينيــــة

حدث أول صدام ، بين حكومة الوفد والملك فاروق ، قبل أن يجلس فاروق على العرش ، فبينما كانت العائلة الملكية تقضى صيف ١٩٣٧ فى أوربا ، خرجت إحدى الصحف الموالية للقصر - وهى بصدد الحديث عن حفلات التتويج التى ستقام بمناسبة تولى الملك سلطاته الدستورية - بفكرة غريبة عن حفلة دينية ، ستقام لفاروق فى القلعة ، يقلده فيها شيخ الأزهر سيف جده محمد على ، فى حضور أمراء الأسرة العلوية ، وهم يرتدون الملابس المزركشة التى كان يرتديها أسلافهم فى القرن التاسع عشر ، ثم يقسم الجميع يمين الولاء للملك ، وتقام فى اليوم التالى صلاة جامعة يؤم الملك فيها المصلين ، بدعوى أنه الإمام الذى ينوب عن الأئمة وتصدر باسمه الأحكام الشرعية .

وتصدى الوفد لهذه البدعة ، واعترض عليها بشدة ، لأنه وجد فيها محاولة مكشوفة لإضفاء القداسة على الملك ، وإيجاد سلطة دينية خاصة ، يستمد الملك منها صلاحياته ، إلى جانب السلطة المدنية التى ينظمها الدستور ، وبذلك ينفتح الطريق أمام الملك للخروج على قيود الدستور . وتمسك الوفد بما نص عليه الدستور من إجراءات محددة فى مسألة التتويج ، وهى أن يقسم الملك اليمين الدستورية أمام اجتماع مشترك لأعضاء مجلسى الشيوخ والنواب . . ولا شىء غير ذلك .

وتبين أن صاحب فكرة الحفلة الدينية ، هو ولى العهد ورئيس مجلس الوصاية الأمير محمد على توفيق ، الذى لم يكن فى يوم من الأيام على علاقة طيبة مع عمه الراحل الملك فؤاد ، وكان من الطبيعى أن يرث فاروق عن أبيه بغضه لهذا الأمير الذى كانت أبرز صفاته الثرثرة والسطحية والتفاهة والبخل والولاء المطلق للاحتلال

الإنجليزى . . وبالرغم من الود المفقود ، فقد راقت الفكرة لفاروق فهلل لها ، ورأى فى هذه الاحتفالات مناسبة يطل منها على الشعب المصرى فى صورة ملوك أوربا فى العصور الوسطى ، وهم يتلقون التيجان من بابوات الفاتيكان . . ومن المؤكد أن الاعتراضات الفقهية التى أعلنها الوفد لم تدر بخلده ، فلم تكن سنه الصغيرة ، ولا ثقافته الضحلة تسمحان له بفهم هذه الأمور .

وكان النحاس باشا ، قد قام آنئذ بزيارة سريعة إلى سويسرا ، على رأس وفد حكومى ، لتوقيع معاهدة إلغاء الامتيازات الأجنبية ، فذهب الوفد لمقابلة فاروق فى الفندق الذى يقيم فيه ، ولكن المقابلة لم تستغرق أكثر من بضع دقائق ، خرج النحاس بعدها متجهما . وكان الصحفى محمد التابعى ، الذى كان يرافق العائلة الملكية فى رحلتها المذكورة ، ينتظر نهاية المقابلة ، فلما خرج النحاس باشا ، صحبه التابعى ، ونزلا إلى بهو الفندق ، وقال له النحاس باشا :

ـ اللعب بدأ من دلوقت . .

فقال التابعى : خير يارفعة الباشا . .

قال : لا . . مفيش خير أبدا . . أبدا . . الملك كلمنى عن حفلات التولية التى ستقام بعد عودته إلى مصر ، وعايز يعمل حفلة فى القلعة . . وشيخ الأزهر يقلده فيها سيف جده محمد على . . والأمراء يكونون حاضرين ولابسين الهدوم التى كان جدودهم يلبسونها أيام محمد على . . وفى الحفلة دى مش عارف مين ومين رايحين يقسموا له يمين الولاء والإخلاص . . أنت عارف الدستور بيقول إيه !

فلما أبدى التابعى جهله بأحكام الدستور فى هذا الموضوع ، قال له النحاس باشا :

ـ أنا أقول لك . . الدستور يقول إن الملك قبل أن يتولى سلطاته ويباشرها يقسم اليمين الدستورية أمام الهيئة المشتركة من أعضاء مجلسى الشيوخ والنواب . . ولا فيش حاجة عن سيف جده محمد على . . ولا عن الأمراء وهدوم الأمراء . . ولا عن شيخ الأزهر . . وأنا مش فاهم شيخ الأزهر ماله ومال مباشرة الملك لسلطاته الدستورية . . !!

وهنا ، تدخل مكرم عبيد باشا ، الذى كان حاضرا اللقاء ، وطلب من التابعى أن يتدخل بما لديه من تأثير لدى رجال الحاشية ، لكى يقنع الملك بالتخلى عن الفكرة ، وكرر النحاس باشا المطلب من التابعى ، وقال له وهو يتجه نحو السيارة :

ـ أيوه خلص لنا الحكاية دى . . وزى ما قلت . . مفيش غير أداء اليمين الدستورية تحت قبة البرلمان . . ولا قلعة ولا سيف محمد على ولا أمراء . . ولا حاجة من دى أبدا . . آه . . اللى فى الدستور وبس . .

ويروى التابعى ، كيف حاول استغلال صداقته بأحمد حسنين باشا ، فى إقناع فاروق بالتخلى عن الفكرة ، ولكن أحمد حسنين تنصل بحجة أن الملك متحمس جدا للفكرة ، ويصعب إقناعه بعكسها ، فلجأ التابعى إلى الدكتور حسنى باشا سكرتير الملك ، ونجح الرجل فى مسعاه . وأبدى فاروق استعداده للتخلى عن فكرة الحفلة الدينية ، بشرط أن يقدم له الشعب تاجا تشترك كل فئات الأمة فى الاكتتاب فى ثمنه ويقوم رئيس مجلس الشيوخ بوضع هذا التاج على رأس الملك باسم الأمة . وتصور التابعى أنه نجح فى مهمته ، وسارع إلى إبلاغ الخبر تليفونيا إلى مكرم عبيد باشا ولكنه فوجئ برفض النحاس باشا لفكرة التاج أيضًا . . وإصراره على تنفيذ أحكام الدستور بلا زيادة أو نقصان . . وإزاء إصرار رئيس حكومة الأغلبية على موقفه أعلن فاروق تنازله عن فكرة التاج . . ومع ذلك ، ظل الأمير محمد على مصرا على حفلته المزعومة ، بالرغم من تخلى فاروق عنها ، وبالرغم من المفاجأة التى ظهرت وهى انعدام وجود سيف من مخلفات محمد على . وظلت الصحف الموالية للقصر تندد بتشدد الوفد وكسره خاطر الملك الشاب الذى يريد أن يفرح فى أعياد جلوسه . . وإزاء إصرار ولى العهد على إقامة الحفلة الدينية ، ذهب إليه النحاس باشا ، وقال له إنه لم يبق موجب لاستمرار الحديث عن هذه الحفلة ، لأن الملك لم يطلبها ولا يتمسك بها ، وأن جلالته أبلغ الوزارة برنامج الاحتفال ، وليس فيه شىء عن إقامة حفلة دينية . ولكن الأمير أصر على مشروعه ، وأعلن أنه حتى لو كان الملك قد تنازل عن إقامة الحفلة ، فإن هذه المسألة تهم الأسرة المالكة كلها ، وإن سموه بصفته الشخصية ، وبصفته نائبا عن أفراد الأسرة ، يرى أن يسن هذا التقليد الجديد ، وأن تقام حفلة دينية ، وحفلة مبايعة يتقلد فيها فاروق سيف جده الأكبر !! وأدى إصرار

الأمير وعناده إلى تفاقم العلاقة بين الوزارة الوفدية والقصر ، ووجدتها العناصر الفاشية فرصة لإثارة القلاقل ضد الحكومة ،وأخذ محمد على يغذى الصحف الموالية، لبث الألغام بين الوفد والقصر ، وأضاف ولى العهد غريب الأطوار إلى أفكاره فصلا جديدًا ، مفاده أن يؤدى فاروق صلاة الجمعة التالية لتوليته فى الجامع الأزهر وأن يتلو شيخ الأزهر ـ الشيخ المراغى ـ دعاء خاصا لفاروق . وأبلغ فاروق بالفكرة الجديدة فوافق عليها ، ولكن النحاس رأى فى ذلك عودة إلى فكرة الحفلة الدينية عن طريق ملفوف ، فأعلن رفضه لها ، ورفضه لكل محاولة تسعى إلى إضفاء أى صفة دينية على الملك . وكانت حجة الوفد فى ذلك ، كما شرحها النحاس باشا تحت قبة البرلمان : « إن الإسلام لا يعرف سلطة روحية ، وليس بعد الرسل وساطة بين الله وعباده ، فلا معنى إذن للاحتجاج فى هذا الشأن بما نص عليه الدستور من أن دين الدولة الرسمى هو الإسلام . أو بمكانة مصر لدى الدول الإسلامية . بل إن هذه المكانة نفسها تستلزم أن ننزه الدين عن إقحامه فيما ليس من مسائل الدين وليس أحرص منى ولا من الحكومة التى أتشرف برئاستها على احترام الإسلام وتنزيه الإسلام، كما أنه ليس أحرص منا على التزام أحكام الدستور . ولكن الاحتفال بمباشرة جلالة الملك لسلطته الدستورية شىء آخر ، فهو مجال وطنى يجب أن يتبارى فيه سائر المصريين مسلمين وغير مسلمين . . » .

وإزاء هذا التشدد ، تظاهر الملك بالإذعان بأحكام الدستور ، وتمت إجراءات توليته وفقا لأحكام الدستور ، وكما أرادت الحكومة الوفدية . . ولم تمض بضعة شهور حتى ضرب فاروق ضربته الانتقامية ، فأقال الحكومة التى كانت تتمتع بثقة الشعب، ومضى فى طريق العبث بالدستور وبإرادة الشعب . . حتى فقد عرشه . .

يحيا الملك مع النحاس

فى يوم الجمعة ١٥ سبتمبر ١٩٤٤ ، كان الملك فاروق فى طريقه إلى حى مصر القديمة ، لأداء فريضة الجمعة بمسجد عمرو بن العاص ، عندما لاحظ بعض اللافتات المرفوعة فى الشوارع مكتوبا عليها « يحيا الملك مع النحاس » ، فاستنكف أن يقترن اسم النحاس باسمه ، فاستدعى مدير الأمن العام ، وأمره بنزع اللافتات ونفذ الرجل الأمر على الفور ، دون انتظار لتعليمات الحكومة التى يتبعها بنص الدستور . . وفى مساء اليوم نفسه أصدر فؤاد سراج الدين ، وزير الداخلية ، أمرا بإيقاف المدير عن العمل ، وقرأ الملك الخبر منشورًا فى صحف اليوم التالى ، فصمم على بقاء الرجل فى منصبه .

وبدا أن التحرش الملكى ، يخفى وراءه نية مبيتة لإقالة الحكومة الوفدية ، وأن أزمة مدير الأمن العام هى مجرد ذريعة لتفجير الخصومة التى استحكمت بين الوزارة والقصر ، وأن فاروقا أخذ يستجمع خيوط اللعبة فى يده ليحكم البلاد حكما مطلقا عن طريق أحزاب الأقلية التى تفتقر إلى تأييد الشعب . وكان فاروق قد تلقى الضوء الأخضر من الإنجليز بموافقتهم على إقالة النحاس ، وإرجاء الإقالة إلى ما بعد توقيع ميثاق الجامعة العربية الذى كان النحاس منشغلا بالإعداد له منذ ربيع ١٩٤٣ .

والسؤال الذى يرد على الخاطر هو : لماذا سمح الإنجليز لفاروق بإقالة الوزارة التى أرغموه على تشكيلها يوم ٤ فبراير ١٩٤٢ ؟! والجواب ، يتطلب رصد العلاقات بين حكومة الوفد والإنجليز ، خلال الفترة التى تولت فيها الحكم ، وهو ما فعله الدكتور عبد العظيم رمضان فى الجزء الثالث من كتابه (تطور الحركة الوطنية)

واستخلص من ذلك ، أن العلاقات بين حكومة الوفد والإنجليز لم تكن سمنا على عسل ، كما قد يبدو لأول وهلة . وإذا كانت ظروف الحرب العالمية المعقدة ، قد جمعت بين مصلحة الإنجليز ومصلحة الوفد فى التخلص من الخطر النازى . . إلا أن القاعدة هى أن الحكم الوطنى والاستعمار قطبان متنافران ، وضدان لا يجتمعان . وفى الفترة التى تولى فيها الوفد الحكم ، ظهرت أمور كثيرة برز فيها التباين الشديد بين الفريقين ؛ فقد استهل النحاس حكمه بالإفراج عن عديد من الشخصيات المعادية للإنجليز ، والموالية للمحور تحت ضمانه الشخصى ، ومن الطبيعى ألا تلقى هذه الإفراجات ترحيبا من الإنجليز ، ولما تهددت جيوش روميل الدلتا وقناة السويس وأعد الإنجليز خطتهم لتدمير مرافق البلاد ، ثار النحاس ، وأعرب عن سخطه وغضبه على النيات البريطانية .

ولما ابتعد الخطر النازى عن أرض مصر ، دخلت العلاقات بين حكومة الوفد والإنجليز مرحلة جديدة ، ولم يترك النحاس مناسبة إلا أعلن فيها عن عزمه على تعديل معاهدة ١٩٣٦ ، واعتبر هذا التعديل ضرورة لا مفر منها ، وقال فى خطاب عيد الجهاد سنة ١٩٤٣ « إنى الآن أكاد ألمح بإذن الله فجر اليوم الذى تأخذ فيه مصر المستقلة استقلالا تاما لا تشوبه شائبة ، مكانا محمودا فى طليعة الشقيقات العربيات وسائر الدول الديمقراطية المحبة للحرية » وفى هذا الخطاب تعرض للسودان فقال : « من منكم يجهل موقف الوفد من مسألة السودان ، وتمسكه بالسودان ، وجهاده لأجل السودان ؟ » . . واستطرد يقول « إنه عندما يقول حقوق مصر ومصالحها ، لا يعنى أنه يعتبر علاقة مصر بالسودان علاقة المسود بالسيد أو التابع بالمتبوع ، فإننا نحن والسودان أمة واحدة ، لأبنائه ما لنا . . وعليهم ما علينا . . » .

وبات واضحا ، أن الحكومة المصرية تنوى مطالبة بريطانيا بجلاء قواتها عن مصر ، وعبر عن هذا الاتجاه مراسل (التايمز) فى مصر فقال : « إن الدوائر المصرية ، يسودها شعور زائف بأن الحرب بصفة عامة أوشكت على النهاية ، وأنه ما دام الأمر كذلك ، فإن الوقت قد حان لجلاء قوات الحلفاء عن البلاد » . وهكذا بدا فى الأفق شبح مطالبة الحكومة الوفدية لبريطانيا بدفع الحساب ، وكان معنى ذلك

بالنسبة للسياسة البريطانية ، أن هذه الحكومة لم تستنفد أغراضها فحسب ، بل وأصبح وجودها فى الحكم يمثل خطرا على المصالح البريطانية ، ولكن الدور كان ما يزال به مشهد واحد لم ينته بعد ، وهو توقيع بروتوكول الإسكندرية ، أول وثيقة فى ميلاد جامعة الدول العربية .

وفى اليوم التالى لتوقيع الميثاق، أصدر الملك مرسوما بإقالة الحكومة الوفدية، وبدأ عهد انقلاب جديد ، فانتهت مرحلة هامة من تاريخ مصر، وبدأت مرحلة جديدة إذ كانت الفترة التى تولى الوفد فيها الحكم من ٤ فبراير ١٩٤٢ إلى ٨ أكتوبر ١٩٤٤ ـ فى رأى عبد العظيم رمضان ـ مفترق الطرق فى حياة مصر ، فقد شهدت هذه الفترة سنوات الحسم فى تاريخ الحرب العالمية الثانية ، وكانت معركة (العلمين) إحدى معركتين حددتا مصير الحرب ـ والأخرى هى ستالينجراد ـ وقد تأرجحت فيها مصر بين نصر محورى نازى يعرض حياتها واستقلالها ونظامها للخطر، وهزيمة بريطانية تخرب مدنها وقراها، كما شهدت هذه الفترة تجمع الظروف والعوامل التى ساعدت على اتجاه مصر بصورة حاسمة نحو الوحدة العربية ، وقد حسم هذا التوجه مصير مصر ـ ليس فقط بالنسبة للمرحلة التاريخية التالية، بل بالنسبة لجميع المراحل التالية .

أما على المستوى المحلى ، فقد أنجزت هذه الوزارة العديد من الأعمال على كافة المستويات ، فقررت مجانية التعليم الإبتدائى ، تمهيدًا لمجانية التعليم الثانوى عام ١٩٥١ ، وأصدرت قانون عقد العمل الفردى لحماية الأجور ومعالجة حالات المرض والعجز والشيخوخة والوفاة ، وقانون التأمين الإجبارى ضد إصابات العمل ، وبه أمكن الاحتفاظ للعامل بحق التعويض، وأسبغت الشرعية على نضال العمال بإصدار قانون نقابات العمال ، وأنشأت لجان التوفيق بين العمال وأصحاب الأعمال وفيما يتصل بالفلاحين خففت الضريبة عن صغار الملاك الزراعيين، وأعفت من لا تتجاوز الضريبة المربوطة على جميع أطيانه خمسين قرشا من هذه الضريبة ، وأقامت مشروع المجموعات الصحية وتشمل كل مجموعة عيادة طبية مجانية، ودارا للخدمة الصحية ودارا لرعاية الأمومة والطفولة ، وأنشأت ديوان المحاسبة وجعلته هيئة مستقلة تماما عن السلطة التنفيذية ، محاطا بسياج من الضمانات ، كما أصدرت قانون

استقلال القضاء الذى كفل للقاضى مبدأ عدم العزل ، كما فرضت استخدام اللغة العربية فى مكاتبات الشركات حتى تتيح للمصريين شغل المناصب بدلا من الأجانب .

تلك بعض إنجازات وزارة ٤ فبراير . .

خاتم النحاس

فى أواخر عهد الوزارة الوفدية (١٩٥٠ ـ ١٩٥٢) ، شنت الصحف المعادية للوفد حملة عنيفة على النحاس باشا ، وشككت فى ذمته لأنه يقتنى خاتما من الزمرد مع أنه رجل فقير . . ! وأخذت الصحف تؤلب الرأى العام الذى كان شديد الثقة بنزاهة النحاس وطهارة يده ، وتساءلت الصحف من أين لزعيم الوفد ورئيس الوزراء ثمن هذا الخاتم الثمين . . ؟! وجعلت المجلات الساخرة من هذا الخاتم (لازمة) ثابتة لا تخلو منها أصبع النحاس باشا فى الرسوم الكاريكاتورية . . ولكن النحاس لاذ بالصمت ، ولم يشأ الإفصاح عن مصدر الخاتم ، لأنه كان يعرف الأصابع الخفية التى تحرك الحملة وتثير الغبار حول أعز صفة يتحلى بها الرجل . وأدرك النحاس أن الهدف الأكبر هو تلويث سمعة الوزارة الوفدية وتسميم الأجواء الشعبية من حولها ، تمهيدًا للإطاحة بها . . وهو ما حدث بالفعل .

وبقيت قصة خاتم الزمرد طى الكتمان ، حتى أماط اللثام عنها الأستاذ صلاح الشاهد فى كتابه (بين عهدين) ، وهو الرجل الذى ظل بحكم موقعه فى مجلس الوزراء لصيق الصلة بالنحاس باشا ، وكان بحكم صلته الشخصية بالنحاس منذ عام ١٩٣٥ خير شاهدعلى سلوك الرجل ، وبقى على الوفاء له حتى انتقل الزعيم إلى الرفيق الأعلى .

يروى صلاح الشاهد (وله من اسمه نصيب) القصة على النحو التالى :

يوم ١٥ يونيو ١٩٥٠ ، وفى الساعة الخامسة مساء ، وصلت إلى جناح المرحوم مصطفى النحاس باشا بفندق سان ستيفانو سلة فواكه من مزارع الخاصة الملكية مع مندوب ملكى قال لى : هذه السلة هدية من جلالة الملك لرفعة النحاس باشا

بمناسبة عيد ميلاده . فصعدت بالسلة إلى غرفة النحاس باشا الذى فتح غطاءها فوجد كمية من المشمس فوقها علبة مجوهرات ، وفتحها رفعته فوجد بداخلها خاتما من الزمرد فسألنى رفعته :

ـ الخاتم ده حريمى . . ولا رجالى . . ؟

فقلت : إنه رجالى ، وإن الملك أرسله هدية بمناسبة عيد ميلاد رفعتك اليوم . فلبسه ـ رحمة الله عليه ـ فورًا ، ونادى على المرحومة قرينته وقال لها : شوفى هدية الملك فى عيد ميلادى . . عرف إزاى مقاس صباعى . . ؟! لازم القلم السياسى بتاعه عارف كل حاجة .

وفى ختام الحكاية ، يقول صلاح الشاهد : هل كان الملك بعد أن ساءت العلاقات بينه وبين النحاس باشا ، وبلغت الأزمات مع الحكومة الإنجليزية غايتها . . وراء هذه الحملة الصحفية . وقد علمت أن الخاتم هدية ملكية . . ؟ ثم يصف الملك فاروق بأنه كان واسع الخيال فى مناوراته .

وكان خصوم النحاس لا يجرءون على الطعن فى نزاهته ، فقد كانت نزاهته أشبه بالمنطقة المحرمة التى يصعب اختراقها ، وكان النحاس صلبا فى تجرده عن الترف والنعيم ، شديد التمسك بالقيم الخلقية والدينية ، فعاش بسيطا فقيرا ، لا يملك قصرا ولا ضيعة ولا يقتنى جوهرا ولا سندات أو أسهما فى البنوك والشركات . وكان مصدر رزقه الوحيد ـ فى مبدأ عهده بالوزارة ـ معاشا لا يتجاوز ١٢٥ جنيها ، وعاش بقية حياته من معاشه كرئيس سابق للوزراء وعندما صدر قرار مجلس قيادة الثورة بحل الأحزاب عام ١٩٥٣ ، وأيلولة أموالها للحكومة ، كانت جميع الأموال المملوكة لحزب الوفد ، تسعين ألف جنيه مودعة فى بنك مصر ، باسم مصطفى النحاس باشا . فقام الرجل ـ احتراما للقانون ـ بسحب المبلغ ووضعه فى حقيبة خاصة وقام بتسليمه إلى حكومة الثورة . وعندما أشار عليه أحد المقربين بالاحتفاظ ، ولو بجزء ضئيل من هذا المبلغ ليواجه به غدر الزمن ، صرخ النحاس فى وجهه قائلاً . إنه ليس مالى . . وأنا لا أزال الآن كما كنت قاضيا . . وأسكن فى شبرا . وغذائى طبق خضار ، والحلوى طبق بلح . . !!

وعندما كان خصوم النحاس فى عام ١٩٤٣ ، يتآمرون على تحطيمه ، ويبحثون عن مدخل لتحقيق غرضهم ، كان كل همهم تشويه صورته النبيلة فى عيون الجماهير. ويعترف الدكتور هيكل باشا ، فى الجزء الثانى من مذكراته ، بهذه المحاولات التى كان هدفها « النيل من الوزارة الوفدية ومن نزاهة رئيسها بالذات ، فقد كانت شهرة النحاس باشا قائمة فى نفس الجمهور إلى يومئذ على أنه رجل نزيه طاهر اليد ، وأنه ظل لذلك فقيرا لم يفد من الحكم شيئًا . . » .

ولم يتأثر النحاس بهذه الحملات الشائنة ، وبقى علىَ صلابته فى مقاومة عوامل الإغراء ، والارتفاع فوق الريب والشبهات ، فقد أصبح التجرد والتعفف من مكونات شخصيته ، وليس أدل على ذلك من تلك القصة التى عاصر أحداثها صلاح الشاهد ووقعت فى عهد وزارة الوفد الأخيرة :

فى أحد أيام نوفمبر ١٩٥١ ، حضر إلى رئاسة مجلس الوزراء السيد (م . ح) والسيدة قرينته ، وطلب الإذن بمقابلة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا دون موعد سابق . واستأذنت رفعة الرئيس الجليل ، الذى علم أن زوجة السيد المذكور هى مدام (ح) ، فأغرورقت عيناه بالدموع وأخبرنى فى صوت متهدج :

ـ إن لوالد هذه السيدة دينا فى عنقى لا أنساه . .

فقد طلب والدها أن يرافق النحاس باشا ، عند نفيه وسعد زغلول وصحبه إلى سيشل سنة ١٩٢١ ، وكان الوالد مثل الإخلاص النادر ، إذ ارتضى النفى الاختيارى ، وكان يتولى رعاية النحاس باشا فى أثناء مرضه هناك . وكان النحاس نموذجا للوفاء الخالص ، حين تقدم الزوج ، على استحياء ، بطلب للرئيس الجليل، يطلب فيه الموافقة على تصدير مائة ألف طن من الحديد الخردة الموجود فى الصحراء الغربية ، وهو من مخلفات جيوش الحلفاء ، إلى الولايات المتحدة الأمريكية، مقابل عشرة جنيهات عن كل طن يدفعها للحكومة المصرية . ووجد النحاس فى العرض مكسبا للخزانة المصرية ، يوازى مليون جنيه فوافق على الطلب وكتب بذلك خطابا إلى أحمد باشا حمزة وزير التموين لاستخراج التصريح المطلوب .

وطلب النحاس باشا من صلاح الشاهد أن يرافق السيدة وزوجها إلى وزارة التموين لإنجاز الطلب ، وفوجئ الشاهد بالرجل يقول له ، وهو يرمق سيارته

الصغيرة المتواضعة : غدا يكون لديك سيارة كاديلاك ومعها ٢٠ ألف جنيه . وأثارت هذه العبارة شكوك صلاح الشاهد حول الصفقة ، ثم تأكدت هذه الظنون عندما سأله أحد الصحفيين عن أخبار الصفقة . فلما حاول الشاهد نفى الخبر ، فاجأه الصحفى بالقول إن النحاس باشا وافق على الصفقة بعد أن قبض نصف مليون جنيه رشوة . . !!

وصعق صلاح الشاهد . فقد كان حاضرًا كل وقائع الفضيه من بدايتها ، وأدرك أنها خدعة يراد بها الإيقاع بزعيم من أنزه زعماء مصر فى تاريخها الحديث والمعاصر . ولم يتردد الرجل . وذهب إلى النحاس فى بيته ، وكان يتوضأ للصلاة . . فحكى له ما سمع . فأمره بالذهاب فورًا إلى أحمد حمزة باشا لاسترداد الطلب ، فلما جاء به أحرقه . . وكأن شيئا لم يكن . .

* * *

إن القصص والوقائع المحفوظة فى سجلات التاريخ عن نزاهة مصطفى النحاس، وشجاعته ووطنيته ، ستبقى نبراسا للأجيال القادمة وهى تبحث عن السطور المضيئة فى تاريخنا المجيد . . وما أجمل تلك العبارة التى اختتم بها رفعت السعيد كتابه الرصين عن : السياسى . . والمناضل . . والزعيم . .

« وتمضى الأيام . . ويتصور البعض أن النحاس قد طواه النسيان ، وأن هذه الصفحة الناصعة من تاريخ مصر قد نسيت . . وفجأة يعود النحاس ليثبت بموته أنه لم يزل حيا فى قلوب الكثير من المصريين . وعندما مات مصطفى النحاس فى ٢٣ أغسطس ١٩٦٥ تحولت جنازته إلى تظاهرة صاخبة ضمت قرابة مائة ألف متظاهر .

وأثبت النحاس أنه لم يزل حيا . .

وأنه لن يموت

وأثبت شعب مصر أنه ـ برغم كل شىء ـ يمتلك قدرا هائلا من الوفاء والعرفان بالجميل . . ».

على رصيف بنى سويف

فى أرشيف الصحف القومية ، صورة شهيرة للزعيم مصطفى النحاس وهو ينام فوق « دكة » خشبية على رصيف محطة بنى سويف . ولهذه الصورة قصة أرويها للجيل الجديد . . كى يعرف حجم التضحيات التى بذلها زعماء الوطنية المصرية من أجل حرية الشعب . . وصيانة الحقوق العامة التى حصل عليها بمقتضى دستور ١٩٢٣ . . ثم راق لبعض الطغاة أن يعصفوا بهذه الحقوق ظنا منهم أن الشعب غير قادر على استيعابها .

ففى عام ١٩٣١ ، كان إسماعيل صدقى باشا لا يزال يحكم البلاد بالحديد والنار بعد أن ألغى دستور الشعب . . ورأى الوفد أن السكوت سيؤدى بالبلاد إلى كارثة . ويعود بها إلى عصر الحكم المطلق ، وينسف الحقوق الدستورية التى حصل عليها بعد كفاح مرير . . ولما كانت وسائل الاتصال بالجماهير قد تقطعت ، فقد رأى الوفد أن ينزل إلى الناس ليحثهم على مقاطعة الانتخابات التى أراد صدقى أن يتخذ منها أداة لتزييف إرادة الأمة ، وإسباغ الصبغة الشرعية على حكمه الإرهابى ، وإظهار نفسه بمظهر الحاكم الديمقراطى الذى يحكم باسم الشعب . . !!

وتحالف الأحرار الدستوريون مع الوفد ، فى الكفاح من أجل سيادة الأمة . وانقلبوا على صديقهم القديم ، بعد أن تبين لهم عمق الهاوية التى يحفرها للنظام الدستورى . واختار النحاس باشا مدينة بنى سويف ـ أحد معاقل الوفد العريقة لتكون أول محطة فى مشواره الطويل الشاق . . وركب النحاس ورفاقه قطار الصعيد فى إبريل ١٩٣١ ، ولكن ما إن هبطوا محطة بنى سويف حتى وجدوها أشبه بثكنة عسكرية ، وإذا بقوات مدججة بالسلاح تحيط بهم وتحول بينهم وبين الحركة . .

بينما كانت الجماهير تزحف نحو المحطة ، بعد أن علمت بوجود النحاس ، ففوجئوا بالمصفحات تحيط بمبنى المحطة إحاطة السوار بالمعصم . !!

كان المشهد رهيبا . . مهيبا . .

فلا الزعيم ورفاقه يستطيعون الخروج من المحطة . . ولا الجماهير تستطيع دخولها . . ولا يسمع فى الميدان سوى هدير الناس تتخلله طلقات الرصاص .

ومرت ١٢ ساعة ، من الساعات الخالدة فى تاريخ هذه الأمة وكفاحها البطولى من أجل الحرية ، واستخلاص حقوقها من براثن الطغاة . . واضطر النحاس ورفاقه إلى النوم على الدكك المتناثرة فوق الرصيف ، حتى إذا لاح القطار المتجه إلى القاهرة تقدمت فرقة من الجيش وحملت النحاس ورفاقه قسرا . . ووضعوهم داخل القطار الذى عاد بهم إلى القاهرة ، بينما جماهير بنى سويف تغلى غيظًا . . وكمدا . . وعاد الزعماء إلى بيوتهم مرهقين . . مجهدين . . ولكن هممهم لم تفتر . . وحماسهم لم يخمد . . وقرروا استمرار كفاحهم والاتصال مباشرة بجماهير الشعب .

ففى يوم ٢ مايو ١٩٣١ ، قرر النحاس باشا ، ومعه محمد محمود رئيس حزب الأحرار الدستوريين ، السفر بالقطار إلى طنطا ومعهما حشد من أقطاب الحزبين . ونجح الوفد فى اختراق نطاق البوليس الذى كان يحاصر أبواب محطة مصر ، فلما استقروا داخل القطار ، تفتق ذهن صدقى باشا عن حيلة لا تخطر إلا على بال كتاب القصص البوليسية ، فقد أمر مدير مصلحة السكة الحديدية ، بإجراء مناورة كان من نتيجتها فصل العربة التى يجلس فيها الزعماء عن بقية عربات القطار . ثم جاءت قاطرة خاصة فسحبت العربة ، واتجهت بها إلى طريق صحراء العباسية الذى يلتف حول القاهرة باتجاه حلوان ، حتى توقفت بهم وسط الصحراء . وتسامع أهل القاهرة بما جرى ، فانطلق بعضهم يحمل الماء والزاد إلى الزعماء المنفيين فى العراء . حتى إذا جن الليل تحرك القطار نحو محطة المعسكر ـ قرب طرة ـ وجاءت فرقة مسلحة وأجبرت الزعماء على مغادرة العربة طوعا أو كرها . . !!

ولم تلن قناة مصطفى النحاس . . فقد كان العناد والصلابة من أبرز صفات هذا الرجل العظيم . . وفى اليوم التالى كان وفد المقاومة يستقل السيارات ـ فى غفلة من السلطة ـ نحو بنى سويف للمرة الثانية ، وما إن استقر النحاس باشا ورفاقه فى بيت

رئيس لجنة الوفد ، حتى انطلقت الجموع كالطوفان تحيط بالبيت ، وهى تهتف بسقوط الطغيان والاستبداد ، ولم يتراجع صدقى باشا عن المضى فى خطته الدموية فأمر قوات الحكومة المسلحة بإطلاق النار على الجماهير ، فقتل سبعة شهداء وجرح المئات ، وانتهى اليوم بإعادة النحاس باشا ورفاقه مخفورين إلى محكمة مصر بباب الخلق لمحاكمتهم .

ولم تضع دماء الشهداء سدى .

ولم يذهب كفاح الوفد من أجل الحرية والدستور هباء . . وأدرك الشعب حجم التضحية التى يبذلها النحـاس ، كى يعود للشعب دستوره ولا يتحكم فيه الطغاة فلما كان يوم الانتخابات قاطعها الشعب مقاطعة أعادت إلى الأذهان ذكريات ثورة ١٩١٩ ، وبينما خلت لجان التصويت من الناخبين ، انطلقت جموع الشعب تهتف بسقوط المزيفين ، وسقط عشرات القتلى ومئات الجرحى ، ومع ذلك لم يخجل صدقى من أن يعلن نتيجة الانتخابات ـ بعد موعدها بيومين ـ فيزعم أن نسبة الذين أدلوا بأصواتهم كانت ٦٧و٨٪ فكان أول من ابتدع هذا اللون من الفساد السياسى فى تاريخ الانتخابات المصرية ، وكان الشعب يبتسم ساخرا وهو يستمع إلى هذه الأرقام ، وظل الشعب يواصل كفاحه الشريف ـ بزعامة النحاس ـ حتى نجح فى إسقاط دستور صدقى وإعادة دستور الشعب .

فماذا كان حكم التاريخ . . ؟

لقد وضع إسماعيل صدقى ـ رغم ذكائه وعلمه ودهائه ـ فى لائحة الساسة المكروهين أعداء الشعب والديمقراطية ، وبقى اسم مصطفى النحاس فى سجل الخلود ، حارسًا للديمقراطية ، أمينا على حقوق الشعب ، طاهر اليد والقلب حتى النفس الأخير . . وما أصدق الذين هتفوا له يوم مماته : عشت فقيرًا . . ومت كريما . .

أكذوبة رخيصة

تجمعنى بشخصية الزعيم الجليل مصطفى النحاس ، ألفة روحية وروابط نفسية وعقلية ، ليست وليدة الانتماء الحزبى أو الولاء السياسى ، ولكنها حصيلة المعاناة والبحث والتنقيب فى تلك الحقبة الخصبة من تاريخ مصر ، التى أفرزت كما هائلاً من رجال السياسة والحكم ، وكيا نادرًا من ذوى العظمة الحقيقية ، وأصحاب البطولات الصادقة .

واجتلاء جوانب العظمة فى شخصية مصطفى النحاس ، أمر حيوى ومطلوب فى هذا العصر الذى اختلت فيه القيم ، واختلطت المفاهيم . واضطربت المقاييس حتى بات الناس فى حيرة من أمرهم . . لا يميزون بين العظمة الحقيقية ، والعظمة المزيفة . . بل أصبح حديث العظمة نفسه حديثا بغيضا إلى عامة الناس ، ظنا منهم أن المساواة التى شاعت فى عصرنا قد أزاحت العظماء عن عليائهم ، وأطاحت بهم إلى مهاوى النسيان ، وأصبح تلويث العظماء وتلطيخ سيرتهم متعة رخيصة عند ذوى النفوس الضعيفة . انظر إليهم وقد تعمدوا نسيان تاريخ (النحاس) وكفاحه العريض ، ثم توقفوا أمام أكذوبة تقول إنه قبل يد الملك فاروق . . ولقد أعجبنى وصف الدكتور رفعت السعيد لهذه الأكذوبة بأنها من نسج خيال أناس عاشوا حياتهم ، وصعدوا ، أو بالدقة هبطوا من أجل تقبيل حذاء كل حاكم وكل طاغية . ثم يعقب على هذه الفرية قائلا : إن علم التاريخ يأبى أن يرصد حادثة عارضة حتى لو كانت صادقة ـ لتقييم تراث متكامل ، وتاريخ النحاس يكفيه ويزيد وبدون أية حجج أو براهين ـ أن يسمو به فوق هذه الصغائر .

ولا أتصور زعيما تعرضت سيرته للتشويه والافتراء والإيذاء . . كما تعرض مصطفى النحاس ، وفى يقينى أن الجيل الحالى الذى تلقى صورة النحاس مشوهة

مزيفة . . أحوج من أى جيل سبق إلى معرفة الحقيقة حتى تستقيم رؤيته إلى معانى العظمة ، فيستعيد سلامتيه النفسية والعقلية . ويبرأ من داء الاجتراء على سير العظماء ، ويضع الأبطال فى المكانة التى يستحقونها ، ولن يتيسر ذلك بقراءة الكتب التى صدرت عن الزعيم الجليل ، فهى شحيحة ومبتسرة ، ولكن التاريخ الحقيقى لمصطفى النحاس ، يوجد فى تضاعيف الأحداث الجسام التى شغلت تاريخ مصر فيما بين ثورتى ١٩١٩ و ١٩٥٢ ، عندئذ سيستوى أمامك الرجل عملاقا ، ينطلق من القمقم الذى سجنه فيه أهل الجحود والنكران ، ولسوف تشعر بالندم لأنك لم تكن من مريديه قبل أن يموت . وستشعر بالأسى لأنك لم تحاول رفع الظلم الذى حاق به حيا وميتا ، وستشعر بسعادة غامرة لأن مصر أنجبت هذا الرجل الذى أحب مصر بكل ذرة من كيانه ، وقضى حياته مجاهدا فى سبيل حريتها وكرامتها ، فلم يقبض من ثمن الجهـاد سوى النفى والتشريد والتجنى والافتراء ، عاش فقيرا يستدين من البنوك ليستكمل نفقات معيشته . ولا يمد يده إلى مال الدولة . وكانت طهارة قلبه لا تقل عن طهارة يده ، والصورة التى يرسمها لنا « على سلامة » فى كتابه عن مصطفى النحاس تعطينا صورة الرجل الطيب الودود والأب الحنون الذى لا يعرف الحقد ، يظهر ما يبطن . . ولا يعرف الكلام المنمق المزوق . وكل ما يحتويه قلبه ينطق به لسانه ، ولا يستطيع أن يبتسم فى وجه شخص يكرهه ، ولا يستسيغ الكذب والمخاتلة والرياء . ولا يتصور إنسانا يحترف الكذب . . ويتخذه وسيلة للوصول إلى الغاية .

كيف استطاع الرجل ، وهو على هذا القدر من نبل الصفات ومكارم الأخـلاق أن يخوض بحر السياسة الغامر بالأكاذيب والتضليل والدس والتآمر والابتسامات الصفراء المرسومة على شفاة غليظة . . ؟ إن الجواب على السؤال يبدو سهلا إذا تذكرنا أن السنوات التى قضاها مصطفى النحاس فوق كرسى الحكم لا تزيد على عُشر الفترة التى قضاها فى أحضان الشعب . . مواطنا وقائدًا وزعيما . والعلية النادرون فى تاريخ الأمم لم يستمدوا عظمتهم من زخارف الجاه والسلطة . . ولكن من الإيمان برسالتهم والارتباط بشعوبهم والارتقاء بنفوسهم فى معارج الروح . والارتفاع عن الدنايا والصغائر ، وكان مصطفى النحاس نموذج العظمة السياسية التى فرضت على قلوب الناس خلال جيلين .

صاحب المقام الرفيع

لم يسعدنى القدر ، برؤية الزعيم خالد الذكر مصطفى النحاس ، وإن كنت لا أنسى صوته الجهورى وهو يجلجل عبر موجات الأثير من قاعة البرلمان : « من أجل مصر وقعت معاهدة ١٩٣٦ ، ومن أجل مصر أطالبكم اليوم بإلغائها » . كنت وقتها طالبا فى المرحلة الثانوية لا أعرف بالضبط محتويات المعاهدة ولا الظروف التى دعت إلى إبرامها ، ولا مسببات إلغائها ، ولكنى أدركت أن حدثا خطيرًا يوشك أن يقع ، وما هى إلا أيام حتى تحولت مصر كلها إلى شعلة حماسة ، فالفدائيون يقتحمون معسكرات الإنجليز ، والشهداء يتساقطون ، والتظاهرات تعم أرجاء البلاد . . وذات يوم ، خرجت مصر فى تظاهرة جارفة وتدفق الملايين على العاصمة للمشاركة فيها ، وكان شيئا مثيرا أن يخرج رئيس الوزراء ـ مصطفى النحاس ـ ووزراؤه على رأس التظاهرة التى جابت شوارع القاهرة ، وأعادت إلى الأذهان ذكريات ثورة ١٩١٩ . . وبعد أسابيع ، احترقت القاهرة ، وأقيلت حكومة النحاس ، وخيمت على مصر سحائب الظلمات ، واختفى اسم مصطفى النحاس من الصحف والإذاعة ، وبدأت حملة مشبوهة لتلطيخ اسمه وزحزحته عن زعامة الأمة .

وبعد الثورة ، وطرد الملك ، توقع الناس أن يعود مصطفى النحاس إلى موقعه الطبيعى بحكم زعامته لحزب الأغلبية ، وتطبيقا للمبدأ السادس من مبادئ الثورة الذى يدعو إلى إقامة حياة ديمقراطية سليمة . . ولكن تبين أن مفهوم الديمقراطية عند قادة الثورة يختلف عن المفهوم الموروث عن الديمقراطية ، وتطوع الفلاسفة والمنظرون ـ وهم للأسف من فئة كبار المثقفين ـ بإعطاء الديمقراطية عشرات التفسيرات ، وإلباسها أقنعة مزيفة تخفى وجهها الحقيقى الذى يتمثل فى الاحتكام إلى الشعب واحترام إرادته أيا كانت النتائج .

وكما عاش مصطفى النحاس بعيدا عن كرسى الحكم معظم سنى عمره

السياسى، فى ظل النظام الملكى، قضى بقية سنوات عمره سجين بيته فى ظل النظام الثورى.. وكما عمل القصر وأعداء الحرية وأحزاب الأقلية على تحطيم زعامة مصطفى النحاس، واصلت الثورة العمل نفسه، عن طريق سلسلة من المحاكمات تناولت أقرب الناس إليه ولم تتناوله شخصيا، ربما ـ وهو الأرجح ـ خوفا من أن تزيده المحاكمة رفعة وتألقا.. فيصبح فى ظل الثورة «صاحب المقام الرفيع» كما كان قبلها.

هل كان مصطفى النحاس يستحق كل هذا العذاب الذى وقع له، سواء فى العهد الملكى أو فى العهد الثورى, ,؟! يمكننا أن نعرف الجواب، إذا عرفنا حقيقة الصراع، الذى كان يدور حول قضية الحكم والسلطة، منذ عرفت مصر النظام النيابى وما يستتبعه من قيام حكومة مسئولة أمام برلمان شعبى منتخب، وإعلان دستور ينظم السلطات الثلاث، ويحصر سلطة الملك فى دائرة ضيقة، ويجعل من الأمة ـ وليس الملك ـ مصدر السلطات، ولم يكن من اليسير على القصر، بحكم تراثه التاريخى وتكوينه الأوتوقراطى، أن يتقبل هذا التحول الجذرى الذى يجعل من الشعب سيدا.. بعد أن كان قطيعا يساس بالعصا.. كان هذا هو محور الصراع بين سعد زغلول والملك فؤاد، وامتد فيما بعد بين مصطفى النحاس والملك فاروق.

ولما كان الوفد هو الحزب الذى تجسدت فيه رغبة الأمة فى التحرر من تسلط الأسرة العلوية والتخلص من التسلط الأجنبى ممثلا فى قصر عابدين وقصر الدوبارة، فكان القصران يتصديان لهذه الظاهرة وإحباطها بشتى الحيل.. مرة عن طريق تزييف الانتخابات، ومرة عن طريق اصطناع أحزاب تدين بالولاء للقصر وتحكم بطريقة غير دستورية، ومرة بتشجيع قيام تنظيمات فاشية ترفع شعارات طنانة بقصد خداع الجماهير وصرفها من حول الوفد.. إلخ.. وكل هذه الأساليب كانت تلتقى عند هدف واحد هو حرمان المصريين من حكم أنفسهم عن طريق ممثلهم الشرعى وهو الوفد، وإبقاء السلطة فى يد القصر ليواصل سياسته القديمة فى الحكم الاستبدادى، وإذا كان هذا السلوك مفهوما من جانب النظام الملكى، إلا أنه لم يكن مقبولا من جانب الثورة التى قامت أصلا للاحتجاج على الانتهاكات الدستورية التى أدت إلى إقصاء صاحب الحق الشرعى عن الحكم، وإسناده إلى من لا يستحق!

إنه لغز لا يسهل فهمه إلا على ضوء شخصية مصطفى النحاس وفهمه العميق لقضية الديمقراطية.

النحاس .. أسيرا

كان الزعيم الجليل مصطفى النحاس يقضى السنوات الأخيرة من عمره فى بيته كالأسير يعانى مرارة الجحود والظلم والإهمال ، ، فالصحف لا تذكر اسمه إلا تهجما أو تهكما . . أو تحاملا على جيل بأكمله ، جيل السياسيين المصريين الذين انتزعوا مقاليد مصر من براثن الترك والشركس والأغوات ، وبعد أن كنا نسمع أسماء نوبار وباغوص ورفقى ولاظوغلى ، أصبح الوزراء يحملون أسماء زغلول والنحاس والغرابلى و « أبو » علم وويصا واصف . . رجال من صميم الطينة المصرية . . ومع ذلك أصبحوا فوجدوا تاريخهم يتعرض لأبشع أنواع التلطيخ والتزوير . . وهم لا يملكون دفاعًا عن أنفسهم فيلوذون بأركان بيوتهم حتى يأتيهم الموت . !!

* * *

ذات يوم ، طرقت فتاة بيت الزعيم مصطفى النحاس ، قالت إنها مندوبة التعداد العام ، وتريد الحصول على البيانات عن سكان البيت ، واستقبلها الرجل العظيم هاشا باشا . . وجلس أمامها ليرد على أسئلتها . . وتهيأت الفتاة لعملها ففتحت حقيبتها وأخرجت أوراقها ، وبدأت فى طرح أسئلتها فكان السؤال الأول : اسم سيادتك ؟ أجابها الرجل فى هدوء : مصطفى النحاس ، ومضت الفتاة إلى السؤال الثانى دون أن يبدو عليها أى انفعال لدى سماعها اسم الرجل .

ـ وسيادتك بتشتغل إيه ؟

وهنا توقف الزعيم عن الرد ، والتفت إلى الفتاة مستفسرًا : هو أنت يابنتى ماتعرفيش مصطفى النحاس كان بيشتغل إيه ؟!!

وارتبكت الفتاة . وظهر أنها لم تفهم مغزى السؤال ، ولم تعرف شيئًا عن الرجل

الذى يجلس أمامها . . فسألها : أنت متخرجة منين ؟ قالت : من كلية الآداب . . قسم التاريخ . . وازداد حزن الرجل الذى أفنى عمره كله من أجل مصر . . ولم ينجب ولدا ولا بنتا . . وكان يعتبر كل أبناء مصر أولاده . . فسألها : وأنت تدرسين تاريخ مصر ألم تسمعى عن رجل اسمه مصطفى النحاس ؟!!

وأحمر وجه الفتاة خجلا ، وكأنها تعتذر عن جريمة لم ترتكبها . . فطيّب الرجل خاطرها حتى انصرفت .

من المسئول عن جريمة إهمال تاريخ هذا الرعيل من زعماء الوطنية المصرية ؟ ومن الذى يملك حق استمرار الحظر على تاريخ الزعماء فى مناهج التعليم وبرامج الإعلام؟ إن التاريخ ليس ملكا لحكومة معينة ، وليس حكرا على نظام بعينه يعبث به كيف شاء ، وجريمة العدوان على التاريخ ، تدفع الأجيال اللاحقة ثمنها خصوصا عندما تكتشف الخدعة التى تعرضت لها ، فتكفر بكل ما يقال لها ، ولا يظن التليفزيون أنه يبث فى نفوسنا روح الوفاء للخالدين عندما يصدع رءوسنا كل يوم بإحياء ذكرى بعض المشاهير ومعظمهم من المطربين والممثلين وكتاب الأغانى !! فليس هؤلاء هم رموز الوطنية التى تستحق التخليد ، فالناس تريد أن تعرف تاريخ زعمائها الذين جحدناهم أحياء . . ونسيناهم أمواتًا . .

رجـــل فــلاح

كان أحمد حسين زعيم مصر الفتاة مطاردًا من قبل سلطات الاحتلال البريطانى أثناء الحرب العالمية الثانية ، ولكنه نجح فى الإفلات والهرب ، وقضى فترة طويلة مستخفيا عن الأنظار حتى ضاقت به سبل العيش ، فعزم على تسليم نفسه إلى الحكومة . . واستعرض أسماء بعض الوزراء ، ليختار من بينهم الوزير الذى يسلم نفسه إليه ، وهو مطمئن إلى أن كرامته ستكون محفوظة ، ووقع اختياره على وزير الداخلية فؤاد سراج الدين لاعتبارات ترجع إلى زمالة قديمة بينهما فى كلية الحقوق ورفع أحمد حسين سماعة التليفون ، ورد عليه فؤاد سراج الدين مهللاً مرحبًا وقائلاً : أنت فين ياراجل ؟! عاوزين نشوفك !! وقال الزعيم المطارد : وأنا أريد أن أقابلك . . فقال الوزير : إذن تفضل فى بيتى الآن إن شئت فقال أحمد حسين : سأحضر الآن بشرط ألا تعلم أحدا بحضورى . .

وركب أحمد حسين سيارة « تاكسى » ، ومضى إلى بيت فؤاد سراج الدين المواجه لبيت النحاس باشا رئيس الوزراء ، والشك يساوره فى أن يعد له الوزير كمينا لاعتقاله . فلما لم يجد حول البيت شيئًا مريبا سلم أمره إلى الله ، ودخل بيت سراج الدين ، واستقر فى غرفة الاستقبال وقد غمرته الفرحة « فلم أكن أتصور أن سيكون الرجل أمينا فى تنفيذ وعده إلى حد ألا يخطر النحاس باشا ، مع أنه كان يعلم أن هذا الموضوع فى الدرجة الأولى من اهتمام رئيس الوزراء » .

وبعد حديث ودى بين الزعيم الهارب ، والوزير المسئول عن الأمن ، استأذن سراج الدين من ضيفه لعرض الموضوع على النحاس باشا . وبعد فترة ـ كأنها دهر عاد الوزير ليروى لضيفه تفاصيل اللقاء : لقد قلت للنحاس باشا إن عندى خبرًا

يسرك . . أحمد حسين عندى ! فقال النحاس باشا : وأين هو ؟ أريد أن أراه . . فقلت له : وهو أيضًا يريد أن يراك . . ولكن قبل أن تتقابلا أريد أن اتفق معك ياباشا على وجـوب إخلاء سبيله . . » فالأستاذ أحمد حسين زميلى فى الدراسة وصداقة المدرسة عندى أغلى ما أعتز به ، على أن هناك فوق ذلك كله ، أننى رجل فلاح ، ولقد جاء أحمد حسين إلى بيتى ، فلا يمكن أن يخرج من بيتى سجينا أو معتقلاً أبدًا . . وإذا كان الباشا يرى أن لا مناص من اعتقاله ، فليأذن لى أن أعود إلى الأستاذ أحمد حسين ، كى أساعده على الرجوع من حيث أتى . . ثم يعمل الباشا بوسائله الخاصة على اعتقاله . .

* * *

مازلت أذكر الأثر الذى تركتـه هذه الواقعـة فى نفسى ، عنـدما قرأتها لأول مرة وأنا فى مرحلة الصبا فى كتاب (وراء القضبان) الذى أصدره المرحوم أحمد حسين فى سلسلة ـ كتب للجميع ـ عام ١٩٤٩ ، ورغم مرور ٣٥ سنة فلا تزال رموز هذا اللقاء المثير تشع فى وجدانى إحساسًا بالدهشة والسعادة . . وكلما مضى الزمن اتسعت دائرة الدهشة وضاقت دائرة السعادة . . !

كان المصريون فى ذلك العصر ، يقيمون اعتبارًا كبيرًا للقيم والتقاليد والأخلاق وكانت قواعد اللعبة ـ بين الدولة وخصومها ـ مصونة من الطرفين ، لا يجرؤ أحد على اختراقها وإلا قوبل بالخزى والعار من جانب ضميره أولا ومن جانب الضمير العام ثانيا . . وجاء زمن خبا فيه صوت الضمير إلى حد العدم . . وباتت القيم والتقاليد والأخلاق عملات قديمة غير قابلة للتداول . .

محكمة الثورة

كان إلغاء دستور ١٩٢٣ ، بعد نحو خمسة شهور من قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ مؤذنا بالصدام المباشر بين الثورة والوفد ، وسقوط شعرة معاوية التى كانت قائمة حتى ذلك الحين بين الطرفين ، لأن الكفاح من أجل الدستور كان خطا ثابتا فى تاريخ الوفد ، ويسير فى خط مواز لكفاحه من أجل الاستقلال ، وكانت تضحيات الشعب ـ بقيادة الوفد ـ فى سبيل الدستور ، وحمايته من العبث والعدوان ، لا تقل روعة وجلالا عن التضحيات فى سبيل إنهاء الاحتلال ، ومنذ بداية المرحلة الليبرالية فى عام ١٩٢٤ ، كان الوفد يحارب فى جبهتين ! الجبهة الخارجية لاستخلاص حقوق البلاد الوطنية . والجبهة الداخلية لمقاومة استبداد القصر ، وإحباط محاولاته الدائبة لاستعادة حكمه المطلق ، مما دعا الوفد إلى خوض معارك دامية بلغت ذروتها فى عهد إسماعيل صدقى ، وقد توج كفاح الوفد آنذاك بعودة دستور ١٩٢٣ ، فى أواخر عام ١٩٣٥ .

وعندما قامت ثورة يوليو ، كان الشائع أنها ستعمل على صيانة الدستور وتصحيح الأوضاع الديمقراطية ، وإعادة الحياة النيابية ، وضمان الحريات الأساسية لجميع المواطنين ، خاصة بعد خلع فاروق المدبر الأكبر لكل الانقلابات والدسائس التى أدت إلى الفساد السياسى ، ولكن قيادة الثورة ما لبثت أن تنكرت للدستور وكشفت عن نياتها المعادية له ، عندما تجاهلت النص الدستورى الذى يقضى بدعوة البرلمان الوفدى المنحل ، لكى يؤدى أمامه أعضاء مجلس الوصاية على العرش اليمين الدستورية . . ورغم أن انعقاد هذا البرلمان ، كان إجراء شكليا بحتا ، ولا يستغرق أكثر من بضع دقائق ، إلا أن الزمرة التى أحاطت بضباط الثورة ، وكلهم من رجال

الحزب الوطنى المعادين للوفد ، وجدوا فى عقد البرلمان فرصة غير سارة تذكر الجماهير بالنظام البرلمانى الذى بيتوا النية على هدمه ، والسير بالنظام الجديد فى طريق اللاديمقراطية ، فكان أن تفتقت عقولهم عن فتوى شيطانية بإمكانية أداء اليمين أمام مجلس الوزراء . . ووجدت الفتوى ذات المنفعة المزدوجة قبولا عند الضباط الشبان فقد شجعت هؤلاء على الاستهانة بالدستور والتحرر من قيوده ، ومن ثم المضى فى طريق الانفراد بالحكم ، وفى الوقت نفسه ، حققت لمستشارى السوء فرصتهم للانتقام من الوفد وإقصائه نهائيًا عن حقه الشرعى فى الحكم .

وجاء الإجهاز على الدستور فى ١٠ ديسمبر ١٩٥٢ ، علامة واضحة على أن الحكام الجدد قد اختاروا السير فى الطريق نحو الديكتاتورية . . ثم لم تمض ثلاثة أسابيع حتى أصدر مجلس قيادة الثورة فى ١٧ يناير ١٩٥٣ ، أمرا بحل الأحزاب السياسية التى تعتبر ركيزة النظام الديمقراطى . . وإزاء هذا المد الاستبدادى السافر قرر الوفد أن يخوض المعركة ، أيا كانت نتائجها رغم علمه بطبيعة القوى الجديدة التى يواجهها ، وأنها عناصر عسكرية بحتة تستند إلى قوة الجيش ، وانتهز زعيم الوفد مصطفى النحاس فرصة ذكرى وفاة سعد زغلول فى ٢٣ أغسطس ١٩٥٣ فتحدى القرار الصادر بمنع الاحتفال بها ، وتوجه إلى ضريح سعد ، وألقى خطابا ساخنا هاجم فيه قيادة الثورة ، وندد بالأساليب التى اتبعتها فى القضاء على الحرية والدستور والحياة النيابية ، وطالب بالإفراج فورًا عن المعتقلين ، كما هاجم سياسة حكومة الثورة فى التفاوض مع الإنجليز بعد أن لفظت البلاد هذا الأسلوب ، كما ندد بموافقة الحكام الجدد على ما عرضه الإنجليز من منح السودان الحكم الذاتى ، تمهيدًا للاستفتاء على مبدأ تقرير المصير . . وقال النحاس إن أمانى مصر القومية قد أهدرت تمامًا على يد الحكام الجدد ، وحذر من مغبة التفريط فى حقوق البلاد ، وقال إن الأمة يقظة لما يدبره لها أعداؤها فى الخفاء ، واختتم خطبته بهذه العبارة : إن حبل الباطل قصير . . وهو إن طال شنق صاحبه .

وسرعان ما تحول خطاب مصطفى النحاس ، إلى منشور تداولته أيدى الجماهير بكثافة ، وفى يوم الجمعة التالية للخطاب ، أدى النحاس الصلاة فى مسجد أبى العباس المرسى بالإسكندرية ، فالتفت الجماهير من حوله رغم الحصار الذى فرضه البوليس حول المنطقة ، ودارت معركة ساخنة بين رجال البوليس والمصلين .

ولمواجهة الهجوم الصريح من جانب زعيم الوفد ، لم تلجأ قيادة الثورة إلى مقارعة الحجة بالحجة ، ولكنها لجأت إلى النهج التعسفى لتصفية منتقديها وتلويث سمعتهم والتشهير بهم عن طريق المحاكمات الثورية ، وفى ١٦ سبتمبر ١٩٥٣ أعلن اللواء محمد نجيب رئيس الجمهورية ورئيس مجلس قيادة الثورة فى مؤتمر جماهيرى بميدان عابدين الأمر الخاص بتشكيل محكمة الثورة ، وقدم صلاح سالم الذى كان يوصف بأنه « لسان الثورة وميزانها الحرارى » تحليلاً لخط العنف الذى قررت الثورة المضى فيه. وبعد أن شن هجوما عنيفا على الوفد وزعامته ، فاجأ الجماهير بوجود وثيقة «خطيرة » قال أنها وقعت فى أيدى مجلس الثورة وتكشف عن التحالف الوثيق بين «الاستعمار الأجنبى والخونة الرجعيين فى هذه البلاد » ، ولكن صلاح سالم حذف ـ وهو يقرأ الوثيقة المزعومة ـ اسم الدولة الأجنبية التى تشجع المتمردين من رجال الأحزاب ، وقد جاء فيها أن هدف التحالف بين تلك الدولة (المجهولة) ورجال الأحزاب هو « بث روح السخط ضد النظام وتشجيع الأفكار التى تنادى بعدم صلاحيته وتدعيم الوسائل التى تؤدى إلى تدهور الاقتصاد » وذكر صلاح سالم أن العمل لقلب مجلس الثورة كان محددا له مدة أقصاها يوليو ١٩٥٤ . وأعلن فى نهاية تلاوته لتلك الوثيقة قرارين هامين يضعان سياسة الصرامة والشدة محل التطبيق هما : إعادة الرقابة على البرقيات الصحفية الواردة والصادرة من مصر ، كما أن الرقابة على الصحف داخل مصر « ستظل قوية تضع سيفها فوق كل رأس مخرب يريد تبلبل الأفكار « ذاكرًا » أننا سنطهر بقوة وعزم كل ركن من أركان هذه الدولة ، ولن ننساك فى هذا المضمار ياصاحبة الجلالة الصحافة » !! أما القرار الثانى فيقضى بتشكيل محكمة الثورة من عبد اللطيف البغدادى رئيسًا ، وأنور السادات وحسن إبراهيم عضوين .

وفى دراسة تحليلية لتلك الوثيقة التى قرأها صلاح سالم ، يقول صلاح عيسى إن الوثيقة لم تنشر ، ولم يواجه أى ممن قدموا للمحاكمة بوقائع محددة تستند إليها ، ثم يصف هذه الوثيقة بأنها نص للدراسات المشتركة التى جرت بين أجهزة السفارة الأمريكية ـ ومن بينها وكالة المخابرات المركزية ـ وبين أجهزة الأمن الناصرية ، على النحو الذى أشار إليه رجل المخابرات كوبلاند فى كتابه (لعبة الأمم) [وكان هذا قريبا من مسرح الأحداث المصرية فضلا عن أنه كان واحدًا من المستشارين المقربين

لجمال عبد الناصر آنذاك] فقد ذكر أنه فى صيف ١٩٥٣ بدأت السفارة الأمريكية تقلق على الوضع فى مصر ، بعد أن شعر السفير الأمريكى جيفرسون كافرى بالقلق على نظام عبد الناصر إذ إن الحركات المضادة عادة ما تظهر - فى رأى وكالة المخابرات المركزية - بعد مرور عام واحد على الحركة السابقة .

وبدأت محكمة الثورة تمارس نشاطها فى جو مشحون بالسموم ضد الوفد ، بل يذهب أحمد حمروش إلى « أن محكمة الثورة كانت موجهة أساسا ضد الوفد وبقايا الأحزاب السياسية » . . ولما كان الوفد أخطر هذه الأحزاب ، فقد ناله نصيب الأسد من القضايا ومن التشهير الذى لم يتعفف عن البذاءة والابتذال ، ويرى صلاح عيسى أن محاور الهجوم على الوفد تركزت فى التأكيد بأن ثقة الشعب به - التى تمثلت فى حصوله على الأغلبية المطلقة فى انتخابات ١٩٥٠ لم تكن فى محلها ، وفى الهجوم على النظام البرلمانى وصولا إلى تأكيد فكرة إمكانية الاستغناء عن البرلمان ، وفى التشكيك فى وطنية كل العناصر التى كانت مؤثرة على مسرح الأحداث ، وفى السعى لتلويث كل القيادات الحزبية وبالذات قيادات الوفد ، بحيث تبدو أمام الجماهير شخصيات تافهة ، وفى هذا الصدد نال زعيم الوفد مصطفى النحاس من التشهير ما لم ينله غيره ، ولكن الضباط الأحرار عجزوا عن تقديمه شخصيا للمحاكمة لإدراكهم صعوبة ذلك ، وربما خشيتهم من أن تؤدى محاكمة الرجل إلى مزيد من التعاطفين الشخصى والسياسى معه ، إذ لم يكن من السهل تجاهل المكانة التى ظل النحاس يشغلها فى نفوس الشعب المصرى ، منذ تولى زعامة الوفد عقب وفاة سعد زغلول .

وإزاء صعوبة محاكمة مصطفى النحاس ، فقد قرر الضباط الأحرار محاكمة أقرب الناس إليه : قرينته السيدة زينب الوكيل ، وساعده الأيمن فؤاد سراج الدين ، وابنه فى حقل الجهاد إبراهيم فرج .

خصم وحكم

فى الساعة العاشرة من صباح الأربعاء ٩ ديسمبر ١٩٥٣ ، مثل فؤاد سراج الدين أمام محكمة الثورة المشكلة برئاسة قائد الجناح عبد اللطيف البغدادى ، وعضوية البكباشى أنور السادات وقائد الأسراب حسن إبراهيم ، أعضاء مجلس قيادة الثورة بالإضافة إلى البكباشى زكريا محيى الدين الذى رأس مكتب الادعاء يعاونه ستة أعضاء نصفهم من الضباط الحقوقيين والآخرون من وكلاء النيابة ، وكان صلاح سالم وهو يعلن أمر تشكيل المحكمة فى المهرجان الشعبى بميدان عابدين ، قد اقترح أن تعقد المحكمة فى ميدان التحرير لبث الذعر فى قلوب الناس ، ولكن مجلس الثورة لم يأخذ باقتراحه ، وقرر عقدها فى مقر مجلس قيادة الثورة الذى كان فيما قبل مقرا لنادى اليخوت الملكية ، ويشغل أجمل بقعة على قمة جزيرة الزمالك حيث يتفرع النيل وتنساب أمواجه الرقيقة تحت عتباته فى جمال وروعة وسكون .

وفى الطابق الثانى الذى خصص للمحكمة ، ارتفعت لافتة مكتوب عليها باللون الدموى (سكون) وتدلى على باب القاعة رقم ٨ المخصصة للجلسات ، علم الثورة المثلث الألوان ، وكتب على الجزء الأبيض منه (محكمة الثورة) بينما تناثرت على جدران القاعة آيات قرآنية تم اختيارها بعناية مثل ﴿ **واقتلوهم حيث ثقفتموهم** ﴾ ﴿**وليجدوا فيكم غلظة** ﴾ ﴿ **فاضربوا فوق الأعناق واضربوا منهم كل بنان**﴾ .

وقد نص أمر تأليف المحكمة ، على أن يتولى مكتب الإدعاء القبض على المتهمين وإخطارهم بالتهم المنسوبة إليهم قبل موعد المحاكمة باربع وعشرين ساعة على

الأقل ، ولا يجوز تأجيل القضية لأكثر من مرة واحدة ولمدة لا تزيد على ٧٣ ساعة ويتولى الدفاع عن المتهم محام واحد فى جميع التهم المنسوبة إليه ، ولا يجوز المعارضة فى هيئة المحكمة أو أحد أعضائها بأى طريقة من الطرق أو أمام أية جهة من الجهات، وكذلك لا يجوز الطعن فى إجراءات المحاكمة .

ورغم أن اللواء محمد نجيب، يعترف فى كلمته للتاريخ بأن هذه المحكمة أشاعت الفزع والرعب فى نفوس الناس ، ورغم أنه يقول إنه اعترض على فكرة المحاكم الثورية لأنها تجعل من قادة الثورة خصما وحكما فى الوقت نفسه ، فإن معارضته لم تمنعه من توقيع أمر تشكيلها والمشاركة فى الزفة التى صاحبت ذلك بميدان عابدين .

وفى حين يذكر بعض الكتاب أن محكمة الثورة كانت تعقد جلساتها فى سرية ولا يحضرها إلا أعضاؤها والمتهم وزكريا محيى الدين هو ومعاونوه ، وأن المتهمين كانوا يواجهون المحكمة بلا تحقيق ، ويوجه الإدعاء التهمة إليهم كنوع من المفاجأة (!!) فإن أحد الضباط الذين جمعوا وقائع المحاكمات الأولى يقول فى صدر كتابه إن رجال القانون والتشريع فى مصر كانوا يتهافتون على حضور هذه المحاكمات ، وإنهم أعجبوا ببراعة المناقشات التى تدور فيها والأسئلة التى يوجهها أعضاء المحكمة كما لو كانوا من رجال القضاء العريقين (!!) ثم يصف المحكمة بأنها ابتدعت نظما جديدة فى المحاكمات ، فهى تنجز فى أيام ما تنجزه المحاكم العادية فى شهور بل سنوات (!!) ومع ذلك كان العدل رائدها وذلك بشهادة المتهمين أنفسهم حتى إن بعضهم تقدم بالشكر على معاملته بالعدل والقسطاس (!!) .

وكانت محاكمة فؤاد سراج الدين أطول محاكمات الثورة ، فقد استغرقت ٥٤ جلسة ، وكانت أقرب إلى محاكمة عهد ما قبل الثورة كله منها إلى محاكمة فرد وتطرقت المحكمة إلى قضايا لا علاقة لسراج الدين بها ، وطرحت أمورًا خارجة على موضوع القضية ، وبلغ الابتذال بالمحكمة أن حشدت رهطا من السياسيين القدامى الذين كانت لهم مواقف معادية للوفد ، وأخذت تحرضهم على سرد قصص وحكايات تسىء إلى الزعامة الوفدية وتشوه صورتها فى نظر الجماهير. وبلغ الإسفاف بأحدهم أنه تطرق إلى الحياة الخاصة للزعيم مصطفى النحاس ، وكان بعضهم يتبرع

باختلاق وقائع كاذبة لكى يشترى حريته وينجو من المحاكمة أمام المحكمة نفسها عن جريمة العمالة للإنجليز . وكان هذا مسلك رئيس الديوان الملكى السابق حسين سرى الذى تبرع بفبركة قصة تقبيل النحاس ليد الملك عقب تشكيل وزارة ١٩٥٠ وعن طريق هذه الحملة التشهيرية الواسعة تحقق الهدف الأصيل من المحاكمة ـ كما اعترف رئيسها فى مذكراته بعد ربع قرن ـ من أن القصد من المحاكمة كان التشهير بالزعماء حتى يفقد الشعب الثقة بهم .

وتحولت محاكمة فؤاد سراج الدين ـ أكبر شخصية مؤثرة فى الوفد بعد مصطفى النحاس ـ إلى مهرجان لتوجيه أقسى الطعنات إلى الوفد ، بل وإلى عهد ما قبل الثورة كله ، وانساقت المحكمة فى هوجة التجريح ، حتى عميت عليها الأمور واختلطت الحقائق بالضغائن ، ولم تعد تفرق بين الأحقاد السياسية والاعتبارات الوطنية التى تعلو فوق الخلافات ، فتحول الأبيض إلى سواد ، وأصبح العمل الوطنى فى نظر المحكمة جريمة يلام عليها فاعلها . وبلغت المحكمة ذروة المغالطة ، عندما عابت على حكومة الوفد موقفها من معركة التحرير التى أعقبت إلغاء معاهدة ١٩٣٦ وعدم الاستعداد لها ، متجاهلة الدور البطولى الذى لعبته هذه الحكومة فى تدعيم الكفاح المسلح وتسهيل مهمة الضباط ـ ومنهم رئيس المحكمة ـ فى مقاومة الاحتلال البريطانى .

وقد استفزت هذه المغالطة البشعة الكتاب الأحرار الذين عاصروا هذه الأحداث بمن فيهم المنتمون إلى حركة الجيش ، فكتب أحمد حمروش منتقدا مسلك المحكمة بقوله : وهكذا تحول الموقف الذى يستحق الفخر فى تاريخ الوفد . . إلى موقف يجلب إليه العيب والأسف (!!) ووجهت الطعنة فى غير موضعها فمعارك التحرير والنضال الشعبى لا يشترط أن تستكمل تماما فى بدايتها . . بل هى تنمو وتزداد صلابة مع كفاح الشعب المسلح ، وهو ما حدث بالفعل قبل حريق القاهرة .

وإذا كان الشر لا يخلو من بعض جوانب الخير ، فإن وقائع المحاكمة كشفت عن خطأ كثير من المقولات التى كانت شائعة حول العلاقة بين الوفد والقصر . وقد ذكر صلاح عيسى بعض نماذج لهذه الحقائق فى مقدمة الجزء الأول من وقائع محاكمة سراج

الدين ، وقال إن المحاكمة أزاحت الستار عن مواقف بطولة وهمية نسبها البعض لأنفسهم على حساب الوفد ، ومنهم زكى عبد المتعال ـ الشاهد الذى أدانته محكمة الثورة فى حكمها ـ وكانت بعض الصحف قد قدمته كبطل ، ثم ثبت بعد ذلك عمالته للسراى فضلا ، عن صلاته الوثيقة بالدوائر الأمريكية ، كما افتضح موقف النائب العام الأسبق محمد عزمى من تحقيقات قضية الأسلحة الفاسدة التى ذهب بعض المؤرخين (الرافعى) إلى اتهام الوفد بأنه المسئول عن طرده من منصبه ، تلبية لرغبة السراى واعتبروه بطلا ، ثم ثبت فيما بعد أنه هو الذى تواطأ ـ على غير رغبة الحكومة الوفدية ، لإفساد قضية الأسلحة الفاسدة لحساب السراى طمعا فى مرتب كبير .

وتضمن الإدعاء على فؤاد سراج الدين تهما من كل لون وجنس ، مثل خيانة أمانة الحكم واستغلال النفوذ ومهادنة الملك وعدم مراعاة مصلحة الوطن وعرقلة تحقيقات الأسلحة الفاسدة ، بالإضافة إلى الجهد الخارق الذى بذله محاميه الوحيد وصديقه عبد الفتاح حسن باشا ، فقد تصدى سراج الدين لتفنيد هذه الدعاوى فى شجاعة فذة لفتت إليه أنظار المؤرخين ، ووصفه بعضهم بأنه كان أشجع المتهمين الذين واجهوا المحاكم الثورية ، وأنه انبرى للدفاع عن نفسه وعن حزبه دفاعا مجيدًا استغرق خمس جلسات كاملة فنجح فى ذلك نجاحا نادر المثال بما يؤكد ذكاءه واقتداره السياسى .

ورغم أن رئيس المحكمة أظهر فى بعض مراحل المحاكمة تقديرًا لشخص فؤاد سراج الدين ، وقال له إن المحكمة لا تشك فى نزاهتك . وأيد الإدعاء هذا الرأى ورغم وضوح تهافت الاتهامات المصوبة إلى سراج الدين ، فقد صدر الحكم عليه بالسجن ١٥ عامًا ، لأنه كان لابد أن يختفى من المسرح السياسى ليخلو الجو أمام الضباط الشبان للانفراد بالحكم دون إزعاج ، وعبر جمال عبد الناصر عن هذه الحقيقة عندما صرح للذين تحدثوا إليه بشأن التصديق على الحكم فقال : « إن فؤاد سراج الدين كرجل سياسى ، يعرف لماذا حكم عليه . . ومتى سيخرج » . . وأوضح عبد الناصر لأسرة سراج الدين الضرورة التى حتمت عليه وضع زعيمهم خلف القضبان ، وهى تخضع لعاملين أحدهما خارجى وهو عودة الأحزاب السياسية فى سوريا بعد الإطاحة بحكم العقيد الشيشيكلى ، وهو الأمر الذى سبب أرقا لرجال

الثورة بصفة عامة ، وعبد الناصر بصفة خاصة ، لأنهم كانوا يدركون أن مجرد وجود الأحزاب يشكل خطرا على سلطتهم . . أما العامل الداخلى ، فهو أن جمال عبد الناصر كان يستعد للقضاء على الإخوان المسلمين .

وهذا هو منطق العدل الثورى .

وقد أنجز عبد الناصر وعده . . ولم يغادر فؤاد سراج الدين السجن إلا بعد أن أجهز عبد الناصر على الإخوان . . وخلص له حكم مصر .

خيانة الوطن

كانت محاكمة إبراهيم فرج أمام محكمة الثورة ، أشبه بالكوميديا السوداء . . أو مسرحيات العبث التى تتحرك فيها الأحداث خارج نطاق العقل والمنطق . . !! رجل أفنى ثلاثين عاما من شبابه فى أتون الحركة الوطنية ، وكيلا للنيابة فمحاميا فوزيرًا ـ وكان فى كل مراحل حياته طاهر اليد والقلب ـ ثم يفاجأ بتقديمه إلى المحاكمة بتهمة خيانة الوطن والاتصالات بجهات أجنبية والاشتراك فى جمعية سرية لمناهضة عهد الثورة . . !! وتخرج الصحف وهى تحمل فى صدر صفحاتها هذه التهم الجسيمة التى تطعن الرجل فى شرفه الوطنى . . وعندما يمثل أمام المحكمة ، يقف ممثل الإدعاء فيطلب عقد الجلسة سرية « حرصًا على المصلحة العامة » . .

ولأن « مصلحة الأمة فوق مصلحة المواطن » . . وتوافق المحكمة لتبدأ أبشع ممارسات عهد الثورة فى تلويث سمعة رجال الحركة الوطنية . ودمغهم بأحط ما يمكن أن يدمغ به مواطن فى سمعته وشرفه ، وهو الخيانة الوطنية . . ثم حرمانهم من حق الدفاع الشرعى عن أنفسهم أمام الرأى العام . . !!

رجل يواجه حملة تشهير على أوسع نطاق . . فى الصحف والإذاعات والمهرجانات الشعبية ، فإذا وقف أمام المحكمة ليكشف زيف التهم المشينة الموجهة إليه تقرر المحكمة سرية الجلسة ، ويظل الرأى العام على جهل تام بما يجرى داخل القاعة المغلقة ، إلى أن يحكم على الرجل ويمضى إلى السجن ! ويبقى سيف التشهير والتجريح معلقا فى رقبته . ويظل الناس يلوكون التهم التى أذاعتها محكمة الثورة وكأنها حقيقة مؤكدة . . دون أن يعرفوا خلفياتها وتفاصيلها . . ومصداقيتها ، فإذا كان الرجل قد اتصل بجهة أجنبية ، أليس من حق الرأى العام أن يعرف اسم هذه

الجهة . . ؟ وكيف تم اتصاله بها . . ؟ وماذا دار خلال الاتصال . . ؟ وما هو الشق الجنائى فيها . . ؟؟ وما هى الأضرار التى سببها لمصلحة البلاد العليا . . ؟؟

ولكن محكمة الثورة ، لم تضع فى اعتبارها كل هذه التساؤلات التى تخضع لقواعد الحق والعدل والمنطق ، ومضت فى تنفيذ مخططها الذى رسم لها من أول يوم ، وهو التشهير بقادة الحركة الوطنية حتى يخلو الجو أمام البراعم الطاهرة من ضباط العهد الجديد . . وفى الجلسة السرية الأولى سمحت المحكمة بوجود ممثل الإدعاء ومحامى المتهم - الدكتور محمد صلاح الدين - فبدأ مرافعته وهو لا يدرى شيئًا عن وقائع التهم الموجهة إلى موكله . . ولم يجد أمامه من أدوات الدفاع سوى استعراض حياة إبراهيم فرج ، منذ كان طالبا فى مدرسة الحقوق يشارك فى التظاهرات الوطنية التى خرجت تحطم صورة الملك الطاغية أحمد فؤاد ، ولم تفارقه نزعته الوطنية المشبوبة ، وهو وكيل للنيابة العامة ، يرفض تنفيذ تعليمات الديكتاتور إسماعيل صدقى ، التى أصدرها إلى رجال النيابة بعدم التعرض لرجال الإدارة الذين مارسوا أعمال التعذيب مع المواطنين وإنما مضى إلى سجن المنيا ليطلق سراح المعتقلين ، ويفتح محضرًا للتحقيق مع زبانية التعذيب ، ثم ينتقل المحامى إلى عرض موقف الوزير إبراهيم فرج من النظام الملكى وكيف كانت صلته بالقصر لا تتعدى حدود مسئوليته كوزير ، فلم يعرف عنه يوما أنه كان على صلة بفاروق أو بأحد رجال حاشيته . وإذا كانت هناك صلة بين إبراهيم فرج والقصر الملكى . فلا يمكن أن تكون إلا علاقة العداء المستحكم ، وتساءل الدكتور صلاح الدين : هل يمكن لرجل هذا موقفه أن يتآمر على الثورة التى طردت الملك ! ثم يستعرض موقف إبراهيم فرج حين كان وزيرًا للخارجية بالنيابة ، وكيف كان يتسم بالصلابة مع المفاوضين الإنجليز . . ثم يتحدث عن ثروة إبراهيم فرج وكيف غادر الوزارة وهو لا يملك من حطام الدنيا شيئًا . . وينتهى المحامى من مرافعته دون أن يتعرض لتفنيد التهم الموجهة إلى إبراهيم فرج ، لأنه لم يكن لديه بيان عنها . . أو - لو شئت الدقة - لم يكن مسموحا له بالتعرض لها . وكل ما قاله حول الاتصال بدولة أجنبية أنه تساءل - وكأنه يضرب الودع - يمكن تطلع الإنجليز . . ! ويمكن تطلع اليهود . . ! أما عن الادعاء الثانى وهو الاشتراك فى جمعية سرية مناهضة للثورة ، فقال إنه فهم أن هذه الجماعة هم الشيوعيون . حيث إن إبراهيم فرج المحامى قبل الدفاع عن أحد رجال اليسار الوطنى - وهو المرحوم يوسف حلمى

فى القضية التى رفعها أمام مجلس الدولة . . ؟؟ فهل يكون قيام المحامى بواجبه جريمة يحاكم من أجلها . . ؟؟

وبعد أن فرغ الدكتور محمد صلاح الدين من دفاعه ، أمرت المحكمة بإخراجه من القاعة مع ممثل الادعاء ، وانفردت المحكمة بالمتهم وناقشته فيما هو منسوب إليه ثم أصدرت حكمها عليه بالأشغال الشاقة المؤبدة ، ثم تعطف مجلس الثورة بتخفيف الحكم إلى السجن لمدة خمسة عشر عاما

وتمضى الأيام . . وينكشف المستور . . ويتبين أن جريمة « خيانة الوطن والاتصال بجهات أجنبية » تتلخص فى حضور إبراهيم فرج زيارة المجاملة التى قام بها الزعيم الهندى جواهر لال نهرو للزعيم مصطفى النحاس يوم ١٨ يونيو ١٩٥٣ . وكان من التقاليد التى يحرص عليها نهرو زيارة مصطفى النحاس باشا ، امتثالا لوصية والده « موتيلال نهرو » الذى كان تربطه بالنحاس علاقات تاريخية قديمة وكان نهرو - كزعيم ليبرالى حر التفكير - يظن أن تغيير نظام الحكم فى مصر بعد قيام ثورة ٢٣ يوليو لا يحول دون لقائه التقليدى بمصطفى النحاس ، فبعث من لندن حيث كان يحضر مؤتمر الكومنولث - برقية إلى سفيره فى القاهرة ، السردار بانيكار يطلب فيها تحديد موعد لمقابلة النحاس أثناء توقف نهرو فى القاهرة . واتصل السفير بإبراهيم فرج ، وأبلغه برغبة نهرو ، فلما نقل إبراهيم فرج الرسالة إلى النحاس باشا أبدى اعتذاره حتى لا يسبب حرجا لنظام الحكم الجديد ، وقال : ليس من مصلحة العلاقات بين مصر والهند أن تكون هناك زيارات ، لأن النظام يعتبرنا خصومه . . ولكن نهرو أصر على إتمام الزيارة ، وقال إنه إذا لم يقابل مصطفى النحاس ، فلن يتوقف فى مصر ، وسيسافر مباشرة إلى نيودلهى ، وعندئذ وافق النحاس ، وطلب أن تكون المقابلة فى منزله بجاردن سيتى ، وعندما وصل نهرو إلى مطار القاهرة استقبله إبراهيم فرج نيابة عن النحاس باشا ، ورافقه حتى محل إقامته فى فندق سميراميس .

وفى الموعد المحدد للزيارة حضر نهرو وبرفقته سفير الهند ، فاستقبله النحاس باشا ، ومعه إبراهيم باشا فرج الذى تولى الترجمة بين الزعيمين ، ودار بينهما حديث ودى وتاريخى حول علاقة النحاس بوالده موتيلال منذ مؤتمر الصلح سنة ١٩١٩ عندما كان موتيلال برفقة عاندى ، وكانا يسكنان فى فندق واحد ، فنشأت بينهما

علاقة طيبة توطدت من خلال لقائهما اليومى فى مؤتمر الصلح ، وكان موتيلال يبدى إعجابه بالوفد وبزعامة سعد زغلول ونجاحه فى تحقيق الوحدة الوطنية بين المصريين .
وقال نهرو للنحاس « أنا أعتبرك معلما لجيلين فى الهند » ، ويقصد جيله وجيل والده وتصادف إعلان إلغاء النظام الملكى ، وقيام النظام الجمهورى فى ذلك اليوم ، فقال النحاس باشا لنهرو : أنا سعيد جدا بأنى أعيش حتى أرى بعينى رأسى إعلان الجمهورية فى مصر ، لأننا كنا دائما متهمين لدى الملك فؤاد ثم الملك فاروق بأننا غير موالين للعرش ، وأننا نسعى لإقامة الجمهورية ، والتخلص من هذه الأسرة ، فأراد الله أن أعيش لأرى أن هذه الأسرة زحزحت عن مصر وانتهى حكمها إلى الأبد وأرجو الله أن يوفق رجال الجيش فى أن تكون جمهورية ديمقراطية .

وانتهى الاجتماع . . وقام النحاس برد الزيارة لنهرو فى مقر السفارة الهندية ، قبل أن يعود إلى بلاده . . وبعد شهرين كان إبراهيم فرج يقف أمام محكمة الثورة بتهمة خيانة الوطن والاتصال بجهة أجنبية بهدف الإضرار بالنظام الحاضر ومصلحة البلاد .

الأيـام السـود

سيدخل يوم ٢٦ فبراير ١٩٨٦ ، تاريخ مصر الحديث من أضيق أبوابه : باب التدمير والتخريب وسفك الدماء . . ليصبح ثالث الأيام السوداء التى شهدتها مصر خلال ثلث قرن ، وخضبت شوارعها بالدماء ، وشوهت وجهها بآثار الدمار ولوثت سماءها الصافية بالدخان الأسود .

فى اليوم الأول ـ ٢٦ يناير ١٩٥٢ ـ احترق قلب القاهرة فى الوقت الذى بلغت فيه الحركة الوطنية ذراها بعد إلغاء معاهدة ١٩٣٦ واشتعال جذوة الكفاح المسلح ضد قوات الاحتلال البريطانى فى قناة السويس ، ومع إخماد الحرائق فى نهاية اليوم العصيب ، انطفأت جذوة النضال الوطنى ، وأقيلت حكومة الوفد ، ودخلت البلاد مرحلة البيات والانكفاء على الجراح ، واستمرت المرحلة ستة شهور بالتمام ، انتهت بقيام حركة الجيش فى ٢٣ يوليو .

وفى اليوم الثانى ـ ١٨ يناير ١٩٧٧ ـ خرجت جماهير القاهرة للتعبير عن سخطها على القرارات الفجائية التى أصدرتها حكومة ممدوح سالم برفع أسعار السلع الأساسية ، وتحول السخط إلى تدمير وإحراق وتخريب ، اتسعت رقعته فى اليوم التالى إلى خارج العاصمة ، وكانت حصيلة الأحداث الدامية ٧٩ قتيلا و ٢١٤ جريحا .

وفى اليوم الثالث ـ ٢٦ فبراير ١٩٨٦ ـ تمردت قوات الأمن المركزى على أربابها وخلعت قيود الضبط والربط وتحولت إلى عصابات للقتل والتدمير ، ولأول مرة فى التاريخ ينقلب حراس الأمن إلى أدوات للاخلال بالأمن وإشاعة الفوضى ، وإشعال الحرائق وتخريب المنشآت السياحية ، وبلغت حصيلة اليوم الدامى ٣٦ قتيلاً وأكثر من ٣٠٠ جريح .

ومع اختلاف الدوافع والظروف بين الأيام الثلاثة ، إلا أن هناك أوجها للتشابه والتمايز بين كل منها :

فى اليوم الأول ـ ٢٦ يناير ـ واليوم الثالث ٢٦ فبراير ـ لعبت قوات « الأمن » دورًا أساسيًا فى تحريك الأحداث مع اختلاف النتائج ، أما فى اليوم الثانى ـ ١٨ يناير ـ فقد كانت الجماهير ـ وخاصة الفئات الشعبية ـ هى المتحرك الوحيد على المسرح .

فى اليوم الأول : انحصرت الأحداث فى نطاق مدينة القاهرة ـ وقلبها بالذات واليوم الثانى انطلقت أحداثه من القاهرة ، ولكنها انتشرت إلى مدن أخرى فى اليوم التالى ، وفى الأحداث الأخيرة وقعت الأحداث ـ فى وقت واحد ـ داخل المعسكرات الواقعة فى نطاق القاهرة الكبرى وبعض مدن الصعيد ـ أسيوط وسوهاج .

فى أحداث الأيام الثلاثة لعبت القوات المسلحة الدور الفعال فى إخماد الفتنة وإنهاء الاضطرابات وفرض حظر التجول .

بدأت أحداث اليومين الأولين ـ الأول والثانى ـ بتظاهرات غاضبة سرعان ما تحولت إلى عمليات للسلب والنهب والتدمير ، أما أحداث اليوم الثالث فقد بدأت منذ اللحظة الأولى بأعمال التخريب .

فى اليومين الأول والثانى شاركت جماعات من الرعاع واللصوص والبلطجية فى أعمال السلب والنهب ، أما فى اليوم الثالث فقد اقتصرت هذه الأعمال على المتمردين من جنود الأمن المركزى .

* * *

ومع أهمية البحث فى أوجه التشابه ، والتمايز بين الأحداث الثلاثة ، إلا أن الأهم من ذلك فى دوافع كل منها ، بهدف استخلاص العبر ، والاستفادة من الدروس .

لقد بدأت أحداث يوم ٢٦ يناير ١٩٥٢ بتظاهرة سلمية ، قام بها جنود بلوكات النظام تضامنا مع زملائهم الذين قتل الإنجليز خمسين منهم فى مذبحة الإسماعيلية فى اليوم السابق ، وخرجت التظاهرة فى الصباح الباكر من يوم السبت ٢٦ يناير من ثكناتها بالعباسية ، وهى تضم عددا يتراوح بين ٢٠٠ و ٣٠٠ جندى حاملين أسلحتهم قاصدين الجيزة حيث يعسكر ٥٠٠ من زملائهم ، فاتجهوا إلى جامعة

القاهرة حيث اختلطوا مع الطلبة فى مؤتمر وطنى . وبعد تبادل الخطب والهتافات الحماسية ، خرج الطلبة ومعهم جنود بلوكات النظام فى تظاهرة إلى مقر مجلس الوزراء بشارع قصر العينى فبلغته الساعة ١١,٣٠ ، ولما كان رئيس الوزراء ـ النحاس باشا ملازما الفراش بسبب وعكة صحية ، فقد خرج إليهم وزير الشئون الاجتماعية ـ عبد الفتاح حسن باشا ـ وارتجل فيهم خطبة حماسية اختتمها بقوله : « صدورنا قبل صدوركم ورقابنا قبل رقابكم » ، واستمر الحوار بين المتظاهرين والوزير حتى الساعة ٣,٤٥ ، انصرف بعدها الجنود إلى ثكناتهم . وفى هذه الأثناء شهد ميدان إبراهيم باشا أول حوادث الحريق فى الساعة ١٢,٣٠ عندما تقدمت مجموعة صغيرة من الرجال إلى الطابق الثانى من كازينو أوبرا وأشعلت فيه الحريق ، وألقت بالمقاعد والموائد المحترقة إلى ساحة الميدان بينما وقف الناس يتفرجون . وبعد نصف ساعة اندلعت النيران فى دار سينما ريفولى . . وبعدها سينما راديو . . وحتى الساعة التاسعة والنصف كانت النار قد أتت على ٧٠٠ من المحلات التجارية ودور السينما والملاهى والنوادى الأجنبية . . وكانت عمليات التدمير تجرى بطريقة واحدة ومتشابهة عن طريق مجموعة من الرجال فى زى العمال وهم يحملون البلط والأجنات والجرادل وصفائح البنزين والجاز وكرات القماش ، فكانوا يتقدمون إلى المحلات المغلقة ويكسرون أبوابها ، ويخرجون بعض محتوياتها ويشعلونها فى عرض الطريق ثم ينثرون المواد الملتهبة فى داخل المحل فيتحول إلى كتلة من اللهب ، وأثناء ذلك كانت تتحرك فى منطقة الأحداث سيارات جيب ولوريات تحمل صفائح البنزين وتسلمها للجماعات المكلفة بالإحراق ، وتصدر إليهم تعليمات بالأمكنة ، وتدفع لهم نقودًا ، ثم يقومون بتخريب سيارات الإطفاء عندما حاولت القيام بمهماتها ، مما يقطع بأنها عمليات مدبرة بإحكام (المصدر : كتاب حريق القاهرة تأليف جمال الشرقاوى) .

* * *

أما أحداث ١٨ يناير ١٩٧٧ ، فقد اندلعت عندما قرأ الناس صحف الصباح فاكتشفوا أن الحكومة رفعت الدعم عن بعض السلع الغذائية ، فى نفس الوقت الذى تبخرت فيه آمال الرخاء التى روج لها الرئيس الراحل أنور السادات مع بداية مرحلة الانفتاح الاقتصادى ، وشعرت الجماهير بالإحباط الشديد ، فخرجت التظاهرات

من المصانع المحيطة بالقاهرة ، ثم تقدمت نحو قلب المدينة قاصدة مجلس الشعب لإبلاغ صوتها إلى نواب حزب مصر العربى الاشتراكى (حزب الحكومة) ، ولكن قوات الأمن المركزى تصدت للتظاهرات ، وتحول الصدام إلى هرج ومرج ، فانطلقت الأيدى العابثة تحطم واجهات المحلات ، وتنهب ما فيها من سلع ومحتويات . . وفى اليوم التالى ، ازدادت حدة التجمهر والتخريب حتى أمر الرئيس السادات بإنزال القوات المسلحة إلى الشوارع وفرض حظر التجول .

وقد حاول الرئيس السادات ، تعليق مسئولية هذه الأحداث فى رقبة حزب التجمع وبعض الجماعات الشيوعية المحظورة ، بحجة أنها تريد الانتقام منه ، لأنه أطاح بمراكز القوى يوم ١٥ مايو ١٩٧١ . وقال ممدوح سالم فى بيانه أمام مجلس الشعب إن ما تكشف مما تم ضبطه من النشرات الصادرة عن بعض التنظيمات السرية الشيوعية ، يشير إلى أن عناصر التآمر قد رتبت نفسها سلفا لتنفيذ مخططها فى أية فرصة مناسبة ، ولم تكن قرارات الإصلاح الاقتصادى - يقصد قرارات زيادة الأسعار - إلا نقطة الصفر التى حدودها موعدا للقيام بمحاولة تستهدف ضرب ثورة ١٥ مايو . . وقال إن هذا المخطط الإجرامى المشبوه يهدف إلى إرجاع عجلة التاريخ إلى الوراء وإنهاء ثورة ١٥ مايو المجيدة ، وأطلق الرئيس السادات على أحداث ذلك اليوم وصف « انتفاضة الحرامية » ردا على عملية التمجيد التى خلعها أقطاب اليسار على أحداث ١٨ و ١٩ يناير ، وقالوا إن ما حدث لم يكن أمرًا عابرًا فى تاريخ الشعب المصرى ، ولكنه انتفاضة شعبية ، لها دوافعها التى لا تزال قائمة ، وتحمل عوامل تكرارها شكلا وموضوعا ، وكان آخرها ما وقع فى كفر الدوار يوم ٣٠ سبتمبر ١٩٨٤ (راجع كتاب حسين عبد الرازق حول هذه الأحداث ١٩٨٤) .

وقدمت النيابة ١٧٦ متهما إلى المحاكمة أمام محكمة أمن الدولة العيا ، انتهت بالحكم على عدد قليل منهم بأحكام بسيطة ، وصححت المحكمة فى حيثيات حكمها بعض الدعاوى التى أشاعها السادات حول الإعداد المسبق من جانب الجماعات اليسارية ، فقالت المحكمة · إن ما تؤمن به المحكمة ، ويطمئن إليه ضميرها ووجدانها ، أن تلك الأحداث الجسام التى وقعت يومى ١٨ و ١٩ يناير كان سببها المباشر والوحيد هو إصدار القرارات الاقتصادية برفع الأسعار ، ولا يمكن

فى مجال العقل والمنطق أن ترد تلك الأحداث إلى سبب آخر غير تلك القرارات فلقد صدرت على حين غرة ، وعلى غير توقع من أحد وفوجئ بها الناس جميعا ، بمن فيهم رجال الأمن ، فكيف يمكن فى حكم العقل أن يستطيع أحد أن يتنبأ بها ، ثم يضع خطة لاستغلالها ، ثم ينزل إلى الشارع للناس محرضا ومهيجا !! إن فردًا مهما بلغ من قوة ودراية وتنظيم ، ومهما كانت سرعته ودقة تخطيطه ، لا يستطيع أن يحرك هذه الجموع الحاشدة فى لحظات ، ثم هو لا يستطيع أن يدفعها لتقوم بأعمال الحرق والتخريب والنهب والإتلاف ، ذلك أن مثل هذه الأعمال الشريرة لابد أن يقع الكثير منها بحكم اندساس اللصوص والمنحرفين ليمارسوا نشاطاتهم فى ذلك الخضم الهائج آمنين مطمئنين إلى أنه لن يمسك بهم أحد . .

وجاءت حيثيات الحكم ، صفعة للسلطات التى تعجز عن حل مشاكل الجماهير المستعصية ، فتلجأ إلى تلفيق التهم إلى خصومها ، واتهامهم بالإثارة والتحريض ، مع أن الجماهير ليست فى حاجة إلى إثارة أو تحريض ، لأن المعاناة اليومية ـ فى حد ذاتها ـ أكبر مشجع على الإثارة والتحريض .

وهى نفس الغلطة التى توشك الحكومة الحالية أن تقع فيها إذا سلمت بالدعاوى الباطلة التى تطلقها بعض الأقلام لتحميل المعارضة مسئولية (شحن) جنود الأمن المركزى ، وهى محاولة فجة للتهرب من مسئولية الحل الجذرى للمشاكل المتراكمة . . والبحث عن الحل الأسهل ، وهو تعليق المسئولية فى رقبة المعارضة .

لقد فعلها أرباب النظام عندما عجزوا عن تفسير دوافع الهبة الشعبية يومى ١٨ و١٩ يناير ١٩٧٧ ، ثم جاء القضاء ليصحح المفاهيم الخاطئة وراء تمرد جنود الأمن المركزى ، قبل إلصاق التهم بالمعارضة ، وتبحث الظروف الاجتماعية لهذه الشريحة الساكنة فى قاع المجتمع . . ولكنها انتفضت فى اللحظة التى لم نتوقع لها أن تنتفض فيها .

مجــزرة طــرة

فى يوم السبت الحزين الموافق للفاتح من يونية ١٩٥٧ وقعت أحداث هذه المجزرة فى ليمان طرة :

كان هناك ١٨٠ من رجال الإخوان المسلمين ، يقضون عقوبة الأشغال الشاقة المحكوم عليهم بها من محاكم الثورة من أكتوبر ١٩٥٤ ، وكانت مصلحة السجون قد اتخذت بعض الإجراءات الإنسانية تمشيا مع سياسية تحسين حال المسجونين . ومن بينها إعفاء المسجون من الصعود إلى جبل طرة لتكسير الصخور بعد انقضاء سنتين من هذا العمل الشاق ، يحول بعدهما للعمل فى الورش داخل السجن ، ولما طالب الإخوان المسجونون بتطبيق هذا الإجراء عليهم كغيرهم من المسجونين العاديين، فوجئوا بالرد عليهم بأن قرار الإعفاء من الأشغال الشاقة لا يسرى على الإخوان !! عندئذ طالب الإخوان بعرض قضيتهم على النيابة العامة ، كما تقضى لائحة السجون فرفضت إدارة السجن .

وفى صبيحة اليوم المشئوم اعتصم الإخوان فى الزنازين ، ورفضوا الخروج إلى الجبل إلى أن يتحقق مطلبهم ، وانتدبوا أربعة منهم للتفاوض مع إدارة السجر وبينما المفاوضات جارية فى المكاتب ، كان خبر الاعتصام قد تسرب إلى المراجع العلي فى الدولة ، فأصدرت قرارها التاريخى باستئناف سياسة الإبادة التى توقفت بعد مذابح السجن الحربى . وضرب الإخوان فى المليان . . !!

وتقدمت فرقة من السجانة ، ففتحت بعض زنازين الإخوان واحدة بعد واحدة وأخرجت من فيها بالقوة ، وربطتهم فى سلسلة جماعية ، وأدرك الإخوان أنهم سوف يساقون قهرًا إلى الجبل ليفتك بهم رصاص الحرس . ثم يقال إنهم كانوا يحاولون

الهرب . ! ولم يشأ الإخوان أن يستسلموا كالذبائح أمام جلاديهم ، واستطاع أحدهم أن يختطف المفتاح من الحارس وأسرع إلى فتح الزنازين وأخبر الإخوان بما يدبر لهم .

وحان وقت صلاة الظهر ، فاتجه الإخوان للوضوء والاستعداد للصلاة ، وفجأة تقدمت فصيلة من حرس السجون مسلحة بالرشاشات ، وصعد الجنود السلم وتوقف نصفهم فى ممرات الطابق الثانى ، بينما واصل الباقون صعودهم ، فاتخذوا مواقعهم فى الطابق الرابع ، وصوب الجميع فوهات المدافع نحو الطابق الثالث ، ولم يأبه الإخوان لهذا المشهد وظنوه مجرد تهديد ، ولم يخطر ببالهم أن يصل الغدر إلى حد قتل المسجون الأعزل وهو وديعة فى رقبة الدولة ، عليها أن تحميه وتصون حياته بمقتضى الشرائع والقوانين والأعراف واللوائح والتقاليد والعادات والأخلاق . . !! ولائحة السجون نفسها تتضمن إجراءات لمعاقبة المسجون إذا ارتكب خطأ أو امتنع عن العمل . . وليس بينها بالطبع قتل المسجون !!

وفى هذه اللحظة الرهيبة ، دخل قائد السجن ، فأخرج مسدسه وأطلق منه رصاصة كانت هى إشارة البدء ، انفتحت بعدها فوهات الجحيم على الإخوان الذين أصابهم الذهول والهلع والفزع ، وصاح أحدهم ؛ لا تخافوا ياإخوان . . هذا فشنك . . !! وقبل أن يكمل عبارته عاجلته رصاصة فى رأسه فأردته قتيلا . . وأخذ الإخوان يتساقطون . . ويتصايحون . . ويتدافعون نحو الزنازين للاحتماء بها . . ولكن الرصاص كان ينهمر عليهم كالمطر من النوافذ فيتساقطون بين قتيل وجريح . . وكان بعض الإخوان يوصدون الأبواب بظهورهم فتصدر التعليمات بصب النيران على الأبواب فيخترقها الرصاص فيصيب مقتلا ممن يقفون خلفها ، وكان بعض الضباط يضع فوهة الرشاش على ثقب « النضارة » الموجود بالباب ، ثم يفرغ خزانة الرشاش على من بالداخل . . وهناك تفاصيل يقشعر لها البدن يرويها جابر رزق فى كتابه التسجيلى عن المذبحة .

وبعد ساعة توقف إطلاق النار ، وغادرت فرقة الإعدام مبنى السجن ، ولكن عملية الإبادة لم تتوقف ، فقد تقدمت فرقة أخرى من الأشاوس من حملة الشوم لتجهز على كل من يصادفها من الجرحى الذين تساقطوا فى الممر وعجزوا عن الحركة ثم تقدمت فرقة ثالثة ، فاقتحمت الزنازين ، وأخرجت منها الجرادل والأوانى وألقت

فصائل الإخوان ، ولما وضحت سذاجة هذا التفسير جاءوا برجال مباحث فى ثياب وكلاء نيابة ، وسجلوا أن الإخوان كانوا يعتزمون الفتك بحرس السجن . . رغم عدم وجود جريح واحد من السجانة . . وتقرر حفظ التحقيق و إسدال الستار على المجزرة التى راح ضحيتها ٢١ شهيدًا و٢٢ جريحا . . وفقد بعضهم عقله من هول ما رأى . .

وفى اليوم التالى . . وتحت جنح الظلام ، كان هناك طابور حزين يغادر مبنى ليمان طرة تحت حراسة مشددة من البوليس ، وكان الطابور يضم ٢١ نعشا انطلقت بهم السيارات نحو جهات مختلفة من مصر ودفنوهم ليلا وكأن شيئًا لم يكن .

محتــويات

مطابع الشروق
القاهرة ١٦ شارع جواد حسني ـ هاتف ٣٩٣٤٥٧٨ ـ فاكس ٣٩٣٤٨١٤
بيروت ص ب ٨٠٦٤ ـ هاتف ٣١٥٨٥٩ ـ ٨١٧٧٦٥ ـ ٨١٧٢١٣

نظرات فى تاريخ
مصر

ما أحوجنا أن نعرف ماضينا حتى نعرف أنفسنا ، لأن الإنسان الذى يعيش بلا تاريخ أشبه بالإنسان الذى يعيش بلا ذاكرة . والتاريخ هو خزانة الذكريات التي نستمد منها الزاد الثقافى والروحى اللازم لبناء الشخصية المصرية .

ومؤلف هذا الكتاب ـ جمال بدوى ـ عشق التاريخ ، وجعل منه مادة صحفية مشوقة ، لإيمانه بأن التاريخ عنصر أساسى فى تربية الأمة ، فقدم لنا هذه الفصول من تاريخ مصر الحديث باسلوب سلس ، وبساطة متناهية خالية من التقعر والتعقيد ، وأنت عندما تطالع هذا الكتاب ، فسوف تشعر أنك تستمع إلى صديق يروى لك أحداث الماضى فى عبارات مشحونة بالصدق والدفء والعاطفة .

إن هذا الكتاب جرعة دسمة ، ولكنها تثير شهية القارئ إلى طلب المزيد من المعرفة التاريخية التى يفخر بها تاريخ مصر .